مؤتمر العمل العربي
الدورة الثانية والأربعون
الكويت - دولة الكويت
18 - 25 ابريل/ نيسان 2015

و . م . ع . ع . د / 42 / 1
القسم الثانى

منظمة العمل العربية

البنـــد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

(القسم الثانى) : تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2014

المحتويـــات

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
** تـقديـــم .	2
أولا : نشاطات وإنجازات المدير العام .	4
ثانيا : محور الحماية الاجتماعية :	15
- مجال علاقات العمل .	15
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	29
- مجال شئون عمل المرأة العربية .	32
- مجال الصحة والسلامة المهنية.	36
- مجال التأمينات الاجتماعية .	49
ثالثا : محور التنمية البشرية والتشغيل :	81
- مجال التشغيل .	81
- مجال التدريب المهنى .	96
- مجال الهجرة .	99
- مجال الثقافة العمالية	102
- مجال إدارات العمل .	104
رابعا : محور العلاقات العربية والدولية .	117
خامسا : محور الإعلام والتوثيق والمعلومات :	121
- مجال الإعلام والنشر .	121
- مجال التوثيق والمعلومات .	127
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة .	138
- مجال الإحصاءات	145
سادسا : محور الاجتماعات الدستورية والنظامية .	175

**** تقديـــم :**

يتناول تقرير نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة لـه) خلال الفترة ما بين دورتي مؤتمر العمل العربي الدورة 41 (القاهرة ، سبتمبر أيلول2014)، والدورة الثانية والأربعون (الكويت، إبريل / نيسان 2015) ، ويتناول التقرير ما أنجزته المنظمة من برامج ونشاطات وفعاليات سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي أو من خلال النشاطات القطاعية التى نفذتها الإدارات الفنية بمكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة سواء كانت فى مجال تنفيذ خطة المنظمة أو من الأنشطة التى نفذت من خارج الخطة فضلا عن المشاركة فى كافة النشاطات والفعاليات التى نظمتها جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ،وغير ذلك من الفعاليات والاجتماعات الهامة ، وذلك بهدف الوقوف على التوجهات الرسمية للدول العربية تجاه مختلف المسائل محل البحث ، خاصة الموضوعات ذات الصلة باختصاصات منظمة العمل العربية ، للاسترشاد بهذه التوجهات فى نشاطات وفعاليات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول الأعضاء وعلى طريق تعزيز مسيرة المنظمة وتحقيق أهدافها القومية، **ويمكن تلخيص أبرز عناوين هذه النشاطات فى المحاور والمجالات التالية :**

<u>أولا</u> : نشاطات وإنجازات المدير العام .

<u>ثانيا</u> : محور الحماية الاجتماعية :

- مجال علاقات العمل .
- مجال عمالة الأطفال.
- مجال شئون عمل المرأة العربية .
- مجال الصحة والسلامة المهنية.
- مجال التأمينات الاجتماعية.

<u>ثالثا :</u> محور التنمية البشرية والتشغيل :

- مجال التشغيل .
- مجال التدريب المهنى .
- مجال الهجرة .
- مجال الثقافة العمالية .
- مجال إدارات العمل .

<u>رابعا :</u> محور العلاقات العربية والدولية .

<u>خامسا :</u> محور الإعلام والتوثيق والمعلومات :

- مجال الإعلام والنشر .
- مجال التوثيق والمعلومات .
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة .

<u>سادسا :</u> محور الاجتماعات الدستورية والنظامية .

إن ما تناولـه هذا التقرير من نشاطات إنما هو عرض لأبرزها وليس حصرا دقيقا لكل النشاطات والفعاليات ، خاصة تلك التى تمارس بشكل يومي وتقع فى سياق الأعمال الاعتيادية التى يؤديها المنتسبون

كافة فى إعداد المذكرات والدراسات المختلفة ، والاجتماعات الداخلية وفى مجال الاستشارات القانونية وتسيير العمل المالي والإداري ، والتهيئة لاجتماعات الهيئات الدستورية والنظامية واللجان الفنية والمساهمة بتقديم أوراق العمل والدراسات فى المؤتمرات والندوات التى تدعى المنظمة للمشاركة فيها.

وإنني إذ أتقدم بهذا التقرير ، فإنني على ثقة بأنه سينال من مؤتمركم الموقر كل الاهتمام والعناية آملاً تزويد مكتب العمل العربى بملاحظاتكم ومقترحاتكم التى ستكون عونا للمكتب فى تنفيذ برامجه ونشاطاته المستقبلية بشكل أفضل يلبى احتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى، وفى إطار تحقيق الأهداف القومية المرسومة لمنظمة العمل العربية فى دستورها والميثاق العربى للعمل.

" والله ولى التوفيق "

أحمد محمد لقمان

المدير العام

أولا

نشاطات وإنجازات

السيد / المدير العام

1 . زيارة معالي السيد/ المدير العام لجمهورية السودان (2014/1/28)

توجه معالي السيد / أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى جمهورية السودان يرافقه السيد الدكتور / حسين محمد عثمان مدير الشئون المالية والإدارية بالمنظمة لتهنئة سعادة السيد البروفيسور/ إبراهيم الغندور لتوليه منصب مساعد رئيس جمهورية السودان حيث أعرب عن مدى التقدير الذي يحظي به السيد / إبراهيم الغندور وأشاد بسجله الحافل بالعطاء والإنجازات على الصعيدين الوطني والقومي وما يتمتع به من حكمة وفعالية وهمه في كافة المواقع التي تقلدها .

وقد قام معالي السيد / المدير العام بعقد عدة لقاءات هامة بمناسبة تواجده في السودان حيث التقى بمعالي السيد/ بدر الدين محمود وزير المالية والاقتصاد الوطني للتباحث معه بشأن مساهمات السودان للمنظمة والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم .

كما ألتقي كل من معالي السيدة / إشراقة سيد محمود وزيرة العمل والتنمية البشرية ومعالي السيد/ الصادق الشيخ وزير الدولة بوزارة العمل والتنمية البشرية وسعادة السيد/ سعود مأمون البرير رئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني وكذلك سعادة السيد / يوسف علي عبد الكريم رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان لتعريفهم بالنشاطات المقبلة التي تعتزم المنظمة تنفيذها ومنها المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي يعقد تحت شعار " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " الذي سيعقد بالرياض في الفترة من 24 – 26 فبراير / شباط 2014 ، وكذلك التباحث حول الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي وأهم موضوعات جدول الأعمال .

***

2 . زيارة معالي السيد / المدير العام للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (3-2014/2/5)

- **لقاء مع معالى السيد / محمد بن مرادى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية يوم الاثنين 3 / 2 / 2014**

التقى معالى السيد / أحمد محمد لقمان مع معالى السيد / محمد بن مرادى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية حيث رحب وزير العمل الجزائري بالمدير العام ووجه له الشكر والتقدير على جهوده المبذولة لقيادة المنظمة وتبوأها المكانة التى تستحقها والنقله النوعية التى شهدتها المنظمة فى عهده من خلال الانشطة المتميزة التى نفذتها .

وقد ابدي معالى المدير العام شكره وتقديره وامتنانه للدعم الفني والمادي والمعنوي الذى قدمته الجزائر الشقيق للمنظمة حيث عقدت المنظمة خلال فترة ولايته المنتدى العربى الاول لتشغيل الشباب بالجزائر عام 2009 والدورة (40) لمؤتمر العمل العربي على ارض الجزائر الشقيق وكانت دورة ناجحة من خلال نتائج أعمالها وأوضح أنه حرص على زيارة جمهورية الجزائر لتوجيه شكر لها على دعمها المتميز للمنظمة كما بين إن المنظمة سوف تعقد المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل بالرياض خلال الفترة (24 – 26 فبراير /شباط 2014) وسيحضره وزراء عمل وتخطيط وتعليم وتدريب واقتصاد وشئون

اجتماعية بالإضافة لرؤساء منظمات و أصحاب الإعمال والعمال ورؤساء هيئات الضمان الاجتماعي وعدد من منظمات الدولية ورؤساء لمجالس الاقتصادية والاجتماعية للخروج منه بتوجهات وسياسات يمكن تنفيذها لزيادة فرص التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة وابدى معالية حرصه على ان تشارك الجزائر بفعالية فى هذا المنتدى بوفد رفيع المستوى لأهمية الموضوعات التى سوف تعرض والمخرجات كما أوضح آن المنظمة سوف تعقد الدورة القادمة لموتمر العمل العربى بدولة المقر خلال الفترة من (13 – 20 - / 4 /2014) وان جدول الاعمال سوف يتناول موضوعات هامة ابرزها تقرير المدير العام حول التعاون العربى وآفاقه لدعم التشغيل وانتخاب المدير العام لولاية جديد وانتخابات الأجهزة النظامية والدستورية والخطة والموازنة وموضوعين فنيين حول التدريب المهني وتفتيش العمل . وقد شكر وزير العمل المدير العام على هذه الانشطة المتميزة التى تقدمها المنظمة دوما لصالح أطراف الانتاج الثلاثة فى وطننا العربى.

- **لقـــاء معـــالـــى السيـــد / نـــور الـــدين بـــدوى وزيـــــر التكـــــوين والتـــــعليم المهنـــى (4 / 2 / 2014)**

استقبل معالى السيد / نور الدين بدوى وزير التكوين والتعليم المهني معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام والسيد / أسلام سناء المستشار القانوني بمقر المعهد الوطنى للتكوين والتعليم حيث رحب بمعالى المدير العام مبدياً تقديره للدور الذى تقوم به المنظمة فى مجالات عملها المختلفة وآن مجال عمل وزارة التكوين يتلاقى مع أهداف المنظمة حيث آن التكوين الجيد يؤثر بشكل واضح على زيادة فرص التشغيل و ان الشباب المؤهل تبحث عنه فرصة العمل قبل ان يبحث هو عنها كما أكد على أهمية التدريب المستمر لكافة المؤهلات فى كافة قطاعات العمل .

وقد اعرب معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية عن شكره حيث آن المنظمة قد حظيت خلال ولايته بدعم مستمر من الجزائر الشقيق حيث عقدنا الموتمر العربى الاول لتشغيل الشباب بالجزائر والذى تطرق إلى موضوع التدريب والتكوين كاحد العناصر التى تمكن الشباب من إيجاد فرصة عمل ،كما ان المنظمة بصدد عقد المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل بالمملكة العربية السعودية والذى سيناقش فى جدول اعمال المنتدى موضوع التدريب والتكوين موضحاً آن للجمهورية الجزائر تجربة ناجحة فى هذا المجال ينبغى تسليط الضوء عليها للاستفادة منها حيث انه بدون تكوين حقيقى لن توجد التنمية اقتصادية وبالتالى فهى اساس لتحقيق الاستقرار الاجتماعى كما اوضح معاليه انه سبق للمنظمة العمل العربية ان أقرت إستراتيجية العربية للتدريب المهنى وكانت هناك فكرة لاستضافة الجزائر المنتدى العربى الثانى للتدريب المهنى .

وقد شكر معالى الوزير المدير العام للمنظمة على هذا الجهد الكبير وأكد مشاركة وزارته فى هذا المحفل الهام بشخصية رفيعة المستوى مؤكداً على ان الاستثمار فى البشر هو الاستثمار الحقيقى لتحقيق التنمية فى كافة مجالاتها كما أبدى معاليه اهتماماً كبيراً لعقد الموتمر الثانى للتدريب على ارض الجزائر وإنه سوف يتابع الموضوع بأهتمام .

- **لقـــاء مـــع معالـــى السيد / الطيب لوح وزير العدل بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (4 / 2 / 2014)**

استقبـــل معالـــى السيد /الطيب لوح وزير العدل بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالى السيد /أحمد محمد لقمان المدير العام المنظمة العمل العربية والسيد / أسلام سناء المستشار القانونى بمقر وزارة العدل الجزائرية . حيث رحب معالي الوزير بالمدير العام والوفد المرافق له وأبدى تقديره وأعتزازه بجهود المدير العام والتى خابرها اثناء توليه قيادة وزارة العمل الجزائرية والنقلة النوعية التى تشهدها المنظمة فى عهده بفضل جهوده وخبرته وحكمته .

وقد هنأ معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية معالى السيد / الطيب لوح لتوليه منصب وزير العدل كما أوضح انه قد حرص فى نهاية ولايته على زيارة الجمهورية الجزائرية لتوجيه الشكر لها على دعمها لمنظمة من خلال تنفيذ عدد من الانشطة البارزة والهامة منها "المؤتمر العربى الاول لتشغيل الشباب " الدورة (40) لموتمر العمل العربى " . وانه ما كان لهذه الفعاليات ان تنجح إلا بالدعم الفنى والمادى والادبى الذى حظيت به المنظمة كما أشاد بجهود معالى الوزير التى كانت محلاً للتقدير والإعجاب من كافة اطراف الانتاج الثلاثة فى الوطن العربى وتمنى له دوام التوفيق والنجاح فى مهامه الجديدة موضحا انه يتابع باهتمام وإعجاب مجهوداته لتطوير عمل وزارة العدل الجزائرية .

- **<u>اللقاء مع معالى السيد / كريم دجودى وزير المالية (4 / 2 / 2014):-</u>**

استقبل معالى السيد / كريم دجودى وزير المالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / اسلام سناء المستشار القانونى بمقر وزارة المالية وذلك يوم الثلاثاء الموافق (4 فبراير/ شباط 2013) حيث اشاد بالدور الذى تقوم به المنظمة لبلوغ أهدافها السامية وقد أبدى المدير العام شكره لجمهورية الجزائر لدعمها الفني والمادي والادبى للمنظمة خلال فترة ولايته موضحا ان المنظمة بصدد عقد ملتقى متميز وهو المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل بالرياض يشارك فيه عدد من الوزراء من بينهم وزراء المالية وأكد على أهمية مشاركة وزارة المالية الجزائرية فى هذا الملتقى وقد شكر معالى وزير المالية معالى المدير العام للمنظمة واكد على مشاركة أحدى القيادات البارزة من وزارة المالية الجزائرية لهذا الملتقى الهام .

***

<u>3 . زيارة معالى السيد / المدير العام للمملكة المغربية (5 – 2014/2/7)</u>

- **<u>لقاء مع معالى السيد / عبد السلام الصديقى وزير التشغيل والشئون الاجتماعية بالمملكة المغربية</u>**

التقى معالى السيد / أحمد محمد لقمان مع معالى السيد / عبد السلام الصديقى وزير التشغيل والشئون الاجتماعية بالمملكة المغربية حيث رحب معالى وزير العمل المغربى بالمدير العام فى المملكة المغربية وأعرب عن تقديره للجهد الذى يبذله المدير العام فى اثراء العمل العربى المشترك .

وقد أبدى معالى المدير العام امتنانه وشكره للمملكة المغربية للدعم الذى قدمته للمنظمة فى تنفيذ عدد من الأنشطة اثناء ولايته ابرزها منتدى دور القطاع الخاص الجديد فى التنمية ومؤتمر الحوار الأجتماعى ، وأكد على ان المملكة المغربية لها تجربة فريدة فى مجال الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ينبغى الاستفادة منها عربياً ، كما بين ان المنظمة بصدد التحضير لعقد منتدى الرياض حول التنمية والتشغيل وسيشارك فيه عدد من وزراء العمل والتخطيط والاقتصاد والتعليم والشئون الاجتماعية والتدريب بالاضافة لمنظمات أصحاب الاعمال والعمال وعدد من المؤسسات الدولية وانه حريص على مشاركة المملكة المغربية بوفد رفيع المستوى لاهمية المخرجات التى ستخرج عن هذا الملتقى العربى الهام كما اوضح سيادته أبرز الموضوعات التى سيتضمنها جدول أعمال (د / 41) المؤتمر العمل القومى والذى سيعقد بدولة المقر خلال الفترة من (13 - 20 / 4 / 2014) وقد وجه معالى وزير العمل الشكر والتقدير لمعالى السيد / أحمد محمد لقمان على جهوده الكبيرة فى أدارة المنظمة وعبر عن اعتزازه بالانشطة المتميزة التى عقدتها وتعقدها المنظمة اثناء ولايته .

- **<u>لقاء مع السيد / نوبير الاموى رئيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (6 / 2 / 2014)</u>**

استقبل السيد / نوبير الاموى رئيس الكونفدرالية وأعضاء الكونفدرالية معالى السيد / احمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد /أسـلام سنـــــاء المســـتشار القانونى بمقر الكونفـدرالية بالـدار البيضـــاء يـــوم الخمـيس (6 /2 /2014)

حيث رحب بالمدير العام وأشاد بالدور المحورى الذى تقوم بـه المنظمـة لخدمـة أطـراف الانتـاج الثلاثـة وأوضح آن النضال الوطنى عبر تاريخه قد أفرز نقابات عمالية مغربية قوية .

وقد شكر المدير العام رئيس وأعضاء الكونفدرالية موضحا ان النقابات العمالية فى المملكة المغربية لها تجربة رائدة وفريدة ينبغى الاستفادة منها فى المحيط العربى . وأن المنظمة بصدد التحضير لعقد المنتدى العربى الثانى للتنـــمية والتشـــــغيل والذى سينـــاقش موضـــوعات (أفاق التشغيل ، التنمية المتوازنـة والحوار الاجتماعي) وأكد على حرصه على عرض التجربة المغربية فى الحوار الاجتماعى للاستفادة منه كما أوضح انه بمناسبة قرب انتهاء ولايته فانه بوجه الشكر للحكومة المغربية وأعضاء الكونفدراليات لمساندتهم الفعالة للمنظمة فى تحقيق اهدافها السامية التى أنشات من اجلها

- **لقاء مع السيد / عبد الله باهه وزير الدولة ونائب رئيس الحكومة**

أستقبل معالى السيد / عبد الله باهه وزير الدولة ونائب رئيس الحكومة معالي السيد / احمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / أسلام سناء المستشار القانوني بمقر رئاسة الحكومة بالمملكة المغربية .

وقد رحب معالى وزير الدولة ونائب رئيس الحكومة بالمدير العام وأشاد بالدور الذى تقوم بـه منظمة العمل العربية فى تعزيز وتكريس الحوار الاجتماعى على مستوى وطننا العربى .

وقد ابدى معالى السيد / احمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية أمتنانه وشكره للملكة المغربية على دعمها الذى قدمته للمنظمة أثناء فترة ولايته وتنفيذ عدد من الانشطة بالمملكة من أبرزها منتدى الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية ومؤتمر الحوار الاجتماعي وأنه حرص قرب نهاية ولايته على توجية الشكر التقدير للمملكة كما أشاد بالتجربة المغربية فى مجال الحوار لانه يظل دوما النطاق الفكرى ولكن فى نطاق التعاون والتشارك والتضامن وحريصاً على المصلح الوطنية العليا

كما أوضح المدير العام آن المنظمة تحضر لعقد المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل بالرياض خلال الفترة (24 – 26 فبراير 2014) وسيشارك فى المنتدى عدد من وزراء العمل والتخطيط والتعليم والتدريب والاقتصاد بالاضافة لرؤساء منظمات أصحاب الاعمال والعمال ورؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ضمن المحاور التى سيناقشها .الحوار الاجتماعي وان المنظمة حريصة على نقل تجربة المملكة المغربية فى هذا المجال حتى يمكن الاستفادة منها عربياً .

وقد شكر معالى السيد / عبد الله باهه وزير الدولة معالى المدير العام على أراءه وأفكاره القيمة مؤكداً على ان الصراع والتنازع مآله الفشل للجميع وابدى تقديره للدور الكبير الذى قام به مدير عام منظمة العمل العربية فى تطوير ادائها وفعاليتها والنقلة النوعية التى شهدتها فى عهده وتمنى له دوام التوفيق فى قابل الايام.

- **لقاء مع رئيس وأعضاء جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات بالمغرب**

استقبـــل السيد / ادريس الحوات رئيس جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات بالمغرب معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد /أسلام سناء المستشار القانونى ، حيث رحبوا بمعالى المدير العام للمنظمة وأشادو بالدور الذى قام بـه المدير العام فى تطوير المنظمة والارتقاء بمستوى أدائها وقد أبدى معالى المدير العام إمتنانه لدعم المملكة المغربية لمنظمة العمل العربية من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة أبرزها دور القطاع الخاص الجديد فى التنمية ومؤتمر الحوار الاجتماعى وأوضح ان

المنظمة بصدد التحضير لعقد المنتدى العربـــــــى الثـــــانى للتـــــنمية والتشـــغيل بالريـــاض خلال الفـترة (24- 26 /2014) وأكد على أهمية المشاركة فى هذا المحفل الهام الذى سيكون لـه مخرجات هامة حول سياسات التنمية والتشغيل فى المنطقة العربية كما بين أبرز البنود التى سيتضمنها جدول الاعمال (د /41) لمؤتمر العمل العربى والذى سيغقد خلال (شهر ابريل / نيسان 2014) .

وفى نهاية اللقاء سلم رئيس جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات بالمملكة المغربية درع الجامعة إلى السيد / احمد محمد لقمان تقديراً لمجهوداته فى تطوير منظمة العمل العربية وإثراء العمل العربى المشترك .

- **لقاء مع الاتحاد الوطنى للشغل بالمغرب**

استقبل الامين العام للاتحاد الوطنى للشغل بالمغرب وعدد من أعضاءه معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام للمنظمة العمل العربية والسيد /اسلام سناء المستشار القانونى حيث وجهوا لـه الشكر والتقدير على أدارته الحكيمة لمنظمة العمل العربية والدور المتميز الذى تقوم به المنظمة أثناء فترة ولايته .

وقد أشاد معالى المدير العام بالدعم الذى تلقاه من المملكة المغربية واشاد بالحوار الاجتماعى بين الشركاء الاجتماعيين فى المملكة المغربية وأهمية الاستفادة منها خلال المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل الذى سيعقد فى الرياض (24 – 26 /2/ 2014) كما بين ابرز البنود التى سيتناولها جدول الاعـــمال المؤتمـــر فـــى دورتـــه (41) الـــذى سيعقـــد بـــإذن اللـــه بالقاهرة خلال فترة من (13 – 20 /4/ 2014).

وفى الختام سلم الامين العام للاتحاد الوطني للشغل درع الاتحاد الى معالى المدير العام تقديراً لدوره الرائد فى دعم العمل العربى المشترك .

- **لقاء معالي السيدة / مباركة بوعيده كاتبة الدولة لدى وزير الشئون الخارجية .**

استقبلت معالي السيدة / مباركة بوعيده كاتبة الدولة لدى وزير الشئون الخارجية والتعاون مع معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / إسلام سناء المستشار القانوني بمقر وزارة الخارجية ودار الحديث حول " أهمية الحوار الاجتماعي والاستفادة من التجربة المغربية الرائدة في هذا المجال على المستوى العربي والتي ترتكز على الحرص على المصلحة الوطنية ، والحديث عن المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي ستعقده المنظمة نهاية هذا الشهر وأهمية مشاركة المملكة المغربية بوفد رفيع المستوى وعرض تجربتها في الحوار الاجتماعي وجدول أعمال الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي والتي ستعقد خلال شهر ابريل / نيسان 2014 و كذلك موضوع المتأخرات المالية للمنظمة لدى المملكة المغربية وأهمية سدادها .

وأكدت السيدة الوزيرة اعتزازها بإنجازات المنظمة وتهنئة المدير العام على إدارته الناجحة للمنظمة والتي جعلها من ابرز منظمات العمل العربي المشترك .

- **لقاء السيد / حميد شباط – الكاتب العام للشغالين بالمغرب .**

استقبـــل السيد / حميد شباط رئيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وأعضاء المكتب التنفيذى معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / إسلام سناء المستشار القانوني بمقر الاتحاد العام ، ودار الحديث حول التجربة المغربية الثرية في مجال الحوار الاجتماعي والمنتدى الثاني للتنمية والتشغيل الذي ستعقده المنظمة نهاية الشهر والتحضيرات الخاصة بانعقاد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي ، وقد أكد رئيس الاتحاد العام وأسرة الاتحاد على اعتزازهم بالإنجازات التي حققتها المنظمة أثناء ولاية المدير العام وتقديرهم العالي لشخصه .

● لقاء مع السيد / الميلودى المخارق رئيس الاتحاد المغربى للشغل

استقبل السيد / المخارق معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / إسلام سناء المستشار القانوني بمقر الاتحاد بالدار البيضاء ، ودار حوار حول كافة قضايا العمل وفي مقدمتها الحوار الاجتماعي والدور الذي قامت به المنظمة لتفعيل الحوار بين الشركاء الاجتماعيين على مستوى الوطن العربي والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال وفي مقدمتها التجربة المغربية والأنشطة التي ستعقدها المنظمة خلال الفترة القادمة ومن بينها المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل بالرياض والدورة (41) لمؤتمر العمل العربي ، وأبرز البنود التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر ، وأكد السيد / المخارق اعتزازه بالدور المشهود الذي قام به المدير العام والنجاح الباهر في تحقيق إنجازات مستمرة للمنظمة خلال فترة ولايته .

● لقاء السيد / العزوزي رئيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل

استقبل السيد / العزوزي رئيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل وأعضاء المكتب التنفيذى معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد / إسلام سناء المستشار القانوني ، ودار الحديث حول أهمية التشاور والحوار الدائم بين الشركاء الاجتماعيين في إطار سقف المصلحة الوطنية والصعوبات التي تواجه الحوار وكيفية التغلب عليها ، كما تطرق الحديث إلى الأنشطة التي ستنفذها المنظمة هذا الشهر وهي المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل بالرياض وأهمية نقل تجربة المغرب في الحوار خلال فعاليات المنتدى وكذلك التحضيرات الخاصة بعقد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي .

وفي نهاية اللقاء تم تسليم المدير العام درع الفيدرالية تقديراً لجهوده الكبيرة واسهاماته الثرية في الإنجازات التي حققتها منظمة العمل العربية خلال فترة ولايته .

***

4 . المشاركة فى افتتاح أعمال المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان:

تلبية للدعوة الموجهة من معالى السيد/ رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، قام المدير العام لمنظمة العمل العربية معالى السيد/ أحمد محمد لقمان بمهمة عمل إلى سلطنة عمان يوم 2014/2/16، حيث ترأس وفد المنظمة المشارك فى افتتاح أعمال المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان الذى عقد برعاية معالى الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن على الخاملى وزير العدل لسلطنة عمان وقد القى المدير العام كلمة فى حفل الافتتاح تضمنت المحاور التالية:-

- أشاده بالروح الوثابة والعلاقات الشخصية الوثيقة التى تربط أطراف الإنتاج فى سلطنة عمان فى سبيل تحقيق المصالح المشتركة .
- التجربة المتميزة والعقلانية للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان تؤسس لتجربة جاذبة للدول التى لم تخطو بعد فى هذا المضمار .
- تناغم أى اتحاد عمالى مع الحكومة ليس بالضرورى أن يعكس تبعية كما أن الحلاف معها لايعني الأستقلالية.
- الحوار الاجتماعى الذى يتم فى سلطنة عمان يسير فى الاتجاه الصحيح لانه تحقيق منفعة لكم طرف.
- ضرورة الارتقاء بالحوار الاجتماعى واعتماده منهاجا ملزما بين أطراف الإنتاج.
- تحقيق الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان منجزات بارزة لصالح أعضاءه .
- تمنى التوفيق والنجاح فى التوصل إلى قرارات تعزز مكاسب العمال وتسهم فى إنجاح التنمية يبعد بيها الاقتصادى والاجتماعى.

وقد انتخب المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان الفاضل / نبهان بن أحمد البطاشي رئيسا للاتحاد.

● لقاء مع معالى السيد/ عبد الله البكرى وزير القوى العاملة سلطنة عمان:

التقى معالى السيد / أحمد محمد لقمان مع معالى السيد/ عبد الله البكرى وزير العمل سلطنة عمان حيث دار الحوار حول الأنشطة التى تزمع المنظمة عقدها خلال الفترة القادمة وفى مقدمتها المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل المزمع عقده بالمملكة العربية السعودية وشارك فيه وزراء العمل والاقتصاد والتخطيط والعمال والشئون الاجتماعية والعمال وأصحاب الأعمال ومؤسسات الضمان الاجتماعى ورؤساء المجالس الاقتصادى والاجتماعى بهدف وضع رؤية عربية مشتركة حول السياسات الواجب إتباعها لزيادة فرص التشغيل فى المنطقة العربية وكذلك ابرز البنود التى يتضمنها جدول أعمال الدورة (41) لمؤتمر العمل العربى المزمع عقدها خلال شهر إبريل / نيسان 2014 وقد شكر وزير العمل معالى السيد / أحمد محمد لقمان على مجهوداته والأنشطة المتميزة التى تعقدها المنظمة والتى جعلها محلاً للتقدير والاعتزاز من أطراف الإنتاج الثلاثة بالوطن العربى.

● لقاء مع صاحب السمو السيد/ فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الوزراء

استقبل صاحب السمو السيد / فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الوزراء بمكتبة معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية بحضور معالى الشيخ عبد الله به ناصر البكرى وزير القوى العاملة حيث رحب به وأكد على تقدير السلطنة للدور الذى تقوم به منظمة العمل العربية فى تنمية الروابط وتنسيق التعاون بين أطراف الإنتاج على مستوى الوطن العربى والعمل على تعزيز معايير العمل وتشجيع الحوار بين أطراف الإنتاج وقد عبر معالى السيد / أحمد محمد لقمان عن اعتزازه بما تحقق على أرض السلطنة من انجازات وعلى كافة الأصعدة بفضل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد العظم حفظه الله ، وخاصة فى قطاع العمل مما أدى إلى تعزيز سياسات التشغيل وتطوير قدرات ومهارات العاملين كما أطلع سموه على الأنشطة التى ستنفذها المنظمة خلال الفترة القادمة ومن منها المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل وبحضور لفيف من الوزراء المسئولين عن العمل والتخطيط والاقتصاد والتعليم والتدريب ونقابات أصحاب الأعمال والعمال ومؤسسات الضمان الاجتماعى ورؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية وستعرض مخرجات المنتدى على أعمال القمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

***

5- زيارة معالى السيد/ المدير العام لدولة الإمارات العربية المتحدة :

تلبية للدعوة الموجهة من معالى السيد/ صقر غباش وزير العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، قام معالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية بمهمة عمل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة من 4 – 7 مارس / آذار 2014 حيث اجتمع مع معالى السيد/ وزير العمل وأركان الوزارة بمقر وزارة العمل الإماراتية.

وقد رحب معالى وزير العمل بمعالى المدير العام للمنظمة وأشاد بجهوده المتميزة فى مجال العمل العربى المشترك والتى انعكست على الأنشطة المتميزة التى تعقدها المنظمة وآخرها المنتدى العربى الثانى للتنمية والتشغيل الذى عقد بالرياض تحت شعار " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة ".

وقد عبر معالى السيد/ أحمد محمد لقمان عن اعتزازه بتعاون وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة مع منظمة العمل العربية ودعمها لتوجهات منظمة العمل العربية.

وخلال الزيارة اطلع المدير العام على أبرز البرامج التى تنفذها الوزارة والتى تشمل : " الهيئة الوطنية للمهن – كارت التفتيش الذكى – مراكز الخدمة (تسهيل) – القرية العمالية (اسكاد) " .

وقد أشاد السيد/ أحمد محمد لقمان بهذه الخدمات والبرامج باعتبارها نموذجا يحتذى سواء من حيث التجهيزات أو سهولة وسرعة إنجاز معاملات المواطنين ودورها فى تعزيز فرص توظيف الموارد البشرية الوطنية .

وقد منح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان / رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة " وسام الاستقلال من الدرجة الأولى " لمعالى السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديرا لما قدمه من خدمات متميزة للعمل العربى المشترك ، وقام بتسليم الوسام الشيخ/ منصور بن زايد آل نهيان – نائب رئيس الوزراء ووزير شئون الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

* * *

6- مشاركة معالي السيد / المدير العام في اجتماع المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي 10 مايو / / آيار 2014

شارك معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في اجتماع المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي الذي عقد بمدينة شرم اشيخ في 10 مايو / آيار 2014 . عقد الاجتماع بحضور السادة أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية الذين يشغلون منصب المدير العام لصناديق الضمان الاجتماعي لكل من (لبنان – تونس – السودان – موريتانيا – اليمن) بالإضافة إلى ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة من الحكومات وأصحاب العمل والعمال . وقد بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية من معالي السيد / المدير العام بالسادة أعضاء المكتب التنفيذي ملقياً الضوء على أهمية دور الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في التنسيق بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية والعمل على الارتقاء بالظروف بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمواطنين العرب . وقد تم في هذا الاجتماع اختيار السيد الدكتور/ محمد الكركي المدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي بالجمهورية اللبنانية رئيساً للمكتب التنفيذي والسيد / أحمد علي أحمد المدير العام للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بالسودان نائباً للرئيس.

7- مشاركة معالي السيد / المدير العام في افتتاح الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت مايو / آيار 2014 .

شارك معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في افتتاح مقر الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت في شهر مايو / آيار 2014 وذلك بحضور معالي السيد / سجعان القزي وزير العمل بالجمهورية اللبنانية والسيدة / ليلي الصلح نائبة رئيس مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية وسعادة السيد الدكتور/ محمد الكركي المدير العام للصندوق الضمان الاجتماعي ورئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي . وقد ألقى معالي السيد / أحمد لقمان كلمة في افتتاح الجمعية أشار فيها إلى أن افتتاح مقر الجمعية هو تتويج لتوصية المؤتمر العربي للضمان الاجتماعي في عام 2009 مقدراً احتضان لبنان للجمعية مشيداً بالدعم والمساندة التي قدمتها الحكومة اللبنانية وما وفرته من ظروف تدفع بنجاح الجمعية في تقديم خدماتها للدول العربية . كما قدر عالياً دعم مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية لتجهيز المقر . واعتبر السيد / المدير العام أن مجابهة التحديات الراهنة تقتضي مد مظلة الحماية الاجتماعية والتوسع في المزايا والخدمات التي تقدمها بعد تطور مفهوم الضمان نتيجة آثار الخصخصة والعولمة وتراجع دور الدولة في مجال الخدمات الأساسية .

منح فخامة الرئيس ميشيل سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية "وسام الأرز الوطنى من رتبة ضابط" لمعالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديراً لدوره فى تعزيز التضامن العربى ودعمه للتعاون بين مؤسسات العمل العربى المشترك، وذلك بمناسبة افتتاح مقر الجمعية العربية للضمان الاجتماعى ببيروت.

8- منح معالي السيد / أحمد محمد لقمان الميدالية الذهبية لدولة فلسطين يونيو / حزيران 2014

منح فخامة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئيس دولة فلسطين " الميدالية الذهبية " لمعالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديراً لجهوده الكبيرة فى تطوير العمل العربى المشترك وإسهاماته البارزة فى دعم القضية الفلسطينية، وقد قام معالى السيد/ أحمد مجدلانى وزير العمل بدولة فلسطين بتكريم معالى السيد/ أحمد محمد لقمان وتسليمه الميدالية اللذهبية فى ختام أعمال الملتقى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى المنعقد على هالمش أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى بجنيف، وذلك بالإضافة إلى تسليمه خطابا رسميا موجها له من فخامة الرئيس الفلسطينى الذى ثمن فيه الجهود الأخوية والدور البارز الذى قام به السيد المدير العام فى توثيق العلاقات (العربية/ العربية) وتعزيز العمل العربى المشترك وخدمة الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى دعم الشعب الفلسطينى وتخفيف معاناته وتعزيز صموده على أرض وطنه فلسطين.

***

9- إجتماع المدير العام مع السيد / جي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولى 6 نوفمبر 2014

على هامش اجتماعات الدورة 322 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف نوفمبر / تشرين الثاني 2014) تم عقد اجتماع بين معالي السيد/ أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد/ جي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي وذلك يوم الخميس الموافق 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2014 بهدف مناقشة الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات المجموعة العربية وإعطاء دفعة جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين المنظمتين وفق الاولويات والاحتياجات الفعلية للمنطقة العربية في مختلف مجالات العمل والعمال.

وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة وتبادل وجهات النظر بشأن النقاط التي ركز عليها معالي السيد أحمد لقمان وذلك على النحو التالي:

- أبرز النتائج الصادرة عن الدورة 41 لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، سبتمبر/ أيلول 2014) والدورة 81 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (أبوظبي، أكتوبر/ تشرين الاول 2014) و اهمية التنسيق بين منظمتى العمل العربية والدولية .
- دعوة السيد/ جي رايدر لحضور اجتماعات الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي لعام 2015 واحتفالات منظمة العمل العربية باليوبيل الذهبي (2015 – 1965)
- ارتياح المجموعة العربية للاهتمام بما ورد من ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي حول وضع العمال في الاراضي العربية المحتلة مما أدى إلى تطوير التقرير المقدم إلى الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 على أمل مواصلة جهود المدير العام لمكتب العمل الدولي على هذا المنهاج.
- التفكير بجدية لايجاد الصيغة المناسبة لعرض تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول وضع العمال في ألاراضي العربية المحتلة ضمن فعاليات مؤتمر العمل الدولي السنوي.

- الترحيب وقبول الدعوة للمشاركة في الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي لعام 2015 واحتفالات منظمة العمل العربية باليوبيل الذهبي.
- مواصلة الجهود لتعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين المنظمتين للنهوض بقضايا العمل والعمال في البلدان العربية.

- تفهم مقترح طرح تقرير حول أوضاع العمال في الاراضي العربية المحتلة من حيث المبدأ ضمن فعاليات الدورة السنوية لمؤتمر العمل الدولي على أن يتم إجراء مشاورات مع الاجهزة المعنية لايجاد الصيغة المناسبة للتنفيذ مؤكدا ان هذا هو من مسؤولية مجلس الادارة.

***

10- **ندوة قومية حول " دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية الشاملة "** شرم الشيخ **23 – 25 نوفمبر 2014 :**

شارك معالي السيد / المدير العام في افتتاح الندوة القومية حول " دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية الشاملة " بشرم اشيخ وفي إطار اهتمامه بالعمل التعاوني باعتباره أحد العناص الأساسية في المساهمة في حل مشكلة البطالة قام بالتنسيق مع قادة الاتحاد التعاوني العربي في التعاون مع منظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد **إستراتيجية عربية موحده للنهوض بعمل التعاونيات** فى شتى المجالات يتم إعداد مشروعها من قبل الاتحاد التعاوني العربي وتناقش صياغتها النهائية خلال شهر فبراير 2015 في ندوة تخصص لهذا الغرض تمهيدا لاعتماد الإستراتيجية من الجهات المعنية.

11- اجتماع لجنة الخبراء القانونيين في دورته 35 ، شرم الشيخ 26 – 27 نوفمبر 2015 :

التقى معالي المدير العام باعضاء لجنة الخبراء القانونيين وقام بتكليفهم باعداد تقرير بشأن الوحدة النقابية والتعددية في الدول العربة من منظور المعايير والتشريعات والاتفاقيات العربية والدولية خاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية .

***

12- اجتماع الجمعية العمومية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي ، بيروت 7 ديسمبر 2014 :

عقد اجتماع الجمعية العمومية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي بحضور معالي المدير العام وقد قام خلاله بالتنسيق حول انتخاب اعضاء المكتب التنفيذي للجمعية كذلك اقرار خطة الجمعية للعامين 2015 – 2016 ، ثم اقرار موازنة الجمعية وتحديد مساهمة المنظمة في انشطتها كذلك مساهمة مؤسسات الضمان الاجتماعي .

***

13- المشاركة في ورشة عمل حول مفهوم "أرضية الحماية الاجتماعية " بيروت 8 - 10 ديسمبر 2014 :

وجه المدير العام لمنظمة العمل العربية معالي الأستاذ أحمد محمد لقمان في افتتاح الندوة كلمة أشار فيها إلى أن منظمة العمل العربية طالما سعت إلى إبراز الاهتمام بالحماية الاجتماعية وطالبت بدعمها ، وأدركت أهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى قبل التطورات والتحديات التي شهدتها المنطقة العربية وخلالها ، ودعت بإلحاح إلى منح البعد الاجتماعي الاهتمام الكافي لإحداث الاستقرار وترسيخ العدالة .

كما ترأس معاليه خلالها جلسة العمل الاولى والخاصة بتحديد مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية وحاضر فيها كل من السيدة أورسولا كولكيه ، المستشارة الاقليمية للضمان الاجتماعي في منظمة العمل الدولية، حول المعايير والسياسات الدولية لمفهوم أرضية الحماية الاجتماعية . والدكتور طوبيا زخيا ، رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان ، حول الركائز الأساسية لتأمين التغطية الصحية الشاملة .

***

14- الدورة التدريبية حول " تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية " (بيروت ، 9 – 10 ديسمبر 2014)

اكد معالي المدير العام في كلمته التي القاها في افتتاح اعمال الدورة التدريبية على اهتمام المنظمة الدائم و المستمر بمجال التعاون الثنائي في مجال معايير العمل والتي تعتبر هذه الدورة التدريبية احدى حلقاته المتصلة لتدريب الكوادر العربية المختصة بمعايير العمل وتفعيل دورها وقدراتها في التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين في مجال اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

***

15- اجتماع الملتقى الأول للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية ((شرم الشيخ، 14 و 15 ديسمبر 2015

بدعوة كريمة من معالى السيد / أحمد محمد لقمان، مدير عام منظمة العمل العربية، عقد الملتقى الأول للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، اجتماعاته بمدينة شرم الشيخ، بجمهورية مصر العربية، يومى الأحد والاثنين الموافقين 14 و 15 من شهر ديسمبر / كانون الأول 2014، حيث شارك فى الملتقى :-

** رؤساء وأمناء المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية فى كل من (لبنان ، الأردن المغرب ، الجزائر ، فلسطين ، وموريتانيا) وزراء العمـــل أو ممثليهـــم فى كل من :- (جمهورية مصر العربية ، جمهورية السودان ، الجمهورية اليمنية) .

وفى الجلسة الافتتاحية للملتقى، ألقى السيد/ أحمد محمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية، كلمة رحب فيها بالحاضرين وأعطى لمحة عن فكرة المجالس الاقتصادية والاجتماعية، وأهميتها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية ودورها الحيوى والملح، خاصة فى ظل الأوضاع الراهنة التى تمر بها الأمة العربية، كما نوه على أهمية إيجاد رابطة تضم هذه المجالس لزيادة التنسيق والتفاعل فيما بينها وتقوية العمل العربى المشترك، ولتبادل الخبرات والمعلومات حول كافة القضايا والتحديات التى تواجه البلدان العربية واختتم بأن هذا الملتقى يمثل علامة فارقة فى مجال ترسيخ الحوار الاجتماعى ووضعه فى إطار مؤسسي.

كما ألقى معالى السيد/ منذر الشرع، رئيس الملتقى، كلمة شكر فيها منظمة العمل العربية ومديرها العام، على دعوته الكريمة وعلى التنظيم الرائع للملتقى، ونوه بالجهود التى يبذلها المدير العام منذ تواجده على رأس هذه المنظمة، خدمة لقضايا العمل والعمال فى الوطن العربى ونوه سيادته بأهمية إنشاء رابطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، لتوحيد الرؤى العربية فى المحافل الدولية.

كما ألقى السيد/ روجيه نسناس، رئيس اللجنة التحضيرية للرابطة، كلمة أبرز فيها المراحل التى قطعتها عمليات التحضير لإحداث الرابطة والمهام التى تنتظرها، مهيبا بكافة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، على إيلاء هذا الإطار العربى المشترك المكانة التى تليق به خدمة لتقوية الحوار الاجتماعى والحوار مع منظمات المجتمع المدنى، تكريسا لمبدأ تذليل الخلاف والاختلاف بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بالطرق السلمية والتفاوضية.

وقد أسفر الاجتماع عن إصدار اعلان شرم الشيخ للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة برئاسة معالى السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية وعضوية رئيس اللجنة التحضيرية والأمين العام للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الاردني لإعادة صياغة مشروع نظام رابطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والمؤسسات المماثلة لها .

ثـانـيـا

محور الحماية الاجتماعية

مجال علاقات العمل

(1) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " الحماية الاجتماعية بين الواقع والمأمول "

رقم النشاط بالخطة: ح . ا /2014/9

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 10-12/مايو – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 73 مشارك

الجهات المشاركة : الجهات العربية والدولية المعنيين بقضايا الحماية الاجتماعية

اهداف النشاط :

- الوقوف على أوضاع الحماية الاجتماعية في البلدان العربية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحديد الإشكاليات الرئيسية التي تواجه فاعلية ومجال الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل.
- استخلاص النتائج والسبل الملائمة لتنفيذ البرامج التي تساعد بشكل فعال في تطوير الحماية الاجتماعية.
- التعرف على وسائل وسبل مد مظلة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم.

محاور الندوة :

- أوضاع الحماية الاجتماعية في العالم العربي وعلى المستوى الدولي.
- الحماية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية.
- الحماية الاجتماعية في معايير العمل العربية .
- دور أطراف الإنتاج في تطوير وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية.
- الآفاق الجديدة للحماية الاجتماعية في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية
- دور الإعلام في تفعيل وتطوير نظم الحماية الاجتماعية.
- الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ودورها في تطوير الحماية الاجتماعية.

التوصيات:

- إصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية في ضوء معايير واتفاقيات العمل العربية والدولية ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية .
- وضع سياسات استثمارية رشيدة لاستثمار احتياطيات أموال الضمان الاجتماعي بما يحقق الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتساعد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- رفع القدرات وتطوير المهارات للعاملين في مجال الضمان الاجتماعي من أجل مواكبة تطور العمل واستعمال التقنيات الحديثة اختصاراً للوقت والجهد وسرعة تقديم الخدمات.
- الارتقاء بمستوى المنافع التأمينية وربط معاشات الشيخوخة والتقاعد بمعدلات مستوى المعيشة بهدف تحقيق ضمان الحد الادنى من الحياة الكريمة للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية .
- حث أطراف الانتاج الثلاث بالدول العربية للمصادقة على اتفاقيات العمل العربية ذات العلاقة بالتأمينات الاجتماعية وخاصة الاتفاقية العربية رقم 3 بشأن المستوى الادنى للتامينات الاجتماعية ، والاتفاقية العربية رقم 14 بشأن حق العامل العربي في التامينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في احد الاقطار العربية.
- دعم جهود منظمة العمل العربية في انشاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ودعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي وأطراف الانتاج بالدول العربية لدعمها وتعزيز دورها بالتعاون والتكامل مع المركز العربي للتامينات الاجتماعية بالخرطوم وبما يحقق الاهداف المشتركة في بناء منهج شامل ومتكامل للحماية الاجتماعية في الوطن العربي .
- دعوة الدول العربية لتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة أو المستثناه خاصة العاملين في القطاع غير المنظم والقطاع الزراعي باعتبارهم اكثر فئات المجتمع حاجة للحماية الاجتماعية من خلال استحداث أنظمة جديدة ومبتكرة تلائم أوضاعهم .
- دعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية للتنسيق فيما بينها والاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة في مجال تحديث وتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية المختلفة .
- دعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي والجهات الاخرى المعنية لنشر الوعي بالحماية الاجتماعية كآداة للعدالة الاجتماعية وادماج ذلك في مناهج التعليم وتشجيع الاتجاه للتخصصات العلمية ذات العلاقة بما فيها الدراسات الاكتوارية .
- السعي للتواصل مع المؤسسات الاعلامية لوضع قضايا الحماية الاجتماعية ضمن اولويات الخطط الاعلامية العربية والعمل على تشجيع المبادرات الاعلامية الناجحة في مجال الحماية الاجتماعية .
- اقامة شراكات فاعلة بين مؤسسات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاعلامية الحكومية وشبه الحكومية لتبني قضايا الحماية الاجتماعية .

***

(2) اسم النشاط ونوعه : المشاركة في ندوة قطرية حول **" المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص "**

رقم النشاط بالخطة: ح . ا /2014/10

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : الاردن ، 18 – 19 يونيو

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفادين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الاردن العربي وبحضور 30 مشارك

الجهات المشاركة : الجهات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية بالأردن .

النتائج و التوصيات

- الدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى أو جهاز للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاعين العام والخاص يهتم بوضع خطط وإستراتيجيات واضحة وأولويات لممارسة المسئولية الاجتماعية ويقوم بالاشراف والتنسيق بين المؤسسات وضمان الاستدامة بالنسبة للجهات المستفيدة من برامج المسئولية الاجتماعية .
- الدعوة إلى تبني نظام شامل ينظم الأعمال المرتبطة بالمسئوليةالاجتماعية وتنفيذ برامجها مع تضمينه نظاماً فاعلاً للحوافز لتحقيق المنافسة بين المنشآت .
- ضرورة وضع وتطوير التشريعات المرتبطة بالعمل في القطاع الخاص لإضفاء الإلزامية على تبني الشركات لمقتضيات المسئولية الاجتماعية .
- الدعوة لإنشاء قواعد بيانات لأداء المسئولية الاجتماعية وتضمينها معلومات عن جهات التنسيق والمشورة ، والشركات الراغبة في المشاركة كذلك الخبرات والتجارب الممكن تبادلها.
- دعوة منظمات أصحاب الأعمال لوضع برامج عملية محددة في مجال المسئولية الاجتماعية يمكن تقييمها وقياس مردودها .
- دعوة منظمات اصحاب الاعمال واتحاد العمال لانشاء وحدات خاصة بالمسئولية الاجتماعية في هياكلها التنظيمية والقيام بدورها الفعال في هذا المجال .
- دعوة أطراف الانتاج الثلاثة لدعم وتعزيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الاعمال .
- الدعوة إلى تشجيع الشركات على التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية محددة
- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وزيادة الوعي لدى هذه الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة .
- ضرورة رسم إستراتيجية متكاملة للمسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص لتحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها والمبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامجها وتحديد إطار زمني لتنفيذها واختيار المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامجها.
- دعوة وسائل الإعلام لعمل برامج توعية لنشر ثقافة المسئولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد من تطبيقها على قطاع الأعمال وعلى المجتمع ككل .

دعوة منظمة العمل العربية إلى :

- تنظيم ندوة قومية موجهة لأصحاب الأعمال في الدول العربية لتحديد معايير موحدة لأداء المسئولية الاجتماعية بالدول العربية وتبني جوائز للتميز في أداء المسئولية الاجتماعية لإذكاء التنافسية بين الشركات العربية وتوسيع نطاق تحقيق المسئولية الاجتماعية .
- تحديد مفهوم واضح ومحدد للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، كون المنظمة تضم اطراف الانتاج الثلاثة والتوافق على هذا التحديد يكون من اهم عوامل انجاح تطبيقاته على أرض الواقع .

- ايجاد معايير خاصة بالمسئولية الاجتماعية سواء على شكل اتفاقية أو توصية او اعلان او استراتيجية.

***

(3) اسم النشاط ونوعه : نـــدوة قطرية حول "الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي "

رقم النشاط بالخطة : ح . إ / 8 / 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 9-11/نوفمبر – الخرطوم

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 30 مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة السودان

الجهات المشاركة :

وزارة الزراعة ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، وزارة المالية ، اتحاد المرأة السودانية ، والصندوق القومي للتامين الصحي ، الصندوق القومي للمعاشات ، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي والعديد من الجهات الوطنية السودانية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والعاملة في مجال التامين الاجتماعي في جمهورية السودان .

أهداف النشاط :

- الوقوف على واقع الحماية الاجتماعية والتحديات التي تواجه العاملين في القطاع الزراعي.
- بحث كيفية رفع المستوى المعيشي للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي وتوفير الحياة الكريمة لهم .
- دراسة تنظيم وتنمية القطاع الزراعي من أجل إنتاج زراعي متطور يحافظ على البيئة والمصادر الطبيعية .
- تعريف العاملين بالقطاع الزراعي على التشريعات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية .

محاور النشاط:

- أهمية الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي.
- القوانين والتشريعات الوطنية والمعايير المنظمة لحقوق عمال القطاع الزراعي .
- واقع العمالة الزراعية في السودان : التحديات والمعوقات .
- تحسين شروط وظروف العمال الزراعيين ودور أطراف الإنتاج .
- الصحة والسلامة المهنية في القطاع الزراعي .
- وسائل وسبل مد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي.
- تجربة التأمين الصحي لعمال الزراعة.
- دور القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الوطني

التوصيات:

- ضرورة توفير نظم الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعي من خلال نظم قومية توفر نظم المعاشات الاساسية التي تتحدد عند مستوى الاحتياجات الدنيا الواجب توافرها لجميع المواطنين والتي يتم توفيرها بصفة اساسية من الموارد المالية العامة للدولة تأسيساً على المسئولية العامة للمجتمع .
- توفير الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعي استناداً لمتوسطات الدخول أو الدخول الحكمية وفقاً للسائد بهذا القطاع لتعذر ربط الحماية بالاجور الفعلية الفردية مع تنظيم ذلك من خلال المفاوضات والتشاور بين العمال واصحاب الاعمال لعقد اتفاقيات حماية متجددة وفقا لتجدد الظروف الاقتصادية.
- دعوة الحكومة لتعويض العجز في الموارد اللازمة ليؤدي التأمين دوره ولا يصبح الاشتراك مرهقاً للعامل المؤمن عليه وصاحب العمل في القطاع الزراعي مع أهمية توفير مصادر أخرى (غير مباشرة) .
- الاستفادة من تجارب أنظمة الحماية الاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية في شمولها لفئات وشرائح متعددة بما في ذلك شمول عمال الزراعة والأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بأنظمة الحماية فيما بين الدول العربية.
- تيسير خدمات برنامج التأمين الصحي بزيادة عدد المراكز الصحية والمستشفيات العاملة في مجال التأمين الصحي خاصة في مناطق الريف.
- وضع سياسات فعالة لسوق العمل تستهدف تحسين إمكانية تشغيل العمال في القطاع الزراعي والمساعدة علي إعادة تشغيلهم وضمان دخل مقبول للعمال وأسرهم في فترات البطالة لموسمية العمل في الإنتاج الزراعي، بالاضافة إلي تنمية المهارات المطلوبة للعمال لضمان استجابتهم للتقنيات الحديثة .
- دعوة الحكومة لوضع التشريعات الوطنية الخاصة بالعمالة الزراعية والتي تكفل حقوقهم الاساسية وتوفر لهم الحماية اللازمة من اصابات العمل والمرض والتقاعد والوفاة كحد أدنى .
- القيام على نحو منتظم بعقد مشاورات وطنية بغية تقييم التقدم المحرز ومناقشة سياسات ترمى إلى زيادة مد نطاق الضمان الاجتماعى أفقياً ورأسياً للعاملين في القطاع الزراعي .
- السعى نحو تحقيق العدالة فى توفير التدابير العامة المتوازنة (اقتصاديا واجتماعيا) لتخفيف المشاكل الإجتماعية ومشاكل الإستخدام وتوفير المساواة فى توزيع الموارد وفى نقل وسائل الإنتاج، لتحقيق التكافؤ فى توزيع النمو والعمالة بين الأقاليم والمناطق بما يحقق النهوض بالعمالة الزراعية وتحفيزها لعدم الهجرة من الريف إلى المدينة .
- رصد التقدم المحقق فى تنفيذ استراتيجيات الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأخرى للاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعى، من خلال آليات مناسبة محددة على المستوى الوطنى بمشاركة أطراف الانتاج الثلاثة بالإضافة إلى التشاور مع المنظمات المدنية واتحادات العمال وأصحاب الاعمال والمنظمات ذات الصلة والممثلة للأشخاص المعنيين.
- ضرورة السعى نحو تنمية مساحة وإنتاجية الأراضى الصالحة للزراعة لتتوافق مع معدلات تزايد السكان بالريف كذلك تدريب العمال الزراعيين على الاساليب الحديثة للزراعة وللتصنيع

الزراعي والتخزين والتسويق لتحقيق الامن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر .

- العمل على وضع معايير واضحة لتقييم ورصد المخاطر في القطاع الزراعي بما يساعد على رسم سياسات الحماية من المخاطر على المستوى الوطني وبخاصة فيما يتعلق باستخدام وتداول المبيدات المحظورة بالنظر لتأثراتها الصحية والبيئية الخطرة .
- دعوة التنظيمات العمالية الزراعية لتكثيف دورها في الدفاع عن قضايا العاملين في القطاع الزراعي والسعي لدى الحكومة لسن التشريعات التي تشمل عمال الزراعة والتصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية المتعلقة بحماية العاملين في هذا القطاع وتحسين شروط وظروف عملهم ومساعدتهم في انشاء تنظيمات تمثلهم .
- دعوة الجهات المعنية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية الهادفة إلى تحسين شروط وظروف العمل ومد مظلة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي .
- دعوة منظمة العمل العربية لمراجعة الاتفاقية العربية رقم 12 لسنة 1980 لتشمل كافة العاملين في القطاع الزراعي وتواكب المستجدات والمتغيرات في قطاع العمال الزراعيين بالمنشآت ولدى الافراد .

***

(4) اسم النشاط ونوعه الدورة التدريبية القطرية حول **" تدريب الكوادر المعنيين بمعايير العمل العربية "**

رقم النشاط بالخطة: ح . إ / 13 / 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 12-13/نوفمبر – الخرطوم

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 35 مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة ومن المعنيين بمعايير العمل العربية والمتعاملين مع اتفاقيات وتوصيات العمل العربية في جمهورية السودان .

الجهات المشاركة : المعنيين بمعايير العمل العربية من اطراف الانتاج الثلاثة .

أهداف النشاط :

- تفعيل الحوار بين الدول الاعضاء والمنظمة للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل العربية.
- الوقوف على الصعوبات التي تواجهها جمهورية السودان في التصديق على اتفاقيات العمل العربية .
- تطوير آداء المختصين باعداد الردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية والتواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة

محاور النشاط:

- معايير العمل العربية : أهدافها - خصائصها – الالتزامات المترتبة عليها .
- ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها .

- الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل التغلب عليها .
- التقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية وكيفية اعداد الردود عليها .
- دور أطراف الإنتاج في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تنفيذها .
- دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

نتائج التدريب :

تم تدريب المشاركين على المحاور التالية :

- معايير العمل العربية : أهدافها - خصائصها – الالتزامات المترتبة عليها .
- قام السيد / حمدي أحمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية بتعريف المتدربين بأهمية معايير العمل العربية واهم ما يميزها والفرق بين كل من اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، والالتزامات التي تنشأ على الدول عند التصديق أو عدم التصديق على الاتفاقيات .
- ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها .
- قدم الاستاذ الدكتور / محمد عثمان خلف الله عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية تدريباً حول مدى موائمة نصوص بعض القوانين الوطنية في جمهورية السودان للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها
- كذلك الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية التي لم المصادقة عليها حتى الآن وسبل التغلب على هذه الصعوبات ودور السادة المعنيين بمعايير العمل العربية الممثلين لاطراف الانتاج الثلاثة في تذليل هذه الصعوبات وعرض نصوص الاتفاقيات بشكل يسهل التصديق عليها .
- التقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية وكيفية اعداد الردود عليها .
- عرض السيد / حمدي أحمد نماذج التقارير التي تطلبها لجنة الخبراء القانونيين من الدول للاتفاقيات التي تم التصديق أو لم يتم التصديق عليها بعد ، وقام بتدريب السادة المشاركين على كيفية اعداد الردود وفقا لهذه النماذج بحيث تكون الردود وافية .
- دور اطراف الانتاج في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تنفيذها، عرض السيد / عبد الرحمن يوسف حيدوب ورقة عمل تشتمل على الجهود التي تبذلها أطراف الانتاج الثلاثة في السودان لتسهيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ثم الجهود الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها .

***

(5) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية **"**

رقم النشاط بالخطة: ح .أ 6-7/2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 23-25/نوفمبر – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 55 مشارك والاتحادات التعاونية

الجهات المشاركة : الجهات العربية والدولية المعنيين بالتعاونيات

أهداف النشاط :

- تعزيز دور القطاع التعاوني كأحد روافد التنمية الشاملة.
- إبراز دور التعاونيات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية
- تقوية ودعم الاتحادات القطرية ودفعها لتكوين هياكل تعاونية وتشكيل إتحادات وطنية.
- تعزيز التعاون بين التعاونيات عربيا
- مناقشة الخطط التعاونية لملائمة دورها مع التطورات الراهنة في الوطن العربي
- وضع استراتيجية عربية لتفعيل الدور التنموي للتعاونيات اقتصاديا واجتماعيا
- دراسة إقرار معايير عربية موحدة (اتفاقية أو توصية) تتضمن تطوير المعايير التي تحكم التعاونيات
- الاستفادة من التجارب الناجحة للتعاونيات عالميا وعربيا

محاور الندوة :

- التعاونيات العربية "ما لها وما عليها "في ظل التحديات الراهنة
- دور التعاونيات في مكافحة البطالة وخلق فرص عمل التعاونيات والتنمية في عالم متغير.
- المسئولية الاجتماعية للتعاونيات في ظل التحديات التي تواجه الدول العربية .. في الوقت الراهن
- دور التعاونيات في دعم الاقتصاد الوطني في ظل المنافسة العالمية
- دور المنظمات التعاونية في تحقيق الحماية الاجتماعية.
- دور التعاونيات في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التشريعات التعاونية في الوطن العربي ودورها في تنمية الحركة التعاونية
- عروض قطرية تعاونية رائدة .

التوصيات :

- دعوة الاتحاد التعاوني العربي بالتعاون مع منظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد إستراتيجية عربية موحده للنهوض بعمل التعاونيات فى شتى المجالات يتم إعداد مشروعها من قبل الاتحاد التعاوني العربي وتناقش صياغتها النهائية خلال شهر فبراير 2015 في ندوة تخصص لهذا الغرض تمهيدا لاعتماد الإستراتيجية من الجهات المعنية.
- إيجاد صندوق لدعم الاتحادات التعاونية العربية تحت مظلة الاتحاد التعاوني العربي وينتخب مجلس إدارته من قبل الدول الأعضاء.
- تفعيل ودعم دور الأمانة العامة للعلاقات العامة والإعلام فى الاتحاد التعاوني العربي.
- دعوة الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل والاتحادات التعاونية لنشر المبادئ التعاونية والترويج لأنشطتها وجلب الأفراد للانخراط في عضويتها من خلال مؤتمر عربي.
- الدعوة لإيجاد حقيبة وزارية في كل دوله عربية للتعاونيات.
- دعوة الدول العربية لتكثيف جهودها في تعزيز دور التعاونيات فى الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوى الإعاقه ودعمهم فى تأسيس جمعيات تعاونية.
- الدعوة لتأسيس المعهد العربى للتعاونيات والذى يتولى تدريب وتأهيل ورفع قدرات وتمكين كافة الجمعيات التعاونية العربية ومنتسبيها مع مراعاة دمج ذوى الإعاقه فى شتى مجالات وأنشطة المعهد مع الاستفاده بمعهد التدريب التعاونى بالأردن
- دعوة الاتحاد التعاوني العربي بالتعاون مع منظمة العمل العربية بتكليف لجنة من الخبراء المختصين لإعداد مشروع قانون تعاونى عربى موحد لتنظيم كافة مجالات التعاونيات.

- دعوة الاتحاد التعاوني العربي بالاهتمام بالجانب الاعلامي عن النماذج المضيئة للتعاونيات في كافة المجالات في الدول العربية
- دعوة الاتحاد التعاوني العربي بإعداد دراسة أولية حول إنشاء:
- مؤسسة تمويلية عربية تعاونية
- مؤسسة اعلامية تعاونية
- مؤسسة تدريبية تعاونية
- دعوة الاتحاد التعاوني العربي لاحياء فكر ة المكتب التجاري التعاوني العربي لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول العربية وخاصة من خلال المنظمات التعاونية.
- تطوير وتحديث التشريعات التعاونية لتمكين التعاونيات من مواكبة التطورات والتكيف مع المتغيرات وتعزيز مبادئ التعاونيات من سياسات الباب المفتوح والديمقراطية والمساهمة الإيجابية والفعالة في تحقيق أهداف التعاونيات.
- زيادة تسهيلات الاقتراض للتعاونيات ،ومنحها الإعفاءات للآلات والمواد التي يستخدمها الأعضاء في إنتاجهم ومساعدتهم في عمليات التسويق وإقامة معارض محلية ودولية لبيع منتجاتها.
- توفير الحماية التأمينية والاجتماعية للعاملين في القطاع التعاوني في كافة الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على القطاع الزراعي الذي يشغل قطاع واسع من العمال خاصة في الريف العربي.
- العمل على نشر الثقافة التعاونية وزيادة الوعي المجتمعي بدور التعاونيات من خلال جهد تعليمي وإعلامي واسري بالمشاركة والتنسيق مع التنظيمات التعاونية ومؤسسات المجتمع المدني لكسب المزيد من الأعضاء وتنمية السلوك والفكر التعاوني لدى الأفراد.
- تطبيق قواعد الحوكمة مما يؤدي الى تحسين الاداء وتحسين سمعة العمل التعاوني بشكل يجعل الناس اكثر اطمئنانا ويعمل على زيادة الاقبال على النشاطات التعاونية.
- دعوة مكتب العمل العربي لإعداد مشروع أداة قانونية عربية في شكل (اتفاقية او توصية) واعتمادها من قبل مؤتمر العمل العربي تتضمن الحد الأدنى من مستويات نظم وعمل التعاونيات العربية .

****

(6) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " *الملتقى الاول للمجالس الاقتصادية* والاجتماعية"

رقم النشاط بالخطة: ح .أ .2014/11

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 14-15/ديسمبر – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 30 مشارك والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

الجهات المشاركة : الجهات العربية المعنيين بالمجالس الاقتصادية

أهداف النشاط :

- التوسع فى إنشاء المجالس الاقتصادية وتعميم العمل بها داخل الدول العربية، كرافد من روافد المجتمع المدنى ولدعم صانع القرار الرسمى العربى.
- ترسيخ دور المجالس الاقتصادية فى بناء الحوار الاجتماعى وتنظيم علاقات العمل وتطوير الاقتصاد وتحديث المجتمع وفى إرساء الديمقراطية والمحافظة على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى.
- ايجاد آلية قانونية لربط المجالس الاقتصادية والاجتماعية ببعضها ، تساعد فى بناء علاقات ايجابية بينها تضمن إيجاد حد أدنى من التعاون والتنسيق فيما بينها والتواصل المستمر مع سائر المجالس الأخرى المماثلة لاكتساب المعرفة وتبادل الخبرات فى هذا الشأن:
- إتاحة المجال للمجالس القائمة بعرض تجاربها والخبرات المتوفرة لديها، وإتاحتها لبقية الدول العربية الأخرى المشاركة فى الملتقى لايضاح الصورة لديها ولتشجيعها لتحذوا حذوها، وليكون دافعا لها لإنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية بها.

محاور النشاط:

- التعريف بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية مع خلفية تاريخية وتوضيح أهميتها وجدوى إنشائها وأهدافها ومهامها، تكوينها وتشكيلها، نوع وطبيعة المسائل التى تعرض عليها.
- موقع المجالس الاقتصادية والاجتماعية فى الهيكل الادارى والتنظيمي للدولة ووضعها القانوني وتبعيتها وتوجهاتها وإدارتها.
- الموارد المالية للمجالس الاقتصادية، واستقلاليتها وحيادها.
- دورها فى مساعدة صانع القرار العربى وطبيعة هذا الدور.
- مدى التجاوب مع التوصيات والمقترحات التى يصدرها المجلس
- علاقتها بالمراكز البحثية والاستشارية الأخرى المتواجدة داخل الدولة (رسمية وأهلية) من حيث تفادى الازدواجية وعدم تعارض الآراء والإحكام حول القضايا المطروحة عليها.
- أهم المعوقات والصعوبات التى واجهتها والتى برزت من خلال التطبيق العملي وسبل تجاوزها.

التوصيات:

- أهمية تعميم مفهوم المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية واعتمادها فى جميع البلدان العربية كرافد من الروافد الداعمة لصانع القرار العربى وكمساهمة من المجتمع المدنى والأهلى العربى فى القضايا المجتمعية.
- أهمية اعتماد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية واعتبارها بيوت خبرة عربية تقدم النصح والمشورة فى مختلف القضايا والمسائل التى تواجه نهوض المجتمعات العربية وسعيها الدائب لتحقيق الاستقرار والرفاه لمواطنيها.
- على المنظمة التعريف بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية فى الفعاليات التى تنظمها ودعمها بشتى الوسائل والسبل باعتبارها ركيزة من ركائز الحوار الاجتماعى ووسيلة من وسائل تعزيز الديمقراطية والسلام الاجتماعى.
- الترحيب بإنشاء رابطة للمجالس الاقتصادية والعمل على تأسيسها ودعمها وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بعملها.
- حث الحكومات العربية على توفير الإمكانيات (المادية والمعنوية) اللازمة للمجالس الاقتصادية وتعظيم دورها والاعتماد عليها فى مختلف القضايا التى تواجه الحكومات العربية ، والاهتمام بما يصدر عنها من آراء وملاحظات.

***

(7) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول " "" *دور الحوار الاجتماعي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية* "

رقم النشاط بالخطة: ح .أ .2014/12

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 15-17/ديسمبر – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 40 مشارك والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

الجهات المشاركة : الجهات العربية والدولية المعنيين بالحوار الاجتماعي

أهداف النشاط :

- تأكيد دور أطراف الإنتاج في الحوار الاجتماعي
- تعزيز مبدأ الحوار الاجتماعي كوسيلة لترسيخ السلام الاجتماعي ودفع عجلة التنمية.
- تعميق ونشر مفهوم الحوار بين أطراف الإنتاج
- التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على ممارسة الحوار الاجتماعي.
- التأكيد على دور الحوار الاجتماعي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

محاور النشاط:

- دور الحوار الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- دور النقابات العمالية في النهوض بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية
- آثار و انعكاسات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على علاقات العمل
- دور أصحاب الأعمال في تكريس الحوار الاجتماعي وتفعيل نتائجه
- دور إدارات العمل في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية
- الحوار الاجتماعي في تشريعات العمل العربية
- الحوار الاجتماعي ودورة في التكامل الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة.
- مؤسسات الحوار الاجتماعي : اللجان الثلاثية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية
- تجارب قطرية رائدة في مجال الحوار الاجتماعي .

التوصيات:

- دعوة الدول العربية لإيجاد البيئة التشريعية المناسبة والظروف الملائمة لتنمية الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته والمفاوضة الجماعية وتحديث التشريعات العربية بشكل مستمر لتواكب المتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والمعايير العربية والدولية، ودعم استقلالية أطراف الحوار الاجتماعي مما يجعل منها أطرافاً تتمتع بالإرادة الحرة وتأمين الأطر القانونية لها .
- الاهتمام بتدريب الكوادر النقابية العمالية وممثلي أصحاب الأعمال على فن الحوار والمفاوضة الجماعية بهدف إجادة عملية التفاوض والحوار بمختلف مستوياتها وأشكالها.
- دعوة أطراف الإنتاج إلى تسوية النزاعات العمالية بالطرق السلمية الودية التى تعتمد الحوار والتفاوض سبيلا ونهجا لذلك مما يدعم علاقات العمل داخل المؤسسات ويسهم فى ضمان السلم الاجتماعي داخل المنشأة وعلى المستوى الوطني.

- دعوة الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية المتعلقة بالحوار والمفاوضة الجماعية وذلك بهدف تطوير وتنمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج في المنطقة العربية.
- دعوة الدول العربية للاستغلال الأمثل والأفضل لمواردها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وتوجيه هذه الإمكانيات والموارد لصالح الإنسان العربي وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشة هذه المسائل ضمن اطر الحوار الاجتماعي العليا.
- دعوة حكومات الدول العربية إلي تقديم التسهيلات اللازمة لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال مع احترام استقلاليتها، والتوفيق بينها بما يساهم فى اعتبار الحوار الاجتماعى والتشاور الثلاثي ركيزة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- حث الدول العربية على إشراك منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال عند إعداد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتبار الحوار الاجتماعي منهجاً وإطاراً لمناقشة جميع القضايا الرئيسية فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية ، وهو ما يساهم فى النهاية فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وترسيخ أسس السلام الاجتماعى .
- حث الشركاء الاجتماعيين لدى قيامهم بممارسة مهامهم من خلال الحوار الاجتماعي مراعاة اعتماد منظمات العمال وأصحاب الأعمال الأكثر تمثيلاً لهم.
- حث منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال أن تتمسك بالمبدأ الديمقراطي فى تشكيل النقابات وإدارتها ، مما يسهم في تفعيل دورها وتعزز تواجدها وتأكيد شرعيتها .
- حث الدول العربية على قبول الحوار الاجتماعي – على المستوي القطاعي والوطني – خياراً مفضلا للتعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للمتغيرات الدولية والوطنية ، أو الناشئة عنها ، أو المرتبطة بها ، باعتبار هذه الصيغة الأكثر نجاعه للوصول إلى حلول مقبولة مجتمعياً لهذه المشكلات .
- دعوة الدول العربية لإقرار صيغة مؤسسية للحوار الاجتماعي مؤطرة بإطار قانوني ، تلعب فيها الدولة ، دورا قيادياً بتوفير مستلزمات تنشيطها ، وتكريس ثقافة الحوار في المجتمع ، ويساهم فيها بفاعلية الشركاء الاجتماعيين.
- تفعيل دور إدارة العمل في الدول العربية ، ودعمها بكل ما يقتضي لتعزيز دورها في قيادة عملية حوار اجتماعي وطني فعال، توازن بين مصالح جميع الفئات الاجتماعية ، وتصون الاستقرار والسلم الاجتماعيين .
- قيام منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال ، بأداء دور فاعل في تنشيط الحوار الاجتماعي على المستويين المهني والوطني ، واعتماده وسيلة فاعلة في الدفاع عن مصالح أعضائها ، والتوفيق بينها وبين مصالح المجتمع العليا .
- الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد كوادر قيادية واعية ومدربة في إدارات العمل ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال قادرة على الحوار وتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات .
- دعوة الدول العربية لتكريس ثقافة الحوار الاجتماعي بشكل عام وخلق وعي مجتمعي وجيـل مثقف من العمال يؤمن بقيم الحوار ومبادئه ويسهم في تنفيذ برامج التنمية الشاملة، وذلك من خلال إدخال أسس وقواعد الحوار الاجتماعي ضمن المناهج الدراسية والترويج لها من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وتكثيف البرامج التدريبية للعاملين في هذا المجال.

- دعوة الأطراف الثلاثة (إدارة العمل ، منظمات أصحاب العمل،منظمات العمال) إلى الانفتاح على بعضها البعض وإلى التعاون فيما بينها بما يكفل الوفاق الاجتماعي ويساعد على تحقيق الرقي الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية .
- تفعيل وتعميق الحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة حول مواضيع عولمة الاقتصاد والأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها الاجتماعية قصد تحديد دور ومسؤولية كل طرف لمجابهة التحديات الحالية والمرتقبة بالنجاعة المطلوبة .
- دعوة منظمة العمل العربية فى إطار نهوضها بمهامها القومية بمطالبة الدول الأعضاء - التي لا يوجد بها مجالس اقتصادية واجتماعية - بإنشاء وتشكيل أطر عليا للحوار الاجتماعي بما يضمن فاعليته كركيزة أساسية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، ومواجهة التغيرات العالمية ، ويكون إطاراً لمناقشة مجمل السياسات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.
- دعوة منظمة العمل العربية لمتابعة ودعم جهود الدول العربية للنهوض بالحوار والمفاوضة الجماعية وتكثيف الندوات والملتقيات الوطنية والقومية والتعريف بالتجارب الناجحة في هذا المجال.

***

(8) اسم النشاط ونوعه الدورة التدريبية حول **" تدريب الكوادر المعنيين بمعايير العمل العربية**

رقم النشاط بالخطة: ح .أ 2014/14

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 9 – 10 ديسمبر 2014 ، بيروت

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 35 مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة ومن المعنيين بمعايير العمل العربية والمتعاملين مع اتفاقيات وتوصيات العمل العربية في الجمهورية اللبنانية .

أهداف النشاط :

- تفعيل الحوار بين الدول الاعضاء والمنظمة للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل العربية.
- الوقوف على الصعوبات التي تواجهها جمهورية السودان في التصديق على اتفاقيات العمل العربية .
- تطوير آداء المختصين باعداد الردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية والتواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة

محاور النشاط:

- معايير العمل العربية : أهدافها - خصائصها – الالتزامات المترتبة عليها .
- ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها .
- الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل التغلب عليها .
- التقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية وكيفية اعداد الردود عليها .

- دور أطراف الإنتاج في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تنفيذها .
- دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

<u>نتائج التدريب :</u>

تم تدريب المشاركين على المحاور التالية :

- معايير العمل العربية : أهدافها - خصائصها – الالتزامات المترتبة عليها .
- قام السيد / حمدي أحمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية بتعريف المتدربين بأهمية معايير العمل العربية واهم ما يميزها والفرق بين كل من اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ، والالتزامات التي تنشأ على الدول عند التصديق أو عدم التصديق على الاتفاقيات .
- ملائمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها .
- قدم الاستاذ الدكتور / محمد عثمان خلف الله عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية تدريباً حول مدى موائمة نصوص بعض القوانين الوطنية في جمهورية لبنان للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها
- كذلك الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية التي لم المصادقة عليها حتى الآن وسبل التغلب على هذه الصعوبات ودور السادة المعنيين بمعايير العمل العربية الممثلين لاطراف الانتاج الثلاثة في تذليل هذه الصعوبات وعرض نصوص الاتفاقيات بشكل يسهل التصديق عليها .
- التقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية وكيفية اعداد الردود عليها .
- عرض السيد / حمدي أحمد نماذج التقارير التي تطلبها لجنة الخبراء القانونيين من الدول للاتفاقيات التي تم التصديق أو لم يتم التصديق عليها بعد ، وقام بتدريب السادة المشاركين على كيفية اعداد الردود وفقا لهذه النماذج بحيث تكون الردود وافية .
- دور اطراف الانتاج في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة تنفيذها، عرض السيد / غسان غصن ورقة عمل تشتمل على الجهود التي تبذلها أطراف الانتاج الثلاثة في لبنان لتسهيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية ثم الجهود الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها .

◘ ◘ ◘

مجال الأشخاص ذوي الإعاقة

(1)اسم النشاط ونوعــه : نــدوة اقليمية حول **" تفعيل حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة "**
رقم النشاط بالخطة: ح . ا /2014/4
الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : الاردن ، 15- 17 يونيو

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 40 مشارك
الجهات المشاركة : الجهات العربية والدولية المعنيين بقضايا المعاقين

أهداف الندوة :

- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الحقوق الاقتصادية والحق في التشغيل وضمان تكافؤ الفرص عند الحصول على العمل والارتقاء فيه .
- الوقوف على معوقات مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة .
- التعرف على مفهوم الحماية الاجتماعية في مجال الإعاقة ومدى تطبيقه ضمن الاستراتيجيات المتبعة في الدول .
- التعرف على الممارسات الناجحة في مجال تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

محاور الندوة :

- الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة .
- معوقات مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة .
- واقع النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل وسبل تعزيز مشاركتهن .
- دور مراكز التدريب المهني في تأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة .
- دور أطراف الانتاج في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل.
- دور الاعلام في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة .
- دور التعاونيات الإنتاجية فى توفير فرص العمل اللائق للاشخاص ذوي الإعاقة.
- واقع الإعاقة في العالم العربي .

النتائج والتوصيات :

- الاهتمام بنشر الوعي المجتمعي بقضايا الاشخاص ذوي الاعاقة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب الاعاقة والحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم وتهيئة الظروف البيئية المناسبة لهم .

- ضرورة تطوير نظم الحماية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية بما يكفل تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة بما تقدمه من امتيازات سواء من حيث التغطية و الكفاية والاستدامة .
- حث وسائل الاعلام العربية ووكالة انباء العمال العرب لتنفيذ حملات اعلامية و تكثيف تناول قضايا الاشخاص ذوي الاعاقة والالتزام بالمسئولية المجتمعية عند عرض قضاياهم وتقديم النماذج الناجحة منهم بما يعمل على تقديم صورة ايجابيه عن قدراتهم وامكانياتهم تسهم في ادماجهم ضمن شرائح المجتمع .
- تأكيد حق النساء ذوات الاعاقة في الحصول على فرص عادلة ومتساوية مع النساء من غير ذوات الاعاقة طالما كن مؤهلات لذلك ، وتوفير شروط عمل مناسبة تكفل لهن اختيار العمل المناسب دون تمييز بسبب الاعاقة.
- دعوة الدول العربية لازالة أي تمييز بسبب الاعاقة سواء في التعليم أو العمل او الحياة السياسية والعامة . والعمل على إزالة اي عقبات تشريعية أو مادية أو ادارية أو اجتماعية تحول دون اندماج هذه الشريحة في المجتمع .
- دعوة منظمات المجتمع المدني من احزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وتعاونيات لتمكين الاشخاص ذوي الاعاقة من المشاركة في هياكل هذه المنظمات والاستفادة من خططها وبرامجها وتولي المناصب القيادية فيها .
- ضرورة إنشاء جهاز وطني في كل دولة لوضع سياسة التوجيه والتدريب للاشخاص ذوي الاعاقة في اطار السياسة العامة لتنمية الموارد البشرية وفي ضوء الاحتياجات التدريبية ومتابعتها وتقييم نتائجها .
- دعوة مراكز التأهيل والتدريب المهني لوضع برامج لاعداد وتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة الناتجة عن اصابات العمل بما يمكنهم من العودة إلى عملهم أو القيام باعمال تتلاءم مع طبيعة اعاقتهم ويوفر لهم امكانية الاندماج مجددا في سوق العمل .
- دعوة وزارات العمل في الدول العربية لتوجيه مكاتب التشغيل وأجهزة تفتيش العمل بها لاعطاء الاولوية والاهتمام بقضايا تشغيل وتدريب الاشخاص ذوي الاعاقة والتأكد من حسن تطبيق التشريعات الوطنية في هذا المجال بالتنسيق مع الاتحادات العمالية ومنظمات اصحاب الاعمال للمتابعة والتقييم المستمر .
- دعوة اصحاب الاعمال لمراعاة الهندسة التأهيلية عند اقامة المنشآت الصناعية واجراء التطوير على القائم منها بهدف تسهيل حركة الاشخاص ذوي الاعاقة في المنشآت التي سيلتحقون بها بعد تدريبهم وتأهيلهم مهنياً، مع ضرورة وضع محفزات لمؤسسات القطاع الخاص التي تهتم بمسئولياتها المجتمعية تجاه تشغيل وحماية الاشخاص ذوى الاعاقة.
- أهمية تأسيس جمعيات تعاونية إنتاجية خاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة والعمل على دعم هذه الجمعيات من اعفاءات ضريبية وجمركية وتسويق انتاجها واعطائها الاولوية في الشراء والتسويق
- دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقية العربية رقم 17 بشأن تشغيل وتأهيل الاشخاص المعوقين إلى التصديق عليها والعمل على موائمة التشريعات الوطنية مع نصوص واحكام هذه الاتفاقية .
- العمل على تكثيف الجهود العربية من اجل تضمين اجندة التنمية لما بعد 2015 الاطر القانونية

المناسبة لحماية الاشخاص ذوي الاعاقة من التمييز في العمل والحصول على الوظائف والتدريب والتأهيل المهني المناسب لدخولهم سوق العمل .

- دعوة منظمة العمل العربية إلى :
  - تكثيف أنشطتها المتعلقة بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ، وضرورة اشراك ممثلين عنهم وعن المنظمات والهيئات المعنية والمهتمة بهذه الفئة في تلك الانشطة .
  - تضمين الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل قاعدة بيانات حول الاشخاص ذوي الاعاقة لتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الشريحة للهيئات والجهات المهتمة ببحث قضاياها ، ورصد فرص العمل المتاحة لهم في أسواق العمل العربية .
- دعوة المشاركين في الندوة من اطراف الانتاج وممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بشئون الاشخاص ذوى الاعاقة للقيام بدور فاعل من خلال الجهات التي يمثلونها لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ومتابعة ابلاغ مكتب العمل العربي بما يتم تنفيذه على ارض الواقع في هذا المجال .

- دعوة المنظمات والهيئات الدولية المعنية لادانة الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الممنهجة بحق العمال الفلسطينيين، حيث ان عدد الاشخاص ذوى الاعاقة قد ازداد بفعل الانتهاكات الاسرائيلية ،اضافة الى الانتهاكات بحق الاشخاص ذوى الاعاقة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وبما يخالف المواثيق الدولية في هذا الشأن .

◘ ◘ ◘

مجال شئون عمل المرأة العربية

(1) اسم النشاط ونوعه : ندوة قومية حول **"آفاق تشغيل المرأة العربية ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة"**

رقم النشاط بالخطة: ح . ا 1-2014/3

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : 15-17/ابريل – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 95 مشارك

الجهات المشاركة : الجهات العربية والدولية المعنيين بقضايا المرأة

أهداف النشاط :

- إعداد وتنفيذ خطوات منهجية لجمع البيانات وإعداد الإحصائيات وإجراء البحوث على المستوى الوطني لتقييم وضع المرأة ودراسة حالتها والوقوف على المعوقات التي تعرقل مشاركة المرأة في كافة مجالات التنمية .
- وضع الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لحماية حقوق المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في جميع مجالات التنمية ، مع المراجعة الدورية للاستراتيجيات لتقييمها وتحديثها وتطويرها.
- تعزيز قيم اللاعنف ورفع مستوى الوعي في المجتمع بأهمية المرأة وحماية حقوقها.
- وقفة مراجعة للتعرف على مدى التقدم الذى أحرزته الدول العربية فى تحقيقها للأهداف الأنمائية للألفية ، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والبطالة ، و المساواة بين الجنسين.
- مناقشة الدورالذى يمكن أن يساهم به أطراف الانتاج الثلاثة فى الوطن العربي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

محاور الندوة :

- ادماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط التنمية .
- الحوار الاجتماعي ودوره في حماية المساواة وتعزيز مشاركة المرأة .
- محو الامية القانونية بحقوق المرأة العربية .
- دور القطاع الخاص في تنمية القدرات التنافسية للمرأة العربية .
- الصحة والسلامة المهنية في مجال عمل المرأة .
- تفتيش العمل ودوره في دعم مشاركة المرأة .

- مدى التقدم في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية ودور اطراف الانتاج

التوصيات :

- ضرورة النهوض بالآليات الوطنية للمرأة من خلال تقوية وتعزيز بناءها المؤسسي وكفاءتها الفنية ودعمها بالخبرات اللازمة والتنسيق بينها وبين الجمعيات الأهلية التي تعنى بالمرأة والاستفادة من قدراتها في التأثير على الجانب الحكومي لتبني قضايا النوع الاجتماعي في تلك الآليات بحيث تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين .
- العمل على زيادة اعداد النساء العضوات في النقابات العمالية والمهنية والعمل على تولي النساء مواقع في مجالس ادارات هذه المؤسسات من أجل تمثيل حقيقي للمرأة والدفاع عن حقوقها ومكتسباتها بصورة أكثر فاعلية .
- تفعيل آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالمرأة وادماجها في خطط التنمية للدول العربية .
- ضرورة تطوير الدساتير والتشريعات العربية بما يضمن توسيع مشاركة المرأة في المجال السياسي لضمان مساهمتها في صناعة القرار بما يكفل الاسهام الفعلي في تطوير المجتمع وتحقيق التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة .
- العمل على تنقية الخطاب الاعلامي من التناقضات عند التعامل مع قضايا المرأة وتبني خطاب يعمل على تعزيز ثقافة المساواة والتكافؤ بين الجنسين .

***

(2) اسم النشاط ونوعه : اجتماع لجنة شئون عمل المرأة العربية .

رقم النشاط بالخطة: ح . ا /2014/2/

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : -16/ابريل – شرم الشيخ

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفادين : أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبحضور 20 مشاركه

الجهات المشاركة : عضوات لجنة المراة

جدول اعمال النشاط : تضمن جدول اعمال اللجنة البنود التالية :

- ***البند الاول :*** دورالشبكة العربية لمعلومات سوق العمل في تعزيز مساهمة المرأة في التنمية وزيادة فرص تشغيلها
- ***البند الثاني :*** التقرير العربي للاعاقة : النساء ذوات الاعاقة .
- ***البند الثالث*** : الانشطة الخاصة بالمرأة والفئات الخاصة في خطة منظمة المرأة العربية لعامي 2015 – 2016 .
- ***البند الرابع*** : التقرير العربي للاهداف الانمائية للألفية

التوصيات :

وقد صدر عن اجتماع اللجنة التوصيات التالية :

- تقديم الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على تبنيها مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ،
- دعوة السيدات عضوات اللجنة لامداد مكتب العمل العربي بالمعلومات والبيانات الخاصة بتشغيل المرأة ومشاركتها في التنمية كذلك التجارب الناجحة في مجال دعم دور النساء في بلدانهن لادراجها ضمن المكون الخاص بالنوع الاجتماعي في الشبكة .
- الترحيب بالتعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة الصحة العالمية والجامعة العربية والمنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة لانجاز التقرير العربي للاعاقة بحلول عام 2015.
- تكليف السيدات عضوات اللجنة بتزويد الامانة الفنية بمرئياتهم حول محاور التقرير ، كذلك امداد منظمة العمل العربية بالبيانات الاحصائية حول النساء ذوات الاعاقة في بلدانهن كذلك التشريعات والسياسات وكافة البيانات اللازمة للتقرير .
- دعوة منظمة العمل العربية لادراج محور خاص بالنساء ذوات الاعاقة في أنشطتها المعنية بالاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .
- دراسة الأنشطة المدرجة في الخطة وإبداء الرأي بشأنها واقتراح أنشطة يمكن تنفيذها لصالح اللجنة ، أو دعوة عضوات اللجنة للمشاركة فيها.

- بحث إمكانية استضافة هذه الأنشطة في الدول العربية التي تمثلها عضوات لجنة شئون عمل المرأة العربية .
- بحث دور السيدات عضوات اللجنة في التنسيق بين اللجنة وبين الجهات المعنية بشئون المرأة في بلدانهن (المجالس القومية – وزارات المرأة ...) لتنفيذ أنشطة مشتركة .
- دعوة منظمة العمل العربية للتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في صياغة هذه الأهداف ومراعاة خصوصية المنطقة العربية عند صياغتها .
- دعوة السيدات عضوات اللجنة بتزويد مكتب العمل العربي بمقترحاتهن بشأن الهدف الخاص بتمكين المرأة وعلى وجه الخصوص محور التشغيل في موعد لايتجاوز 5 مايو 2014 .

توصيات عامة :

دعوة منظمة العمل العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تعديل النظام الأساسي للجنة شئون عمل المرأة العربية بشأن مدة العضوية بزيادة المدة بشكل يمكن من الاستفادة من الخبرة التي تكتسبها العضوات خلال مدة عضويتهن .

وفي الختام : تقدمت المشاركات ببرقية شكر وتقدير لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة المنظمة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد والتحضير للاجتماع مما أسهم في انجاح أعماله (مرفق) .

***

(3) اسم النشاط : **المشاركة في ورشة عمل حول " دور الاعلام في تفعيل ودعم القضايا العمالية "**

مكان وتاريخ النشاط : القاهرة ، 23 – 25 نوفمبر 2014

الجهات المشاركة : اتحاد عمال مصر وعدد من النقابيات بالاتحادات النقابية العربية (تونس ، فلسطين ، السودان ، اليمن)

طبيعة مشاركة المنظمة : اعداد وتقديم ورقة عمل ضمن برنامج عمل الورشة بعنوان " المرأة العربية في الاتفاقيات العربية والدولية "

المشاركة في أنشطة من خارج خطة 2014

- المشاركة في الدورة العادية الخامسة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي للعمال العرب — الجزائر 15-2014/3/16
- ورشة حول الحقوق الاجتماعية والصحية للمراة العربية — القاهرة 23-2014/4/24
- اجتماع المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي 10 مايو / آيار /2014 شرم الشيخ
- الندوة الإقليمية حول الحماية الاجتماعية في عالم عربي متغير — الأردن 13-2014/5/15
- افتتاح الجمعية العربية للضمان الاجتماعي — بيروت 2014/5/17
- المشاركة في اليوم الندوة القومية حول دور إدارة الإعمال في تكريس حقوق العمال المهاجرين — تونس 24-2014/6/25
- المؤتمر الإقليمي لخطط التنمية الشاملة لما بعد 2015 والخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة — القاهرة 25-2014/6/26
- المشاركة في اليوم الوطني للسلامة والصحة المهنية — القاهرة 28-2014/6
- ورشة عمل الفتيات الشابات (الورشة الخامسة لمؤتمر قضايا المراة وتحديات العصر) — القاهرة 26-2014/8/28

▫ ▫ ▫

في مجال الصحة والسلامة المهنية

(1) *رقم النشاط :* (د / 63 / 2014)

اسم النشاط : **ندوة قومية حول"الصحة والسلامة المهنية في قطاع المناجم"**

تم استبداله بالندوة المشتركة حول (السلامة الكيميائية في بيئة العمل)

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- دمشق (11- 2014/5/12)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

خمسة وخمسون مشاركاً يمثلون عدداً من الجهات الحكومية والخاصة (وزارة الصحة (مديرية المخابر المركزية، الشركة العامة للصرف الصحي، المعهد النقابي المركزي، الشركة السورية للنفط، المؤسسة العامة للتبغ، مطابع دار البعث، شركة الفارس للصناعة الدوائية، الجمعية العلمية السورية للجودة، الجمعية السورية للبيئة).

هدف الندوة :

تهدف الندوة إلى تعزيز الوعي بمسائل حماية بيئة العمل والتعريف بنظم إدارة المخاطر الكيميائية متضمنة التعريف بمخاطر المواد الكيميائية وتصنيفها ووسمها بما يضمن الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في مختلف مواقع العمل.

المحاور الرئيسية :

- دور نقابات العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية
- دور المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في التدريب والتوعية
- نظم الإدارة السليمة في استخدام المواد الكيميائية
- النظام المتوائم عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (GHS)
- الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية في الزراعة
- المراقبة الحيوية للتعرض للمواد الكيميائية
- نظام إدارة المخاطر في بيئة العمل
- نظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS 18001

التوصيات:

- وضع الصحة والسلامة المهنية على أجندة متقدمة في السياسات الحكومية
- تكثيف الزيارات التفتيشية على المنشآت الكيميائية بالنظر لمخاطرها الصحية والبيئية
- التأكيد على أهمية التعاون بين المعهد ومديرية الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجال التدريب والتوعية بمسائل حماية بيئة العمل
- التأكيد على أهمية التعاون بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بالصحة والسلامة المهنية في سورية (وزارات العمل والصحة والبيئة) بهدف حماية بيئة العمل والبيئة العامة من مخاطر العمل المختلفة
- التأكيد على أهمية استمرار عقد الأنشطة التي تستهدف نشر ثقافة السلامة
- التأكيد على أهمية تضافر الجهود لنشر الصحة والسلامة المهنية بين كافة شرائح المجتمع

***

(2)*رقم النشاط :* (د / 72 / 2014)

***اسم النشاط :* دورة تدريبية حول"قياس وتقييم الضجة في بيئة العمل "**

تم استبداله بدورة تدريبية حول (الإدارة السليمة للكيماويات)

*****

(3) *رقم النشاط :* (د / 74 / 2014)

***اسم النشاط :* " دورتان قطريتان في مجال"الصحة والسلامة المهنية "**

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

جرى تنفيذ دورة قطرية حول (حفظ صحة وسلامة المرأة العاملة)

مكان وتاريخ التنفيذ :

- **دمشق** (9- 2014/9/11)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : أربعون مشاركاً من ممثلي النقابات العمالية في الاتحاد العام لنقابات عمال سورية

هدف الندوة :

تهدف الندوة إلى تعزيز الوعي بمسائل الصحة والسلامة المهنية بشكل عام وحماية صحة وسلامة المرأة العاملة على وجه الخصوص من خلال تسليط الضوء على مصادر الخطورة في بيئة العمل والخصوصيات التشريحية والفيزيولوجية التي تجعل عضوية المرأة أكثر حساسية لمخاطر بيئة العمل من عضوية الرجل ، وقواعد السلامة الضرورية للحماية من هذه المخاطر.

المحاور الرئيسية:

- الصحة والسلامة المهنية / الأهمية والأهداف
- دور نقابات العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية
- التأثيرات الضارة لمخاطر بيئة العمل على الصحة الإنجابية للمرأة
- تقييم المخاطر في بيئة العمل

- المهن الخطرة على صحة وسلامة المرأة
- المخاطر الكيميائية على صحة المرأة العاملة
- حماية المرأة العاملة في ضوء التشريع السوري واتفاقيات العمل العربية والدولية
- سبل تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية
- دور لجان المرأة العاملة في مجال حماية وحفظ صحة وسلامة المرأة

التوصيات:

- وضع الصحة والسلامة المهنية على أجندة متقدمة في السياسات الحكومية
- تكثيف الزيارات التفتيشية على منشآت العمل بالنظر لمخاطرها الصحية المختلفة بما فيها المخاطر على الصحة الإنجابية
- التأكيد على أهمية وضع واعتماد سياسة وبرامج خاصة بحماية الصحة الإنجابية للمرأة في مكان العمل
- ضمان حق المرأة العاملة في الاستبعاد أو النقل الطوعي بهدف حماية الصحة الإنجابية وفقاً لما يلي:

أ- السماح بالاستبعاد في أية مرحلة من الحمل مثلاً عندما يعطي الطبيب شهادة تفيد بأن الاستمرار في العمل سيكون مؤذياً للجنين سواءً نتيجة الإجهاد البدني أو التعرض الخطر.

ب - في جميع حالات الاستبعاد الطبي ، يجب توفير الحماية الاقتصادية للعمال سواء بشكل أجور كاملة أو تأمين المرض ، دون إجحاف بالراتب أو بالتطور الوظيفي.

ج- خلال فترة الاستبعاد الطبي ، يمكن تقديم عمل بديل للمرأة العاملة كلما أمكن ذلك ، في بيئة خالية من المخاطر الإنجابية.

د- يجب السماح بالعودة إلى العمل السابق عندما يقدم الطبيب شهادة تفيد بأن احتمالية تأذي الجنين في حدها الأدنى .

- التأكيد على حق جميع العمال في معرفة التأثيرات السلبية التي يمكن أن تبديها تعرضات محددة في مكان العمل على صحتهم الجنسية أو الإنجابية من خلال إعداد وتنفيذ برنامج ملائم للإبلاغ عن الخطر بهدف تثقيف العمال حول المواد والأوضاع والأنشطة التي قد تبدي مخاطر محتملة على الصحة الإنجابية وعلى الجنين النامي وفقاً لما يلي:

أ- يجب أن تكون برامج الإبلاغ عن الخطر مكتوبة بشكل واضح وبلغة بسيطة يمكن فهمها بسهولة من قبل العمال.

ب- يجب الوصول بسهولة إلى معلومات حول طبيعة المادة الكيميائية ومخاطرها على الصحة من قبل العمال.

جـ - يجب تحديث المعلومات المتوافرة عند ظهور معلومات سمية ووبائية جديدة.

د- كجزء من برنامج التثقيف يجب تحديد المناطق في مكان العمل التي قد تتواجد فيها مخاطر إنجابية وتعليمها بعلامات أو إشارات إنذار تفيد " منطقة خطر إنجابي".

هـ - يحق للعمال مراجعة صحيفة بيانات سلامة المادة والتي تزودهم بمعلومات حول هوية المواد

المستخدمة في مكان العمل والتأثيرات الصحية لها.

ز- يجب تضمين التدريب المعد لحماية الصحة الإنجابية للعمال ضمن برنامج التدريب الخاص بالصحة والسلامة المهنية في المنشأة ويجب تقديم النصح للعمال حول إجراءات السلامة الممكنة لخفض التعرض للمخاطر الإنجابية.

- التأكيد على أهمية التعاون بين المعهد والاتحاد العام لنقابات العمال ومديرية الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجال التدريب والتوعية بمسائل حماية بيئة العمل
- التأكيد على أهمية استمرار عقد الأنشطة التي تستهدف نشر ثقافة السلامة
- التأكيد على أهمية تضافر الجهود لنشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية بين كافة شرائح المجتمع

****

(4)اسم النشاط : دورة قطرية حول "إعادة تأهيل العمال المصابين والمتضررين بالحرب"

الجهة المعنية بالتنفيذ : **مكتب العمل العربي/ إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية**

مكان وتاريخ التنفيذ :

- بيروت (5- 2014/11/7)

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :</u>

ثلاثون مشاركاً من الاتحاد العمالي العام في لبنان

***المحاور الرئيسية*:**

- إصابات العمل والآثار الناجمة عنها
- واقع الإعاقة في لبنان
- سياسة وإجراءات التأهيل المهني للعمال المصابين
- خدمات التأهيل المهني للعمال المصابين
- زيارة ميدانية إلى مركز نبيه بري لرعاية المعوقين /الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين والاطلاع على تجربة المركز
- التأهيل الطبي والنفسي للمعوقين
- اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة
- اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالتأهيل المهني
- التأهيل الاجتماعي والمجتمعي للمعوقين

***التوصيات*:**

أولاً- التوصيات على المستوى القطري

- تشجيع كافة البلدان العربية على إنشاء وتجهيز مراكز لتأهيل المعوقين التي تقدم خدمات التأهيل الشاملة والمتكاملة مع إيلاء اهتمام بالتأهيل المهني، وتقديم الدعم لمراكز التأهيل القائمة من قِبَل الحكومات ومن قِبَل المنظمات المعنية.

- التأكيد على الحكومات بشأن وضع سياسات واستراتيجيات قطرية لتأهيل وإعادة تأهيل العمال المعوقين، يشارك بوضعها كافة الجهات الحكومية المعنية (لاسيما وزارات العمل والصحة والتربية والتعليم العالي والصناعة....) ومنظمات العمال وأصحاب العمل والمعوقين والأسرى وضحايا الحروب والمحاربين القدماء، والتأكيد على تضمين تلك السياسات إجراءات الصحة والسلامة المهنية.
- تشجيع التأهيل المجتمعي كأحد مكونات التأهيل الشامل، نظراً لاعتماده على الموارد المتاحة في المجتمع المحلي.
- التدريب التخصصي للعاملين في مراكز تأهيل المعوقين، وصقل هذا التدريب بشكل مستمر ودوري.
- تضمين التأمين على إصابات العمل في سياسات هيئات التأمينات الاجتماعية في لبنان.

ثانياً- التوصيات على المستوى العربي

- تشجيع البلدان العربية على التصديق على اتفاقيتي العمل العربيتين المتعلقتين بتأهيل المعوقين رقم 17 لعام 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين، ورقم 9 لعام 1975 بشأن التوجيه والتدريب المهني؛ وتطبيق توصيتي العمل العربيتين المتعلقين بالموضوع رقم 7 لعام 1993 ورقم 2 لعام 1977.
- التشجيع على التبادل العربي للخبرات والخبراء وأساليب التدريب في مجال تأهيل المعوقين وإعادة تأهيلهم.
- إصدار دليل استرشادي من قِبَل المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بشأن تأهيل وإعادة تأهيل العمال المعوقين، وتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل في هذا المجال.
- تشجيع البلدان العربية ذات الدخل المرتفع والمنظمات العربية المعنية بالتأهيل والعمل والعمال والتنمية والمنظمات غير الحكومية على تأسيس ودعم مراكز تأهيل المعوقين في البلدان العربية الأخرى.

ثالثاً- التوصيات على المستوى الدولي

- تشجيع البلدان على تصديق وتطبيق اتفاقية العمل الدولية المتعلقة بالتأهيل المهني والعمالة (المعوقون) رقم 159 لعام 1983؛ وتطبيق توصيات العمل الدولية رقم 168 لعام 1983 بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، و رقم 99 لعام 1955 بشأن التأهيل المهني (للمعوقين)، و رقم 87 لعام 1949 بشأن التوجيه المهني، و رقم 88 لعام 1950 بشأن التدريب المهني للكبار بما في ذلك المعوقون، و رقم 117 لعام 1962 بشأن التدريب المهني.
- تشجيع البلدان المتقدمة والمنظمات العربية المعنية بالتأهيل والعمل العمال والتنمية على تأسيس ودعم مراكز تأهيل المعوقين في البلدان الأقل تقدماً.
- مساعدة لبنان على التخلّص من القنابل العنقودية التي تشكّل خطراً كبيراً وخاصة على عمال الزراعة.

***

(5) رقم النشاط : **(د / 70 / 2014)**

اسم النشاط : **دورة قطرية حول"الصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط"**

تم استبداله بالندوة العلمية حول (الأمن والسلامة في المنشآت الجامعية)

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العالي لبحوث البيئة بالتعاون مع نقابة المعلمين في جامعة تشرين والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق

مكان وتاريخ التنفيذ :

- اللاذقية (2014/11/23)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

أربعون مشاركاً من طلاب الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات الجامعة المختلفة وممثلي عدد من الجهات المعنية (مديرية البيئة والتأمينات الاجتماعية في اللاذقية).

هدف الدورة :

تهدف الندوة إلى تسليط الضوء على واقع السلامة في المخابر والمنشآت الجامعية والتعريف بإجراءات السلامة الواجب اتباعها للحماية من المخاطر.

المحاور الرئيسية:

- مبادئ السيطرة على مخاطر بيئة العمل
- الصحة والسلامة في المخابر
- السلامة في استثمار التجهيزات الكهربائية في المنشآت الجامعية
- عوامل الوقاية والأمان في مراكز الطب النووي والمعالجة بالأشعة
- إدارة الحالات الطارئة في المنشآت الجامعية
- السلامة في المراكز الخدمية ضمن المنشآت الجامعية

التوصيات

جرى الاتفاق بالإجماع على رفع توصية واحدة إلى رئاسة الجامعة تتعلق بضرورة إنشاء وحدة للصحة والسلامة المهنية في الجامعة يكون لها ممثلون في الكليات المختلفة تتولى مسؤولية متابعة توفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية في مختلف مواقع الخطورة في الجامعة بهدف توفير الحماية من المخاطر المختلفة.

****

(6) رقم النشاط : **(د/ 78 /2014)**

اسم النشاط : **توفير وسائل إرشاد وتدريب في مجال الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل.**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين: أطراف الإنتاج الثلاثة وكافة الجهات المعنية بمسائل حماية بيئة العمل في الدول العربية.

- واقع التنفيذ :

تزويد عدد من الجهات العربية والمحلية بمجموعة من أحدث إصدارات المعهد والملصقات التوعوية وفقاً لما يلي:

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية /إدارة الصحة والسلامة المهنية
- الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية
- المركز القومي لدراسات الصحة والسلامة المهنية في القاهرة
- عدد من المتدربين في مختلف أنشطة المعهد

***

(7) *رقم النشاط :* (د / 73 / 2014)

اسم النشاط : دورة تدريبية قومية حول"قياس وتقييم الإنارة في بيئة العمل "

تم استبداله بدورة تدريبية حول"خدمات الصحة والسلامة المهنية الأساسية "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل

مكان وتاريخ التنفيذ :

- القاهرة (19- 2014/10/23)

الجهات المشاركة: 19متدرباً من الكوادر الفنية الوطنية المتخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية من ست دول عربية.

أهداف النشاط:

تطوير خبرات الكوادر الفنية المتخصصة ومفتشي العمل، وتطوير المعارف ذات الصلة بمتطلبات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS -18001 والهيكل التنظيمي لإدارة السلامة والصحة المهنية في المنشأة -مسؤولياتها وواجباتها، والتعرف على خدمات الصحة المهنية الأساسية وخطوات التحقيق في الحوادث والإصابات المهنية وتقييم المخاطر وكيفية تحديد مصادرها، والتعرف على أحدث تقنيات قياس ورصد الأخطار في بيئة العمل، من خلال زيارات ميدانية لمصانع ومواقع عمل، كما تهدف إلى الاطلاع على الفحوص الطبية الوقائية وإجراءات الإسعافات الأولية اللازمة.

أهم المحاور وموضوعات النقاش:

- تحديد مفاهيم وأهداف الصحة والسلامة المهنية وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية.

- الاطلاع على معايير الصحة والسلامة المهنية والبيئية.
- تحديد الهيكل التنظيمي لإدارة السلامة والصحة المهنية متضمناً الموارد البشرية والمهام والمسؤوليات.
- التعرف على طرق مراقبة وتقييم وتحليل أخطار الصحة والسلامة في بيئة العمل .
- التعرف على الفحوص الطبية الوقائية، وإجراءات الإسعافات الأولية اللازمة في حالة الإصابة والمرض الحاد، والاستجابة للطوارئ.
- مراجعة بيئة العمل والتحقيق في الحوادث والإصابات المهنية.
- متطلبات أنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية المواصفة OHSAS -18001 بالمنشآت المختلفة.

***

(8) رقم النشاط : **(د / 73 / 2014)**

اسم النشاط : **دورة تدريبية حول"قياس وتقييم الإنارة في بيئة العمل "**

تم استبداله بدورة تدريبية حول"خدمات الصحة والسلامة المهنية الأساسية "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل

مكان وتاريخ التنفيذ :

- القاهرة (19- 2014/10/23)

الجهات المشاركة:

الكوادر الفنية الوطنية المتخصصة في مجال حماية بيئة العمل والبيئة العامة

أهداف النشاط:

تطوير خبرات الكوادر الفنية المتخصصة ومفتشي العمل، وتطوير المعارف ذات الصلة بمتطلبات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS -18001 والهيكل التنظيمي لإدارة السلامة والصحة المهنية في المنشأة -مسؤولياتها وواجباتها، والتعرف على خدمات الصحة المهنية الأساسية وخطوات التحقيق في الحوادث والإصابات المهنية وتقييم المخاطر وكيفية تحديد مصادرها، والتعرف على أحدث تقنيات قياس ورصد الأخطار في بيئة العمل، من خلال زيارات ميدانية لمصانع ومواقع عمل، كما تهدف إلى الاطلاع على الفحوص الطبية الوقائية وإجراءات الإسعافات الأولية اللازمة.

أهم المحاور وموضوعات النقاش:

- تحديد مفاهيم وأهداف الصحة والسلامة المهنية وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية.
- الاطلاع على معايير الصحة والسلامة المهنية والبيئية.
- تحديد الهيكل التنظيمي لإدارة السلامة والصحة المهنية متضمناً الموارد البشرية والمهام والمسؤوليات.
- التعرف على طرق مراقبة وتقييم وتحليل أخطار الصحة والسلامة في بيئة العمل .
- التعرف على الفحوص الطبية الوقائية، وإجراءات الإسعافات الأولية اللازمة في حالة الإصابة والمرض الحاد، والاستجابة للطوارئ.

- مراجعة بيئة العمل والتحقيق في الحوادث والإصابات المهنية.
- متطلبات أنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية المواصفة OHSAS -18001 بالمنشآت المختلفة.

(9) رقم النشاط : **(د/ 78 /2014)**

اسم النشاط : **توفير وسائل إرشاد وتدريب في مجال الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل.**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين: أطراف الإنتاج الثلاثة وكافة الجهات المعنية بمسائل حماية بيئة العمل في الدول العربية.

واقع التنفيذ :

تزويد عدد من الجهات العربية والمحلية بمجموعة من أحدث إصدارات المعهد والملصقات التوعوية وفقاً لما يلي:

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية /إدارة الصحة والسلامة المهنية
- الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية
- المركز القومي لدراسات الصحة والسلامة المهنية في القاهرة
- عدد من المتدربين في مختلف أنشطة المعهد

***

(10) رقم النشاط : **(د / 79 / 2013)**

اسم النشاط : **توفير خبرات فنية وإدارية في مجال الصحة والسلامة المهنية**

نوع النشاط :

- قومي.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- منظمة العمل العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- جمهورية مصر العربية / القاهرة (13 – 18 / 4 / 2014) .

واقع التنفيذ :

- تمت المشاركة في أعمال المؤتمر من خلال سكرتارية المنظمة وصدر عن المؤتمر تقرير ختامي وتوصيات .

- المشاركة في أعمال الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الدولية للسلامة والصحة المهنية والذي عقد في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف في الفترة (23-2014/4/25)
- شارك المعهد في أعمال الاجتماع 31 للفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والذي عقد في القاهرة بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي خلال الفترة (27-2014/4/29) من خلال تكليف خبير عربي مختص.
- المشاركة في المؤتمر الدولي العشرين للسلامة والصحة المهنية الذي عقد في فرانكفورت 24-2014/8/27 ، حيث عقد على هامشه الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية الدولية للسلامة والصحة المهنية إضافة إلى جلسة معلومات لجميع مراكز الشبكة الدولية لمعلومات السلامة والصحة المهنية السابقة بهدف إطلاق برنامج التعاون التقني الرائد في مجال السلامة والصحة المهنية.

***

(11) المشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الثاني للصحة والسلامة المهنية، والذي نظمته وزارة العمل في مملكة البحرين بالتعاون مع اللجنة العليا للسلامة والصحة المهنية في المنامة خلال الفترة (26- 27 /2014/5).وقد شارك المعهد بفاعلية في تنفيذ برنامج العمل من خلال تقديم كلمة معالي الأستاذ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وترؤس إحدى جلسات المؤتمر وتقديم ورقة عمل فنية حول (التعاون وبناء الثقة في مكان العمل).

****

(12) اسم النشاط : المشاركة في الندوة العلمية حول (الأبحاث البيئية لطلاب الدراسات العليا في جامعة تشرين)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العالي لبحوث البيئة في جامعة تشرين .

مكان وتاريخ التنفيذ :

- اللاذقية (22 – 2014/6/23) ،

طبيعة مشاركة المنظمة :

- الحضور والنقاش .

المحاور وموضوعات النقاش :

- تطوير التقانات والطرق التحليلية في الكشف عن الملوثات .
- التلوث وأثره على الكائنات الحية .
- استخدام الأسمدة واتلمبيدات الزراعية .
- النفايات الصلبة .
- مياه الشرب ، الصرف الصحي والصناعي .

****

(13) رقم النشاط : **(د/ 64 / 2014)**

اسم النشاط : **حلقة بحث (اجتماع خبراء) حول (النفايات الالكترونية والبلاستيكية)**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق.

الجهة المستفيدة من النشاط:

أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ومختلف الجهات ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

هدف النشاط:

يهدف الاجتماع إلى إعداد مشروع دليل استرشادي عربي بعنوان (النفايات الالكترونية والبلاستيكية) للتعريف بمكونات هذه النفايات وتأثيراتها الخطرة على بيئة العمل والبيئة العامة والإدارة السليمة لها .

المحاور الرئيسية:

- مكونات النفايات الالكترونية والبلاستيكية و مصادر تولدها / إنتاجها
- تقييم دورة حياة النفايات الالكترونية والبلاستيكية
- التأثيرات الصحية الخطرة للنفايات الالكترونية والبلاستيكية مع تطبيقات لتقييم وتحليل المخاطر
- التأثيرات البيئية الخطرة للنفايات الالكترونية والبلاستيكية مع تطبيقات لتقييم وتحليل المخاطر
- الإدارة السليمة للنفايات الالكترونية والبلاستيكية في مختلف مراحل دورة حياتها
- تتبع النفايات الالكترونية والبلاستيكية
- الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ ذات الصلة بتداول النفايات الالكترونية والبلاستيكية
- قضايا الصحة والسلامة المهنية والبيئية ذات الصلة بالنفايات الالكترونية والبلاستيكية (المعايير والسياسات والإجراءات، الأدوار والمسؤوليات...إلخ)
- تقوية الهياكل التشريعية والمؤسساتية والفنية ذات الصلة بإدارة النفايات الالكترونية والبلاستيكية
- واقع استخدام وتداول النفايات الالكترونية والبلاستيكية في الدول العربية
- قصص نجاح ودراسات حالة لتداول النفايات الالكترونية والبلاستيكية في عدة دول

واقع التنفيذ :

تم الاتفاق على أن يقوم السادة الخبراء بدراسة المشروع الأولي للدليل الاسترشادي المطلوب، وإبداء ملاحظاتهم حوله ليقوم بعد ذلك الدكتور جهاد أبو العطا والدكتورة بهيرة لطفي بإخراج الدليل بصيغته النهائية بالاستناد إلى الملاحظات المقدمة والتعديلات المقترحة تحت عنوان (الإدارة السليمة النفايات الالكترونية والكهربائية).

****

(14) - *اسم النشاط :* مشاركة المعهد بالندوة الوطنية الثامنة عشر للجودة بعنوان (معاً.. على طريق الجودة في إعادة البناء)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- الجمعية العلمية السورية للجودة بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية ووزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- دمشق / مكتبة الأسد الوطنية (21-22/ 12 / 2014)

طبيعة مشاركة المنظمة

الحضور والنقاش

المحاور وموضوعات النقاش :

- **الجودة ودورها في إعادة البناء**
- **إدارة التغيير ضرورة حتمية لإعادة البناء**
- **إدارة استمرارية الأعمال ضمان لنجاح إعادة البناء**
- **تجارب وطنية في مجال تطبيق الجودة**

<u>ملاحظة</u>:

- **تجري دراسة التوصيات من قبل الجهات المشاركة ليتم رفعها إلى الجهات الوصائية العليا لدراستها وإقرارها**

****

***(14) رقم النشاط :* (د / 69 / 2014)**

***اسم النشاط :* دورة تدريبية قطرية حول الأماكن المحصورة "**

تم استبدال النشاط بدورة تدريبية حول"ثقافة الصحة والسلامة المهنية وجدواها الاقتصادية "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- دمشق (16-2014/11/17)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

50 مشاركاً متدرباً من شركة مدار للكيماويات

أهداف النشاط:

تعزيز الوعي بأهمية الصحة والسلامة المهنية لدى المديرين ورؤساء الأقسام في منشآت شركة مدار من خلال التعريف بعلم الصحة والسلامة المهنية وأهميته وجدوى تطبيقه اقتصادياً في منشآت العمل .

أهم المحاور وموضوعات النقاش:

- مدخل حول الصحة والسلامة المهنية
- الجدوى الاقتصادية للصحة والسلامة المهنية
- ثقافة الصحة والسلامة الوقائية
- التعاون وبناء الثقة في مكان العمل

****

(15) رقم النشاط : **(د/ 78 /2014)**

اسم النشاط : **توفير وسائل إرشاد وتدريب في مجال الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل.**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

- أطراف الإنتاج الثلاثة وكافة الجهات المعنية بمسائل حماية بيئة العمل في الدول العربية.

واقع التنفيذ :

تزويد عدد من الجهات العربية والمحلية بمجموعة من أحدث إصدارات المعهد والملصقات التوعوية وفقاً لما يلي:

- ✓ **المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية /إدارة الصحة والسلامة المهنية**
- ✓ **الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية**
- ✓ **المركز القومي لدراسات الصحة والسلامة المهنية في القاهرة**
- ✓ **عدد من المتدربين في مختلف أنشطة المعهد**
- ✓ **شركة MTN للاتصالات الخليوية.**
- ✓ **شركة مدار للكيماويات.**

◙ ◙ ◙

في مجال التأمينات الاجتماعية

(1)رقم النشاط بالخطة : خ / 97 / 2014م.
اسم النشاط: الدورة التدريبية الأساسية في نظم التأمينات الاجتماعية حول : " الأساليب الحديثة لتنمية الإيرادات وتحصيل الديون المتعثرة للعاملين بصناديق الضمان الاجتماعي".
نوع النشاط : قطري.
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع مركز تطوير الإدارة بالسودان.
مكان وتاريخ التنفيذ :
- قاعة المركز الخرطوم – 13-17 أبريل / نيسان 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : صناديق الضمان الاجتماعي - 25 مشاركا
أهداف النشاط :
- التعرف على الديون وتصنيفها.
- المشاركة في وضع السياسة الائتمانية للمنشأة .
- المساهمة في تنمية إيرادات المنشأة.
- الإلمام بوضع خطط تحصيل الاشتراكات وتقييم أصحاب الأعمال.
- الإلمام بالتحليل المالي في الكشف عن التعثر مبكراً.

مكونات البرنامج :
- مفاهيم عامة (التمويل ، الإيرادات ، التعثر المالي ، أسبابه ، مؤشراته ، ومراحله).
- قائمة التدفقات النقدية .
- التحليل المالي بالنسب ودوره في معرفة مقدرة المؤسسة في تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل ، طويلة الأجل .
- الموازنات التخطيطية .
- أدوات وأساليب التحصيل الفعالة.
- خطوات تحصيل الديون المتعثرة.
- مشكلة تراكم اشتراكات العاملين بالصناديق

***

(2)رقم النشاط بالخطة : خ / 96 / 2014م.
اسم النشاط : حلقة قطرية حول : " دور الاستثمار الاجتماعي في خلق فرص عمل للمعاشيين ".
نوع النشاط :
- قطري.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع اتحاد المعاشيين.
مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة المركز الخرطوم 10-12 يونيو / حزيران 2014م.

- الجهة المستفيدة وعدد المستفيدين:
- الوزارات المعنية (المالية والاقتصاد الوطني – الرعاية والضمان الاجتماعي – تنمية الموارد البشرية والعمل – وزارة التوجيه والتنمية الاجتماعية).
- أجهزة التأمينات الاجتماعية.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- اتحادات العمال.
- اتحادات المعاشيين.
- الاتحاد العام للمرأة السودانية.

عدد المستفيدين : 43 مشارك .

أهداف البرنامج :
- تعريف مفهوم الاستثمار الاجتماعي في مجال التأمينات الاجتماعية.
- الوقوف على مجالات الاستثمار الاجتماعي.
- الوقوف على تجارب الاستثمار الاجتماعي الناجحة.
- الوقوف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجتماعي في خلق فرص عمل للمعاشيين.
- المحاور :
- السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية .
- دور الاستثمار الاجتماعي والتمويل الأصغر في خلق فرص عمل للمعاشيين.
- دور الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي في خلق فرص عمل للمعاشيين من خلال برامج الاستثمار الاجتماعي.
- دور مؤسسة التنمية الاجتماعية بالصندوق القومي للمعاشات في مجال الاستثمار الاجتماعي.
- تجربة إتحاد معاشي التأمين الاجتماعي في مجال الاستثمار الاجتماعي وخلق فرص عمل للمعاشيين.
- دور الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي في الاستثمار الاجتماعي.

التوصيات :

- يوصي المشاركون إدارة الصندوق القومي للمعاشات برفع سقف تمويل مؤسسة التنمية الاجتماعية لتفعيل دورها وجعله أكثر فاعلية وأثر في خلق فرص عمل للمعاشيين.
- يوصي المشاركون أن يقوم بنك الأسرة بالتوسع في الاستثمار الاجتماعي في مشاريع الحاضنات باعتبارها من التجارب الحيوية الناجحة مع ضمان تسويق منتجاتها.
- إيجاد قاعدة بيانات أساسية وحديثة للمعاشيين حسب تخصصاتهم بغرض التخطيط لخلق فرص العمل للمعاشيين القادرين على العمل والراغبين فيه.
- على اتحادات ومنظمات المعاشيين العمل على إيجاد آلية لمتابعة أداء الأنشطة والتجارب في مجال

الاستثمار الاجتماعي لقياس نجاحها وأثرها على المعاشيين.
- قيام شراكة ما بين وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي وصناديق الضمان الاجتماعي وبنك الأسرة فيما يتعلق بتمويل مشروعات المعاشيين.
- إنشاء ودعم قيام جمعيات تعاونية للمعاشيين في المحليات والولايات ودخول الاتحادات في شراكات جديدة مع تطوير الشراكات القائمة ومواصلة تدريب المعاشيين على وضع المشروعات ودراسات الجدوى .
- على الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي من خلال مشاريعه الاستثمارية مراعاة توظيف المعاشيين من ذوي الخبرات والكفاءات المتراكمة .
- يوصي المشاركون بإنشاء بنك للضمان الاجتماعي للإسهام في توظيف أموال الضمان الاجتماعي ورعاية المعاشيين والاهتمام بقضاياهم.
- يوصي المشاركون في أن تكون لاستثمارات أموال الضمان الاجتماعي دور أساسي في تحسين أوضاع المعاشيين.
- يوصي المشاركون في أن يواصل المركز العربي للتأمينات ومنظمة العمل العربية في تنظيم مثل هذه الحلقات الحوارية التي تهدف إلى حل قضايا المعاشيين وتحسين ظروفهم المعيشية .

***

(3)رقم النشاط بالخطة : خ / 99 / 2014م.
اسم النشاط : دراسة حول : رؤية تطويرية لاتفاقيات ومعايير العمل العربية في مجال التأمينات الاجتماعية.
نوع النشاط :
- قومي .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
مكان وتاريخ التنفيذ: الخرطوم – يونيو / حزيران 2014م .
الجهات المستفيدة :
- مؤسسات الضمان الاجتماعي والعمل .
- الدارسين والباحثين.
- المكتبة التأمينية العربية.

أهداف النشاط:
- حصر ومراجعة اتفاقيات العمل العربية في مجال التأمينات الاجتماعية.
- الوقوف على مدى التزام الدول العربية بتلك الاتفاقيات سواء من ناحية التصديق عليها أو من ناحية تطبيقها.
- طرح الرؤية التقويمية والتطويرية لتلك الاتفاقيات.
- أعد الدراسة بروفيسور / محمد عثمان خلف الله ، خبير تشريعات العمل والتأمينات وعضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية .

المحاور :
- الاتفاقية العربية رقم (3) لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- الاتفاقية العربية رقم (14) لسنة 1981م بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية.
- نصوص التأمينات الاجتماعية في بعض الاتفاقيات العربية.
- آفاق الرؤية التطويرية لمعايير التأمينات الاجتماعية.

أهم المقترحات:

- مراجعة نصوص المواد (الرابعة والخامسة والسادسة) من الاتفاقية رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية بهدف تقليص الفئات المستثناة وإضافة الفئات الأخرى .. وكذلك العاملون في قطاع النشاط الاقتصادي غير المنظم وكذلك فئة الأحداث.
- مراجعة نص المادة (الثامنة) من الاتفاقية رقم (3) والمتعلقة بتحديد الأمراض المهنية والغرض من ذلك حذف طريقة الجداول والأخذ بنظام التغطية الشاملة لأي مرض مهني دون التقيد بطريقة الجداول.
- تعديل جميع مستويات المزايا والمنافع التأمينية ومدد الاستحقاقات ومن ذلك :

✓ رفع نسبة معاش العجز الأصابي والوفاة الإصابة إلى ما يعادل 100% من الأجر المتوسط.

✓ رفع معاش العجز والوفاة في غير إصابات العمل إلى 75% والتدرج إلى وصوله إلى نسبة 100%.

✓ حذف تعبير (المعونة المالية) واستخدام إصطلاح الأجر.

✓ رفع معدل الأجازة في تأمين الأمومة إلى (أثني عشر أسبوعاً) ودفع الأجر كاملاً خلال مدة الإجازة بدلاً عن المستوى الحالي الذي ينص على (45%).

✓ حذف المادة (الثالثة والعشرون) الخاصة بجواز إيقاف أو تخفيض معاش (العجز الكامل) عند مزاولة من يتقاضى المعاش لعمل جزئي.

✓ حذف أو تعديل نص المادة (السابعة والعشرين) لرفع معاش الشيخوخة إلى 100%.

✓ تعاد صياغة المادة (السادسة والثلاثون) بحيث تعامل الأرامل والمطلقات إذا تزوجن أو مارسن عملاً بأجر بنفس معاملة البنات أو الأخوات .. بحيث يعاد المعاش مرة أخرى إذا طلقن أو ترملن أو فصلن أو انتهت مدة العمل الذي زاولنه.

✓ تعديل صياغة الفقرة (ج) من المادة (الثانية والأربعون) في تأمين البطالة بحيث تستوعب الظروف الموضوعية في حالة رفض العمل.

✓ إعادة صياغة المادة (الثالثة والأربعون) لتحقيق التناسق بين تاريخ (الاستحقاق) وتاريخ الانتفاع فيما يتعلق بالمعونة المالية في تأمين البطالة .

✓ تعاد صياغة الفقرة (ثامناً) من عنوان تأمين المنافع العائلية وتغييره بعنوان تأمين الأعباء العائلية .

✓ اعتبار استثمار احتياطيات أموال التأمينات الاجتماعية ، أحد المستويات الجديدة في الاتفاقية المراجعة.

✓ توسيع مشاركة الدولة في المحافظة على القيمة الحقيقية لمنافع ومزايا التأمينات الاجتماعية.

✓ استحداث آلية مناسبة تكميلية للحماية الاجتماعية.

- وضع حد أدنى للمعاشات يتناسب مع الحدود الدنيا للأجور وإعادة النظر فيه دورياً .

****

(4) رقم النشاط بالخطة : خ / 107 / 2014م.

اسم النشاط : ورشة العمل المتخصصة بعنوان : الإدارة الحديثة لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

نوع النشاط : قومي ، مشاركات المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في أنشطة وطنية عربية ودولية.
الجهة المعنية بالتنفيذ : الجمعية العربية للضمان الاجتماعي.
مكان وتاريخ التنفيذ : بيروت – لبنان 1-3 سبتمبر / أيلول 2014م.
محاور النشاط:
– الدور الاقتصادي والاجتماعي للضمان الاجتماعي .
– أساليب الإدارة الحديثة.
– دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي.
– إدارة الموارد البشرية والتواصل داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي.
– العلوم الأكتوارية وبرامج الجودة ودورها في مؤسسات الضمان الاجتماعي.
– دور المنظمات العربية والدولية في تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي.

التوصيات :

لجهة الدور الاقتصادي والاجتماعي للضمان الاجتماعي :

- شمول أفراد المجتمع بالحماية الاجتماعية بما يتلاءم مع ظروف كل بلد وقدراته الاقتصادية.
- ملائمة مقتطعات الأجر (الاشتراكات) مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدفع عجلة الاقتصاد وخلق المزيد من فرص عمل.
- التأكيد على الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي.
- استثمار مدخرات مؤسسات الضمان الاجتماعي في المشاريع الاقتصادية الناجعة وتنويع مجالات الاستثمار بهدف تحقيق عوائد تؤمن الاستدامة المالية والإيفاء بالالتزامات المستقبلية.
- الفحص الدوري للمركز المالي لأنظمة الضمان الاجتماعي مرة كل ثلاث سنوات إذا أمكن، وإجراء الإصلاحات الضرورية بناء" على نتائج الدراسات الاكتوارية.
- تعزيز دور أنظمة المراقبة في تحصيل الاشتراكات والمستحقات بهدف تجنب تراكم المديونية وتحسين المركز المالي للمؤسسات .

لجهة تطوير مؤسسات الضمان الاجتماعي:

- إعادة النظر في هيكليات مؤسسات الضمان الاجتماعي بما يتلاءم مع متطلبات التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويؤدي إلى خدمة أفضل للمستفيدين من خدمات هذه المؤسسات.
- اعتماد الأنظمة المعلوماتية المتكاملة والملائمة لحاجات كل مؤسسة.
- تطوير المهارات القيادية القادرة على تأمين التواصل الفعال مع كافة مكونات منظومة الحماية الاجتماعية لقيادة التغيير المطلوب داخل المؤسسات.
- تنمية قدرات الموارد البشرية بما يمكّنها من مواكبة التطور التكنولوجي ومواكبة التغيير المطلوب؛
- اعتماد نظام مؤشرات الأداء المعروف بالـ KPI (KEYPERFORMANCE INDICATORS) لتقييم أداء المؤسسات وتزويدها بالمقاييس والإحصائيات واعتماد المعايير الضرورية لنجاح اهدافها.
- اعتماد نظام إدارة الجودة وفق المواصفات القياسية العالمية والعمل على تطبيق نماذج التميز بما يحقق راضا المتعاملين؛
- التأكيد على أهمية وجود أقسام (دوائر) إكتوارية فاعلة في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

لجهة دور الجمعية العربية للضمان الاجتماعي:

- تعزيز دور الجمعية من خلال تكثيف النشاطات والمؤتمرات وورشات العمل والتدريب.
- الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال الضمان الاجتماعي.
- التواصل المستمر بين الجمعية العربية للضمان الاجتماعي والمنظمات الدولية والعربية للاستفادة من خبرات هذه المنظمات والتعاون معها لتحقيق أهدافها.
- إرساء قاعدة بيانات خاصة بالجمعية يتم تحديثها بطريقة دورية من قبل المؤسسات المشاركة في الجمعية.
- التوصية لمنظمة العمل العربية، السعي لإنشاء مركز مشترك مع منظمة العمل الدولية يعنى بالدراسات وبالتدريب بشأن قضايا الضمان الاجتماعي ليكون النواة التطبيقية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي في مقرها في بيروت.

****

(5) اسم النشاط : اجتماع الجمعية العمومية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي

مكان وتاريخ النشاط : بيروت ، 7 ديسمبر 2014

الجهات المشاركة : ممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية .

طبيعة مشاركة المنظمة : المشاركة في النقاش والحوار حول بنود جدول الاعمال .

محاور النقاش والحوار :

- انتخاب رئيس ونائب رئيس الجمعية العمومية .
- انتخاب اعضاء المكتب التنتفيذي للجمعية .
- تحديد نسبة مساهمة الاعضاء في الجمعية
- اقرار خطة عمل الجمعية للعامين 2015 – 2016
- اقرار مشروع موازنة الجمعية للعامين 2015 – 2016
- عرض الموقف المالي للجمعية .

***

(6) اسم النشاط : **عقد ورشة عمل حول مفهوم " أرضية الحماية الاجتماعية "**

مكان وتاريخ النشاط : بيروت ، 8 – 10 ديسمبر 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الحماية الاجتماعية / المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم .

الجهات المشاركة : عدد من رؤساء أجهزة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في العالم العربي (تونس، السودان، مصر،العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، موريتانيا، اليمن) .

- تحديد مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية، والمعايير والسياسات الدولية.
- الاطلاع على التجارب الاقليمية حول مدى تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية.
- الاطلاع على التحديات التي تواجه عدد من الدول العربية في تطبيق هذا المفهوم، وكيفية مواجهة هذه التحديات .
- تأكيد أهمية الحوار بين الشركاء الاجتماعيين في سبيل تعزيز عمل المؤسسات لتحقيق أرضية الحماية الاجتماعية.

- مساعدة الدول على تحقيق حد أدنى من أمن الدخل وصولاً إلى الرعاية الصحية الأساسية لكل المحتاجين ولا سيما العاطلين منهم عن العمل أو العاملين في الاقتصاد غير المنظم أو في القطاع الزراعي .
- أهم التوصيات :
- إرساء أرضية عربية مشتركة للحماية الاجتماعية تؤمن الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية للمواطن العربي .
- وضع استراتيجيات متكاملة لأنظمة الحماية الاجتماعية مبنية على الحوار بين الشركاء الاجتماعيين ، مع الاخذ بالاعتبار الامكانيات الاقتصادية لكل دولة.
- شمول برامج الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، ودعم نمو العمالة المنظمة وصولاً إلى القضاء على كل أشكال العمالة غير المنظمة .
- رابعاً : تعميم ثقافة الصناديق التعاضدية بصفتها المكمّلة للحماية الإجتماعية الأساسية التي تضطلع بها مؤسسات الضمان الإجتماعي.
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل العربية والمنظمات الاقليمية والدولية لتطوير مهارات وقدرات العاملين في مؤسسات التأمينات والضمان الاجتماعي في العالم العربي .
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في العلوم الاكتوارية تهدف إلى تأهيل وتدريب العاملين في مجال الدراسات الاكتوارية في مؤسسات الضمان الاجتماعي في العالم العربي .
- تعزيز الموقع الالكتروني للجمعية العربية للضمان الاجتماعي من خلال خلق منتدى للحوار ولتبادل الخبرات بين العاملين والخبراء في مجال الضمان الاجتماعي في العالم العربي .
- توصية الجمعية العربية للضمان الاجتماعي بمخاطبة مدير عام منظمة العمل العربية لحث وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في العالم العربي لتشجيع مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في العالم العربي بالانضمام إلى الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ، والمشاركة في نشاطاتها والالتزام بدعمها على كافة الصعد.
- التوصية إلى أعضاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعي بإعداد تقارير دورية حول إعتمادها للتوصيات الصادرة عن ورش العمل التي تنظمها الجمعية .

****

(7)رقم النشاط بالخطة : خ / 98 / 2014م.
اسم النشاط : الدورة التدريبية حول : (إدارة وتقويم أداء العاملين).
نوع النشاط :
– قطري.
الجهة المعنية بالتنفيذ : المركـــز العربـــي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق القومي للمعاشات (تمويل ذاتي).
مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة المركز الخرطوم – 7-11 سبتمبر / أيلول 2014م.
الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : الصندوق القومي للمعاشات 20 مشارك.
أهداف النشاط :
- تنمية المفهوم السليم لعملية إدارة وتقويم الأداء.
- إعداد نظام إدارة وتقويم الأداء.

- تخطيط الأداء.
- متابعة ومراجعة أداء المرؤسين.
- تحسين الأداء.
- إعداد تقارير أداء المرؤسين بموضوعية.

مكونات البرنامج :

- العنصر البشري أهم مقومات النجاح في بيئة متغيرة.
- دور المشرف في إدارة وتنمية الموارد البشرية.
- إدارة الأداء : المفهوم والمكونات.
- الخصائص الأساسية لنظام وإدارة وتقويم الأداء.
- مكونات العملية ومتطلبات مراجعة وتقويم الأداء.
- إعداد نظام إدارة وتقويم الأداء.
- تخطيط الأداء.
- متابعة ومراجعة وتحسين الأداء.
- التدريب بالتوجيه المباشر.
- تقويم الأداء.
- سلبيات ممارسات إدارة وتقويم الأداء.

***

(8) رقم النشاط بالخطة : خ / 98 / 2014م.

اسم النشاط : الدورة التدريبية حول : (تخطيط وتنمية المسارات الوظيفية وربطها بالتدريب).

نوع النشاط :

- قطري.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربـــي للتأمينـــات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق القومي للمعاشات (تمويل ذاتي).

مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة المركز الخرطوم – 21-25 سبتمبر / أيلول 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : الصندوق القومي للمعاشات (19) مشارك

أهداف النشاط :

- إدراك مفهوم ووظائف الإدارة.
- التعرف على أهمية الموارد البشرية.
- تحليل ووصف الوظائف.
- معرفة الأسس والتطبيقات لربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي.

مكونات البرنامج:

- مفهوم ووظائف الإدارة.
- التنظيم الإداري.
- إدارة الموارد البشرية.
- تحليل ووصف الوظائف.
- المسارات الوظيفية والتدريب.

***

(9) رقم النشاط بالخطة : خ / 98 / 2014م.

(أ) اسم النشاط : الـــدورة التدريبية حول : (النظم التطبيقية لقوانين الخدمة المدنية – التأمينات الاجتماعية).

نوع النشاط :

– قطري.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع معهد علوم الزكاة (تمويل ذاتي).

مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة معهد علوم الزكاة - الخرطوم– 19-23 أكتوبر / تشرين الأول 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : ديوان الزكاة (21) مشارك.

أهداف النشاط :

– الإلمام بمفاهيم الحماية الاجتماعية والتشريعات الاجتماعية.
– التعرف على أسس وتطبيقات وقياسات قوانين ولوائح الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل.
– التعرف على الواجبات والالتزامات القانونية لديوان الزكاة تجاه التشريعات الاجتماعية.
– اكتساب المهارات اللازمة بالإجراءات السليمة لتطبيقات نظام الحماية الاجتماعية.
– إرشاد وتوعية العاملين بحقوقهم التأمينية .

مكونات البرنامج :

– مفاهيم في الحماية الاجتماعية.
– تطور تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية.
– أضواء على قانون ولائحة الخدمة المدينة.
– السمات العامة لقانون ولائحة محاسبة العاملين.
– أضواء على قانون العمل لسنة 97.
– الواجبات والالتزامات القانونية لصاحب العمل الخاضع لقانون التأمين الاجتماعي.
– إجراءات التسجيل وسداد الاشتراكات في نظام التأمين الاجتماعي.
– المزايا التأمينية في نظام التأمين الاجتماعي.
– السمات العامة لقانون التأمين الصحي.
– خدمات التأمين الصحي.

***

(10) رقم النشاط بالخطة : خ / 98 / 2014م.

(ب) اسم النشاط : الدورة التدريبية حول: (التخطيط لتدريب وإعداد الصفوف الثانية).

نوع النشاط :

– قطري.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق القومي للمعاشات (تمويل ذاتي).

مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة المركز الخرطوم – 19-23 أكتوبر / تشرين الأول 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : الصندوق القومي للمعاشات 20 مشارك

أهداف النشاط :

– إدراك أهمية دور الموارد البشرية في نجاح المنظمات.
– تنمية المفهوم السليم للتخطيط للتنمية الوظيفية.
– تحليل الوظائف بموضوعية.
– إعداد وتنفيذ وتقويم خطط وبرامج تدريب وإعداد الصفوف الثانية.
– إعداد وتنفيذ خطط التنمية الذاتية.
– إعداد وتنفيذ خطط التنمية الفردية.

مكونات البرنامج:

– الموارد البشرية مفتاح النجاح لمنظمات الأعمال في بيئة متغيرة.
– التخطيط للتنمية الوظيفية.
– تحليل الوظائف.
– تخطيط المسارات الوظيفية.
– التخطيط لتدريب وإعداد الصفوف الثانية.
– التخطيط للتنمية الذاتية .
– إعداد خطط التنمية الفردية.

***

(11)- رقم النشاط : خ / 2014/98م .

اسم النشاط : الدورة التدريبية حول : " تنمية المهارات الإشرافية لقيادات الصف الثاني – الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي – جمهورية السودان".

نوع النشاط :

– قطري

الجهة المعنية بالتنفيذ :

– المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ، جمهورية السودان (تمويل ذاتي).

مكان وتاريخ التنفيذ :

– قاعة المركز بالخرطوم ، في الفترة من 16-20 نوفمبر / تشرين الثاني 2014م.

الجهة المستفيدة وعدد المستفيدين :

– الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ، 20 مشاركاً من قيادات الصف الثاني .

أهداف النشاط :

تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من أدارة وتقويم أداء وحداتهم ومرؤوسيهم بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة .

مكونات البرنامج :

– مفهوم وظائف الإدارة
– التنظيم الإداري
– القيادة الإدارية
– حل المشكلات واتخاذ القرارات
– تقييم أداء العاملين

****

(12) رقم النشاط بالخطة : 2014/107م .

أسم النشاط: المشاركة في الملتقي التشاوري حول السياسة الإجتماعية المتكاملة.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ((اليونيسيف)).

مكان وتاريخ التنفيذ:

- إتحاد المصارف السوداني- الخرطوم.

الخميس 18 ديسمبر/ كانون الأول 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بورقة عمل بعنوان : " دور صناديق الحماية الاجتماعية في السياسة الاجتماعية ".

الجهات المشاركة:

- كافة الوزارات وفي جمهورية السودان المعنية والإتحادات النوعية والمهنية والمنظمات العربية والدولية.

المحـــاور:

اولاً: المحور السياسي:

- الاستقرار السياسي والسياسة الإجتماعية.
- الوقائع الراهنة للسكان والسياسة الإجتماعية في السودان.
- أثر النزاعات علي السياسة الإجتماعية.
- المواطنة وإدارة التنوع الثقافي والإثني.

ثانياً: المحور المؤسسي:

- أثر العلاقة بين مستويات الحكم الفدرالي علي السياسة الإجتماعية.
- دور صناديق الحماية الإجتماعية في السياسة الإجتماعية.
- دور منظمات المجتمع المدني في السياسة الإجتماعية.

ثالثاً: المحور الإقتصادي:

- أثر السياسات الإقتصادية علي الفقر في السودان.
- الحصار الإقتصادي والديون الخارجية.
- البطالة والتشغيل والعمل اللائق.
- الأراضي واستخداماتها في السودان.
- قضايا الفقر والسياسة الإجتماعية.

رابعاً: المحور الإجتماعي:

- قضايا العدالة الإجتماعية والإنصاف.
- الاستقرار الأسري وعلاقته بالسياسة الإجتماعية.

- دور المسئولية الإجتماعية في السياسة الإجتماعية.

التـوصـيات:

أولاً الإطار المفاهيمي :

- ربط مفاهيم السياسات الإجتماعية وأهدافها بالقيم الدينية والموروثات التاريخية السياسية لتكون أكثر التصاقا وتعبيراً عن الواقع ومخاطبته بشكل أكثر دقة.
- تعميق مفهوم المسئولية الإجتماعية في القطاع الخاص وزيادة مساهمتها وفقاً للإطار الكلي للسياسة الإجتماعية.
- تصحيح مفهوم الدخل المحدود للتعبير عن الدخل المنخفض وإستخدام مصطلح الدخل المنخفض مباشرة .

ثانياً : المحور السياسي :

- العمل على وقف الحروب والنزاعات وتحقيق الإستقرار السياسي كعامل أساسي ومحوري لتهيئة البيئة المناسبة لإنفاذ السياسات والبرامج الإجتماعية.
- إيجاد السند السياسي المؤازر والداعم لإنفاذ السياسات الإجتماعية بصورة متكاملة خاصة في مستويات الحكم المحلي كأولوية قصوى.
- مراجعة قسمة الموارد بين مستويات الحكم بما يعزز قدرة المحليات في تنفيذ سياسات البرامج والخدمات المتصلة بالسياسات الإجتماعية.
- تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية الداعمة للسياسة الإجتماعية المتكاملة والبرامج والمشروعات التي تحققها.
- التنسيق والتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتمليك معلومات السياسة السكانية والإجتماعية للمؤسسات والمنظمات والدول.
- ربط السياسة الإجتماعية بالخطط القطاعية والإستراتيجية القومية في كافة محاورها وإدماج البعد الإجتماعي فيها.
- تكامل السياسة الاجتماعية والسياسة السكانية وسياسة تخفيف الفقر وحماية الشرائح الضعيفة عبر تفعيل برامج الضمان الإجتماعي.
- توظيف الوسائط الإعلامية وحشد السند الإعلامي لدعم السياسة الإجتماعية والبرامج والمشروعات المنفذة لها.
- التأكيد على مؤسسية الدولة وسيادة حكم القانون وبناء الحقوق والواجبات على أساس المواطنة بما يعزز الممارسة السياسية الراشدة وأبعادها عن النزعات الجهوية والقبلية التي تؤثر سلباً على النسيج والتعايش الإجتماعي.
- إيجاد آلية قومية فاعلة لمتابعة إنفاذ السياسة الإجتماعية والبرامج والمشروعات المحققة لها.
- تبني سياسات تشجع على تمكين المرأة وذوي الإحتياجات الخاصة وإعتماد سياسة قومية لرعاية صحة الأمومة والطفولة.
- دراسة تحفظات المجتمع الدولي بشأن الاتهامات الخاصة برعاية الإرهاب والرد عليها بصورة موضوعية.

- اتخاذ خطوات عملية لتحقيق الإستقرار في مناطق النزاعات وتحقيق تحسن في مجال حقوق الإنسان والعدالة لتكون مدخلا لتحسين العلاقات الخارجية للسودان.
- توحيد الجهة التي تتولي المدافعة عن الموقف الحكومي وفق خارطة طريق واضحة يتم الالتزام بها من كل الأطراف بهدف تحسين العلاقات ورفع الحصار الإقتصادي .

ثالثاً : المحور المؤسسي :

- تبني النهج العلمي وأجراء الدراسات والبحوث لمشروعات التنمية الإجتماعية بالتركيز على إحداث التغيير الإجتماعي وضمان المشاركة.
- تعزيز دور الدولة الإجتماعي وتوسيع شبكات الضمان والحماية الإجتماعية والاهتمام بتطبيق نماذج الجودة والامتياز لتحسين وتطوير أدائها.
- تطوير التشريعات الإجتماعية وتوحيدها لضمان فاعلية مؤسسات الضمان الإجتماعي.
- إشراك المجتمع بفئاته ومنظماته المهنية في إعداد برامج إصلاح نظم الحماية الإجتماعية .
- وضع سياسات واضحة لتحديد الحد الأدنى للمعاش وإجراء التحسينات الدورية للمعاشات بما يوفر الحياة الكريمة للمعاشين وأسرهم.
- تطوير قطاع الصحة العامة وتأهيل المؤسسات العلاجية والتشخيصية وتوفير خدمات الطوارئ والرعاية الصحية الأولية مجاناً للمواطنين.
- توسيع مظلة التأمين الصحي وقيام الدولة بواجبها في تمويله بهدف حماية الثروة البشرية التي يقوم على جهدها مشروع النهضة الإقتصادية.
- الاهتمام بذوي الإحتياجات الخاصة واحترام كرامتهم الإنسانية وإتاحة فرص التعليم والعمل المناسبين وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

رابعاً : المحور الاقتصادي :

- إصدار تشريعات تحكم استخدامات الأراضي وتحسم التنازع على كل المستويات.
- احترام المنافع المشروعة للمواطنين على الأرض حوا كير أو حيازات أو غيرها وتشجيعهم على الإستفادة منها إيجاراً وبيعاً وهبة منعاً لقيام إقطاعيات.
- التأكيد على أن تكون الثروات القومية في باطن الأرض من بترول ومعادن ملك عام للدولة مع منح المنطقة التي يكتشف فيها نصيب حسب قوانيين قسمة الموارد.
- الإستفادة من الموارد الغابية بالسودان وضمان سلامة البيئة والمحافظة عليها ورعاية مصالح المواطنين دون الإخلال بالتوازن البيئي.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار لتحديد أهداف التنمية ووضع رؤى تعزز من اتجاه الدولة لمحاربة البطالة وتعظيم الفائدة من مشروعات التمويل الأصغر.
- ضرورة ثبات السياسات الإقتصادية الإستقرارية لخلق استقرار اجتماعي وبيئة مناسبة لتنفيذ السياسة الإجتماعية .
- السعي نحو تخفيف العقوبات الأمريكية وأثارها السالبة على التعاون الدولي في تنفيذ السياسة الإجتماعية .

خامساً: المحور الاجتماعي:

- تفعيل القوانيين المختصة بالأسرة وحمايتها ومحاربة العنف الأسري وأضرار تناول المخدرات والمؤثرات العقلية، وحماية الأطفال من التشرد.
- تحقيق مبدأ مجانية التعليم وتشجيع الأسر للدفع بأبنائهم وبناتهم للتعليم من خلال الدعم المادي للأسر الفقيرة.
- الموائمة بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل والإهتمام بالتدريب للعاطلين ليتمكنوا من المنافسة في سوق العمل.
- تفعيل شبكة الجهات الداعمة للمسؤولية الإجتماعية وتحفيزها .
- الإسراع بتكوين مجلس أعلي للمسؤولية الإجتماعية ليتولي تنسيق الجهود الرسمية والشعبية الرامية لتحسين الأوضاع المجتمعية بالسودان.
- الاهتمام بالمرأة المنتجة ودراسة التجارب الناجحة في هذا المجال ودعم برامج ديوان الزكاة والمؤسسات الاخري التي تنشط في مجال تنمية قدرات الأسرة.
- القضايا الإجتماعية تحتاج إلى تأسيس حقوقي أخلاقي للعدالة الاجتماعية .
- دور الأسرة إقتصادياً وإجتماعياً في السياسة الإجتماعية وإبراز مساهمتها في الحماية والأمن الإجتماعي.
- تضمين سياسات اجتماعية وتشريعية تزيد من حماية الأسرة وتماسكها .
- إعداد سياسات إجتماعية لإحتواء الآثار السالبة للاغتراب والهجرة على الأسرة السودانية.

****

(13) رقم النشاط بالخطة : خ/2014/100م .

اسم النشاط : دراسة حول : " دور النظم التكميلية في توفير الحماية الاجتماعية للعاملين ".

نوع النشاط :

- قومي .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ :

تم إعداد الدراسة بواسطة السيد / الدكتور / خالد محمد يسن مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم ، ديسمبر / كانون الأول 2014م .

أهداف النشاط :

- التعريف بالنظم التكميلية .
- طرح تجارب عربية في مجال النظم التكميلية للتأمينات الاجتماعية .
- الوقوف على دور تلك النظم في توفير الحماية الاجتماعية للعاملين .

- طرح النموذج الأمثل لتلك النظم لتحقيق دور أكثر فاعلية .

الجهات المستفيدة :

- أجهزة الضمان الاجتماعي بالدول العربية.
- اتحادات العمال .
- إتحادات المعاشيين .

محاور الدراسة :

- مفاهيم في الحماية الاجتماعية .
- المزايا التأمينية في معايير العمل العربية .
- المزايا التأمينية في الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية.
- المزايا التأمينية في تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية .
- واقع الحماية الاجتماعية على المستوى العربي.
- النظم التكميلية .
- النظم التكميلية في نظم التأمينات الاجتماعية العربية .
- تجارب عربية في مجال النظم التكميلية .

التوصيات :

- أن تصدر منظمة العمل العربية اتفاقية عربية للنظم التكميلية وذلك لتطوير الجوانب التشريعية لتلك النظم وحث الدول العربية على تطبيقها .
- أن تصدر الدول العربية تشريع خاص بالنظم التكميلية لضمان التطبيق المتماثل لجميع العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة .
- أن يوفر التمويل اللازم للنظم التكميلية سواء عن طريق الاشتراكات أو أي مصادر أخرى للتمويل لضمان استمرارية تلك النظم وتقديم المزايا المتميزة للعاملين وأسرهم .
- ضرورة النص على المنح الإضافية في صلب تشريع التأمين الإجتماعي بالنسبة لتشريعات الدول العربية التي لا تنص على ذلك .
- ضرورة أن تنشئ الدول العربية صناديق للمساعدات الإجتماعية لدعم المعاشيين والتخفيف من أثر الأزمة الإقتصادية عليهم ، تمول من الخزينة العامة والفائض الإكتواري لصناديق التأمين الإجتماعي وعائدات الإستثمار والزكاة والتبرعات.
- ضرورة تكامل المزايا التي تقدمها صناديق النظم التكميلية مع المزايا التي يوفرها النظام القومي للتأمين الاجتماعي ، وتنويعها بما يتفق والاحتياجات الخاصة للمؤمن عليهم.
- ضرورة وجود قدر من المرونة في صناديق النظم التكميلية لتلبية الظروف الفردية بمراعاة حرية كل عضو في الانضمام والانسحاب من الصندوق.
- عند تحديد مستوى المزايا والشروط المؤهلة لاستحقاقها يتعين ربط ذلك بسلوك العاملين وانضباطهم واستمرارهم في العمل حتى سن التقاعد.
- نظراً لمسايرة الأجور للارتفاع المستمر في نفقات المعيشة والأسعار يجب ربط المزايا التأمينية التي توفرها النظم التكميلية بالأجور أو متوسط الأجور خلال الفترة السابقة مباشرة لانتهاء الخدمة .

- ضرورة مساهمة أصحاب الأعمال في تمويل نفقات النظم التكميلية بما يماثل حصة العاملين.
- الاستعانة ببيوت الخبرة كالمركز العربي للتأمينات الاجتماعية ومراكز الدراسات الأكتوارية عند إنشاء النظم التكميلية لضمان استمراريتها وتطويرها وتنميتها.

****

(14) رقم النشاط بالخطة : خ/2014/97م .

اسم النشاط :

الحلقة القومية حول : " أرضيات الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب".

نوع النشاط :

- قومي .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ:

- جمهورية مصر العربية – القاهرة – الجامعة العمالية بمدينة نصر 9-11 ديسمبر / كانون الأول 2014م.

أهداف النشاط :

– الوقوف على واقع الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب.
– الحوار الاجتماعي حول : " أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة " .
– طرح الآليات المناسبة للحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب.
– الخروج برؤية مشتركة حول أرضيات الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب ورفعها لمؤتمر العمل العربي القادم.

النتائج والتوصيات :

– ضرورة التحسين المستمر للمعاشات وزيادة الحدود الدنيا لها وتحمل الحكومات لتكلفتها والنص عليها التشريعات الوطنية.
– ضرورة النص على المزايا والمنح الإضافية التي تمنح للمعاشيين في صلب تشريعات التأمين الاجتماعي العربية.
– إنشاء صناديق للمساعدات الاجتماعية والتوسع في مجال الاستثمار الاجتماعي لدعم المعاشين والتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية عليهم على أن يتم تمويلها من عائدات الاستثمار لأموال الضمان الاجتماعي .
– تعزيز الأوضاع المالية لنظم التأمين الاجتماعي العربية والمحافظة على احتياطياتها.
– بث الوعي التأميني ونشر ثقافة الحوار الاجتماعي لجميع الأطراف .
– رفع كفاءة أجهزة مؤسسات الضمان الاجتماعي وتطوير أدائها وإتباع سياسات الجودة الشاملة .
– شمولية نظام التأمين الصحي للمتقاعدين وإلزام الدولة بتحمل تكلفة (نسبة المؤمن عليه وصاحب العمل) .
– الاهتمام بتوفير المعلومات الاجتماعية للمتقاعدين وتحديثها من وقت لأخر لأغراض التحليل والدراسات والاكتوارية .
– تمثيل اتحاد المتقاعدين في مجالس إدارات مؤسسات الضمان الاجتماعي.
– حث الدول العربية بضرورة التوقيع على اتفاقيات منظمة العمل العربية والعمل تفعيل بنودها المتعلقة

بالضمان الاجتماعي.
– مناشدة الدول العربية لاكتمال تأسيس الاتحادات للعمال المتقاعدين بها.
– تشجيع بناء الأنظمة التكميلية.
– تعزيز دور المركز العربي للتأمينات الاجتماعية واستمرار التعاون بين المركز واتحاد العمال المتقاعدين العرب لعقد مزيد من الندوات القومية والدراسات والبحوث.

****

انشطة من خارج الخطة

(15) اسم النشاط : المشاركة في ورشة عمل لتقييم مسح البيانات الأساسية للأسر للعام 2009

مكان و تاريخ التنفيذ :
– قاعة الصداقة - الخرطوم 1 مارس / آذار 2014 م
الجهة المعنية بالتنفيذ :
– وزارة المالية و الاقتصاد الوطني مشروع بناء القدرات في مجال خفض الفقر و الحكم الرشيد بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء جمهورية السودان.
طبيعة مشاركة المنظمة:
– شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الورشة والنقاش.
الجهات المشاركة:
- وزارة المالية الاتحادية- وزارات المالية الولائية- وزارة الضمان و الرعاية الاجتماعية - البنك الإفريقي للتنمية - وزارة الصحة الاتحادية- وزارة الثروة الحيوانية- وزارة التربية والتعليم - المجلس الوطني- الصندوق القومي للمعاشات- الصندوق القومي للتامين الاجتماعي- الصندوق القومي للتأمين الصحي- ديوان الزكاة- البنك السودان المركزي- بنك الأسرة - جامعة الخرطوم- جامعة السودان لعلوم و التكنولوجيا- مركز الدراسات المجتمع - - UN WOMEN. - المنظمة الوطنية للأرامل واليتامى - المؤسسات الإعلامية المختلفة- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

أسلوب جمع البيانات و منهج التحليل و نتائج المسح -

- أهمية بيانات المسح و نتائجه في وضع الاستراتيجيات الوطنية في مجال خفض الفقر.
- أهمية نتائج المسح في مجال و ضع و تنفيذ مشروعات و برنامج خفض الفقر و ترقية التشغيل شمل المحور عدة محاور :-

* محور الضمان الاجتماعي.
* محور تحقيق أهداف الألفية.
* محور التمويل الأصغر.
* محور ترقية التشغيل.
* محور دور منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص.

- أسلوب جمع البيانات و منهج التحليل المقترح لمسح ميزانية الاسرة و الفقر.

التوصيات :

- إدماج مؤسسات الخدمة المدنية و مؤسسات البحث العلمي في مجال رفع القدرات في مجال خفض الفقر.
- وضع و إعداد و تنفيذ إستراتيجية للفقر كأولوية في المرحلة القادمة.
- تحديث البيانات المسح 2009.
- توسيع قاعدة الصناديق الاجتماعية و تغطية كل الشرائح الفقيرة.
- التركيز على حساب خط الفقر و ربطة بالحد الأدنى للأجور و الحد الأدنى للمعاش و المساعدات التي تقدمها الدولة للأسر الفقيرة كدعم شهري مقدم من وزارة المالية وديوان الزكاة للاستفادة من البيانات في وضع و تنفيذ السياسيات الداعمة للفقراء للتقليل من حدة الفقر.
- أهمية ربط نتائج المسح بالبيانات الأساسية للأسر للعام 2009 م بالسياسيات الاقتصادية.
- إنشاء مجلس قومي أو مفوضية قومية لخفض الفقر.

***

(16) اسم النشاط : المشاركة في المؤتمر التداولي لمبادرة جامعة النيلين " كلية القانون حول مسودة مشروع دستور السودان ".

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- جامعة النيلين " كلية القانون " .

مكان وتاريخ التنفيذ :

قاعة الصداقة – الخرطوم 20أبريل / نيسان 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك د. خالد محمد يسن مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات المنتدى بالنقاش والمداخلات.

الجهات المشاركة : مجموعة من أهل القانون والسياسة وأساتذة الجامعات والعلماء ، والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

محاور المؤتمر :

- عرض التجارب السابقة في إعداد مسودات مشروعات الدساتير.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- التشريعات العمالية والضمان الاجتماعي .

أهم التوصيات في مجال الضمان الاجتماعي:

- العمل حق وشرف وواجب وعبادة ، وتعمل الدولة على خلق فرص العمل المنتج وتلتزم في الاختيار للتوظيف بمبدأ تكافؤ الفرص وتحظر التمييز بأي صورة ، وتقرير مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي وتؤمن على الحد الأدنى للأجر والأجر الحقيقي المجزي الذي يغطي الحاجيات الأساسية ويكفل العيش الكريم للمواطن وتؤمن على الحماية القانونية

للأجور.

- تعمل الدولة على تأمين مبدأ إنسانية العمل في إطار علاقات العمل وكفالة العمل الكريم اللائق . وتسن الدولة التشريعات التي تنظم ساعات العمل والعطلات والإجازات العادية والخاصة والتأمينات والتعويضات وسائر شروط وظروف العمل حيث تكفل للعاملين الضمانات والحماية اللازمة في العمل وفوائد ما بعد الخدمة ولا يجبر إنسان بسبب الحاجة على أداء عمل لا يتناسب مع سنه أو جنسه أو حالته الصحية .
- تعمل الدولة على حماية العاملين من مخاطر العمل وتأمين بيئة العمل وتأكيد شروط وظروف السلامة المهنية في كافة فروع النشاط.
- تعمل الدولة على إنشاء وصيانة نظم للتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعاملين ولأفراد المجتمع الذين يوجدون في مراكز اقتصادية واجتماعية تتسم بالضعف.
- تعمل الدولة على إنشاء وتعميم نظام التأمين الصحي لكفالة العاملين وأسرهم من غوائل المرض ولكافة أفراد المجتمع ذوي المراكز الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بالضعف.
- تؤمن الدولة على مشاركة العاملين في الاقتراع والمساهمة في إقرار التشريعات والنظم التي تتناول شئونهم ضمن الحوار والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين .
- تعمل الدولة على القضاء على العطالة بكافة صورها وتشجيع التشغيل الذاتي للشباب ودعم مشروعاته وتقرير تأمين العطالة للعاملين المسرحين من الخدمة.
- تدعم الدولة مشروعات الخدمة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية وتشجيع التكافل الاجتماعي لذوي الدخول المحدودة والمعوزين.
- تعمل الدولة على تأهيل المعوقين وإدماجهم في المجتمع وتقرير حق العمل للمؤهلين منهم وتقرير المساعدات اللازمة للتواصل مع أفراد المجتمع.
- تعمل الدولة على تقرير المعاش المجزي لشرائح العاملين الذين يبلغون سن التقاعد عن العمل ولذوي الاحتياجات من المسنين ، وتشريع النظم التي تهيئ إمكانيات الاستفادة من الخبرات والكفاءات من المعاشيين.
- تسن الدولة التشريعات التي تقر المساواة بين الرجل والمرأة في شروط وظروف العمل كما تقر الأحكام التمييزية الخاصة بأوضاع المرأة .
- تحمي الدولة عمل الأطفال بتقرير أحكام خاصة تراعي نضجهم العقلي والعاطفي والنفسي والبدني ، وتحظر عمالة الأطفال دون عمر معين يرتبط بالتعليم الإلزامي يحدده التشريع.
- تشجع الدولة المبادرة الجماعية التعاونية وتعترف بالمنظمات والاتحادات التعاونية وتؤكد موقعها المتقدم في النظام الاقتصادي للدولة وتبذل لها الدعم المادي والمعنوي للمساهمة بفعالية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي في مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات.
- تعمل الدولة على التوسع في سن التشريعات الاجتماعية التي تحمي الفئات ذات المراكز الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة كالمسنين والأرامل والمطلقات والمعاقين وأسر الشهداء والفقراء.

***

(17) اسم النشاط : المشاركة في المؤتمر الأول لطب الأسرة

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- وزارة الصحة ولاية الخرطوم

مكان و تاريخ التنفيذ :

- فندق الكورال - المقرن - الخرطوم 1-3 مايو أيار 2014

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات المؤتمر

الجهات المشاركة :

- منظمة الصحة العالمية. وزارة الصحة الاتحادية. اختصاصي طب الأسرة. إتحاد أطباء السودان. هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم. الجمعية الطبية السودانية. مجلس المهن الطبية و الصحية. جمعية طب الأسرة.

المحاور :

- النظام الصحي في السودان وأهمية طب الأسرة في تغيير النظام الصحي في السودان.
- تحليل مراكز الصحة في ولاية الخرطوم.
- مفهوم ومبادئ طب الأسرة.
- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية المتوقعة من طب الأسرة.
- مناهج طب الأسرة في السودان.
- مجموعة من الأوراق العلمية الطبية بواسطة نخبة من استشاري و مدربي و صانعي سياسيات طب الأسرة.
- الصعوبات التي تواجه طب الأسرة في السودان.
- الأسباب التي تودي إلي هجرة أطباء الأسرة و الحلول.

التوصيات :

- تضمين و معاملة اختصاصي طب الأسرة في سياسيات التأمين الصحي.
- تطوير و مراجعة السياسات العامة تجاه الأطباء والعمل لاستبقاء الأطباء في السودان.
- عقد شراكات داخلية و خارجية لتبادل الخبرات.
- تطوير أنشطة خدمات طب الأسرة .
- تأهيل بيئة العمل الخاصة بطب الأسرة.
- العمل على توعية و ترسيخ مفهوم طب الأسرة.
- إدخال طب الأسرة في الجامعات و المعاهد الطبية .

***

(18) اسم النشاط : تم مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالخرطوم بورشة عمل حول الحوار الاجتماعي في عالم متغير

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- مركز العاصمة للتدريب و دراسات العمل و الهجرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت.

مكان و تاريخ التنفيذ :

- إتحاد المصارف - قاعة النيل - الخرطوم 7مايو \2014.

طبيعة المشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الورشة.

الجهات المشاركة :

- الاتحاد العام لنقابات السودان.
- اتحاد أصحاب العمل .
- وزارة التنمية الموارد البشرية و العمل.
- وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي.
- مكاتب العمل بولاية الخرطوم.
- وزارة التربية و التعليم.
- جمعية حماية المستهلك.
- المرصد السوداني لحقوق الإنسان.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

المحاور :

- مفهوم الحوار الاجتماعي و مستوياته و آلياته.
- الحوار الاجتماعي في معايير منظمة العمل الدولية و منظمة العمل العربية.
- الصعوبات و المعوقات التي تحيط بالحوار الاجتماعي.
- أسس الحوار الاجتماعي الفعال.
- أهداف الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسة و المستوى الوطني.

التوصيات :

- تنظيم الحوار الاجتماعي بقانون يقرر إلزاميته و بيان رسالته و أهدافه و أهميته في تحقيق استقرار علاقات العمل و السلم الاجتماعي.
- إنشاء مجلس أعلى أو مجلس قومي للحوار الاجتماعي يحقق السياسيات و الاستراتجيات ويشرف و يراقب تنفيذها.
- إنشاء مركز قومي لدراسات علاقات العمل و ما يتصل بها و مراكز نوعية مثل مركز و أبحاث دراسات الأجور ، مركز دراسات و أبحاث الأمن الصناعي و السلامة المهنية.
- تعزيز الحرية النقابية و حرية التفاوض الجماعي .
- تعزيز قدرات المجلس الأعلى للأجور في الاتفاقية رقم 131 بشأن آليات و تحديد الأجور

(19) اسم النشاط : ورشة عمل:" عرض جهود ولاية الخرطوم في مجال التخفيف من حدة الفقر والخطط المستقبلية" .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- ولاية الخرطوم بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة الصداقة – ولاية الخرطوم 8 مايو / أيار 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الورشة.

الجهات المشاركة :

- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل.
- وزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك – ولاية الخرطوم.
- وزارة التربية والتعليم – ولاية الخرطوم.
- وزارة التوجيه والتنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم.
- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري – ولاية الخرطوم.
- وزارة الصحة – ولاية الخرطوم .
- مؤسسة التنمية الاجتماعية.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- هيئة تنمية الصناعات الصغيرة.
- إتحاد المرأة السودانية.
- وحدات التمويل الأصغر في بنوك (الخرطوم – النيلين – البنك المركزي السوداني – بنك الأسرة – التضامن).

المحاور :

- ورقة لعرض الإستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر – ولاية الخرطوم.
- أوضاع الفقر في الولاية.

الجهود المبذولة بولاية الخرطوم في التخفيف من حدة الفقر (مؤسسة التنمية الاجتماعية – هيئة تنمية الصناعات الصغيرة – هيئة التأمين الصحي برنامج الصحة المدرسية – وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري).

****

(20) اسم النشاط : المشاركة في منتدى مكافحة الفقر في السودان " الإستراتيجية والتحديات " .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- مركز التنوير المعرفي بالتعاون مع منتدى النهضة والتواصل الحضاري.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة التنوير المعرفي الخرطوم – 20 أغسطس / آب 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات المنتدى .

الجهات المشاركة :

- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.
- ديوان الزكاة.
- بنك الأسرة.
- ممثلي الأحزاب السياسية.
- الباحثين والخبراء.
- هيئة تنمية الصناعات والأعمال الصغيرة.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

المحاور :

- أوضاع الفقر في السودان.
- ملامح الإستراتيجية المرحلية في الحد من الفقر.
- تحديات الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.
- السياسات الكلية وعلاقتها بالفقر.

التوصيات :

- ضرورة الاهتمام بالفئات المعرضة للوقوع في الفقر وتوجيه المساعدات بشكل أفضل.
- الاستمرار في قياس فقر الدخل.
- إجراء المسح القاعدي للأسرة والمسوحات ووضع خارطة للفقر تستند إلى البيانات الموثوق بها.
- الحاجة إلى إجراء تعديلات في أولوية الفقر.
- الاستمرار في التعليم والمهارات وذلك من أجل إستحداث فرص عمل لأعداد كافية .

***

(21)اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في سمينار بعنوان : " التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- كلية النهضة العالمية بالتعاون مع وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل – ولاية الخرطوم.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- كلية النهضة – قاعة المؤتمرات – الخرطوم 2 سبتمبر / أيلول 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في السمنار.

الجهات المشاركة :

- المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتجي .
- وزارة التعليم العالي.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- جامعة الرباط.
- جامعة النيلين.
- كلية البيان.
- الخبراء في مجال التخطيط والباحثين.
- وسائل الأعلام المختلفة.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية

المحاور :

- المفاهيم الأساسية للتخطيط الاستراتيجي.
- دور حياة التخطيط المبني على النتائج.
- أهم الصعوبات وتحديات التطبيق لمناهج التخطيط في المنظمات غير الهادفة للربح.
- نموذج التخطيط الاستراتجي المبني على النتائج لكلية النهضة العالمية.

***

(22) اسم النشاط : تم مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في ندوة بعنوان : " التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية " .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- جامعة الخرطوم – مدرسة العلوم الإدارية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- جامعة الخرطوم – قاعة الشارقة ، الخرطوم 3 سبتمبر/ أيلول 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الندوة.

الجهات المشاركة :

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- بنك السودان المركزي.
- وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل.
- الصندوق القومي للمعاشات.
- جامعة الأحفاد.
- جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.
- صندوق ضمان الودائع المصرفية.
- ممثلي الأحزاب السياسية.
- خبراء اقتصاديين.
- الأجهزة الإعلامية.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

المحاور :

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.
- الأزمة الاقتصادية الراهنة.
- دور الاستقرار السياسي.
- رؤية لمعالجة الوضع الاقتصادي.

*****

(23) اسم النشاط : الملتقى الجامع لقضايا التمويل الأصغر تحت شعار " مشروعات تمويل أصغر رائدة في خفض الفقر ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي وبنك السودان المركزي.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة الصداقة ، الخرطوم – 22 سبتمبر / أيلول 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- تمت دعوة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية لحضور الملتقى.

الجهات المشاركة :

18 جهة من الجهات الحكومية الرسمية والوزارات والمؤسسات الحكومية والمراكز المتخصصة.

المحاور :

- سياسات البنك المركز في قطاع التمويل الأصغر (2007 – 2014م).
- ملامح الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر 2014 – 2017 وتضمن عدة محاور :
- تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية القطاع.
- تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر.
- توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعياً وولائياً.
- تعزيز توفير المعلومات.
- تعزيز نماذج مشروعات التمويل الأصغر الناجحة.
- جمعية مؤسسات التمويل الأصغر.
- التحديات والمعوقات التي تواجه متلقي ومقدمي خدمات التمويل الأصغر وشمل عدة محاور :
  - معايير الاختيار وتحسين الأهداف.
  - التدريب والتأهيل المجتمعي.
  - المتابعة والتقييم.
  - المشروعات.
  - الضمانات.
  - التمويل والانتشار.

التوصيات:

- ضرورة تطوير فكرة التمويل الأصغر ليستوعب احتياجات المواطن والتوسيع في نشر ثقافته.
- تعزيز وتمكين وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي برفع المستوى الوظيفي للقيام بدورها.
- أهمية تقييم مردود مشروعات التمويل الأصغر وقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي وفق مؤشرات وطنية.
- توجيه مشروعات التمويل الأصغر للإنتاج والإنتاجية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير منتجات التمويل الأصغر وفتح أفاق أوسع لتسويقها.

- خلق شبكة معلومات التي تشمل الوصول لمعلومات السوق التي يعتمد عليها في الاحتياجات المالية ومؤسسات الأعمال الصغيرة.
- ضرورة إنشاء جمعية المؤسسات للتمويل الأصغر لحمايتها وقياس أثرها.

****

(24) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في ندوة بعنوان : " فاعلية السياسات الاقتصادية في السودان " .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- مركز التنوير المعرفي.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة التنوير المعرفي بالخرطوم – الأربعاء 24 سبتمبر / أيلول 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الندوة.

الجهات المشاركة:

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- مفوضية تشجيع الاستثمار.
- ممثلي الأحزاب السياسية.
- الباحثين والخبراء.
- جامعة الخرطوم.
- جامعة النيليين.
- جامعة المغتربين.
- الأجهزة الإعلامية.
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

المحاور:

- الوضع الاقتصادي السوداني الراهن.
- مشاكل الاقتصاد السوداني.
- التخطيط الاقتصادي في السودان.
- أوضاع الزراعة في السياسات الاقتصادية.
- البرامج الثلاثي للاكتفاء الذاتي .
- سياسات التحرير الاقتصادي.

*****

(25) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في تنمية المهارات الإشرافية للمدراء
الجهة المعنية بالتنفيذ:

- الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بالتعاون مع مركز الجهود المشتركة للتدريب والاستثمارات بالخرطوم.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة تدريب المركز العربي للتأمينات الاجتماعية 6-10 يوليو – تموز 2014م.

طبيعة مشاركة المنظمة :

- استضافة قاعة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية للدورة التدريبية.

****

(26) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في ورش العمل بعنوان : مهارات التفاوض والتواصل الفعال ، (5 ورش عمل).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بالتعاون مع مجموعة بيان العالمية للتدريب والاستشارات السعودية - مكتب– السودان.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- قاعة تدريب المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم.

22-23 أغسطس / آب 2014م
29-30 أغسطس / آب 2014م
5-6 سبتمبر / أيلول 2014م
12-13 سبتمبر / أيلول 2014م
19-20 سبتمبر / أيلول 2014م

الجهة المستفيدة وعدد المستفيدين :

- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وعدد المستفيدين 100 مشارك

طبيعة مشاركة المنظمة :

- استضافة قاعة تدريب المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم لورش العمل.

***

(27) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في اجتماع السيد المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية مع معالي وزيرة تنمية الموارد البشرية والعمل بجمهورية السودان

مكان وتاريخ النشاط:

- رئاسة وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل – الخرطوم 13أغسطس / آب 2014م.

المشاركون :

- السيد / وكيل وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل.
- السيد / مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم.
- السيد / مدير إدارة العلاقات الخارجية بالوزارة.

المحاور :

دار النقاش حول المواضيع التالية :

- التعاون بين وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل بجمهورية السودان ومنظمة العمل العربية لتنفيذ أنشطة لصالح الوزارة.
- أن تعمل الحكومة السودانية على سداد متأخراتها للمنظمة.
- دعم المركز العربي للتأمينات الاجتماعية وتوفير عدد من الموظفين من الوزارة حتى يتمكن المركز من أداء مهامه ورسالته.

****

(28) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في اجتماع معالي السيد / المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية مع السيد المدير العام للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي والمدير العام للصندوق القومي للمعاشات.

مكان وتاريخ النشاط:

- رئاسة الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي 13 أغسطس / آب 2014م.
- رئاسة الصندوق القومي للمعاشات 17 أغسطس / آب 2014م.

المحاور :

دار النقاش حول التعاون بين صندوق التأمين الاجتماعي وصندوق المعاشات بجمهورية السودان والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية لدعم المركز وتنفيذ برامج مشتركة لتدريب العاملين بالصندوقين لرفع القدرات وتطوير المهارات للعاملين في مجال الضمان الاجتماعي كما أشاد السيد المدير العام المساعد بالصندوقين ودعمهما المتواصل للمركز منذ معاودة نشاطه في العام 2014م وحتى الآن .

****

(29) اسم النشاط : مشاركة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في اجتماع الأمين العام لاتحاد العمال المتقاعدين العرب مع مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بخصوص تنفيذ ندوة قومية لصالح الإتحاد.

مكان وتاريخ النشاط:

- مقر المركز العربي للتأمينات الاجتماعية –الاثنين 25 أغسطس / آب 2014.

المحاور :

دار النقاش حول التعاون بين المركز العربي للتأمينات الاجتماعية وإتحاد العمال المتقاعدين العرب لتنفيذ ندوة قومية لصالح أعضاء الاتحاد بالجامعة العمالية بمدينة نصر – القاهرة خلال هذا العام أسوة بما تم في الأعوام السابقة.

التوصيات :

أتفق الطرفان على السعي لقيام الندوة القومية بعنوان (أرضيات الحماية الاجتماعية للعمال المتقاعدين العرب خلال شهر ديسمبر / كانون الأول 2014 بالجامعة العمالية بالقاهرة على أن يخاطب السيد الأمين العام السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية في هذا الخصوص.

****

(30) أسم النشاط : سمنار حول : بحث لنيل درجة الدكتورة بعنوان : " توظيف الاحتياطات المتراكمة وعلاقتها بتحسين المزايا التأمينية في نظام التأمين الاجتماعي في السودان – مقدم من الباحث : سامية عثمان المبارك – الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا .

مكان وتاريخ التنفيذ:

- قاعة جامعة السودان (الدراسة عن بعد).
- المقرن – الخرطوم .
- السبت 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2014م .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بدعوة من الباحث .

الجهات المشاركة :

- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
- جامعة النيلين.
- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.
- مفوضية الجهاز الاستثماري.
- مجموعة من طلاب الدراسات العليا (دبلوم عالي + ماجستير دكتوراة).

أهم التوصيات :

- إنشاء قانون موحد للضمان الاجتماعي يضم كلا من الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي والجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي تحت مجلس إدارة واحد.
- التعاون الكامل مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بهدف إعداد دراسات اقتصادية وإيجاد فرص جديدة للاستمارة ويمكن أن يكون ذراعاً للجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي بحيث يوفر الخبرات والكوادر الضرورية .
- تأكيد ولاية الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي على الأموال العائدة من الاستثمار .
- إلغاء المادة (65) من قانون التأمين الاجتماعي لسنة 90 تعديل 2004 حتى لا تؤثر على الهدف السامي للحماية الاجتماعية والتي تنص على إعطاء المؤمن عليهم تعويض الدفعة الواحدة.

****

(31) اسم النشاط : ملتقي التمويل الأصغر تحت شعار ((قضايا تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والتحديات)).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- مؤسسة التنمية الإجتماعية للمعاشيين- الصندوق القومي للمعاشات- بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي.

مكان وتاريخ التنفيذ:

- قاعة المؤتمرات برئاسة الصندوق القومي للمعاشات- الخرطوم- المقرن.
- الأحد 30 نوفمبر/ تشرين الثاني- الاثنين 1 ديسمبر/ كانون الأول 2014م.
-

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بدعوة رسمية.

الجهات المشاركة:

15- جهة من الجهات الحكومية الرسمية من بنوك ومؤسسات وطنية للتمويل الأصغر

المحـــاور:

- المخاطر والضمانات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشكلات الاخري غير المرتبطة بالتمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشكلات غير التمويلية المرتبطة بأشكال وأنواع مؤسسات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالصيغ التقليدية.
- معايير منح الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

****

(32)-اسم النشاط : ورشة عمل حول: التغطية الشاملة بالتأمين الصحي.

نوع النشاط:

- قطـري

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الصندوق القومي للتأمين الصحي برعاية المجلس الوطني- لجنة الشئون الاجتماعية والإنسانية والأسرة.

مكان وتاريخ التنفيذ:

- القاعة الخضراء بمقر المجلس الوطني أم درمان.
- الثلاثاء 2 ديسمبر/ كانون الأول 2014م .

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم بدعوة رسمية.

أهداف النشاط:

- تنوير قيادات المجلس الوطني بالتحديات التي تواجه مشروع التغطية الشاملة بالتأمين الصحي.
- تبني قيادات وأعضاء المجلس الوطني لمشروع التغطية الشاملة بالتامين الصحي كمشروع رئيس للدولة.
- تبني إلتزام الدولة بمواصلة تغطية شرائح الدعم الاجتماعي.
- الخروج برؤية واضحة حول كيفية تغطية بقية شرائح الدعم الاجتماعي.
- إسهام المجلس الوطني في تحريك المجتمعات نحو التغطية الشاملة بالتأمين الصحي.

الجهات المشاركة:

- رؤساء اللجان بالمجلس الوطني.
- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- وزارة الصحة الإتحادية.
- الصناديق الطبية بالشرطة ووزارة الدفاع.
- ديوان الزكاة.
- الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي.
- المركز العربي للتأمينات الإجتماعية.

المحـــاور:

- الوضع الراهن للتغطية التأمينية الصحية.
- معالم مشروع التغطية الشاملة 2020م.
- الدور المأمول من المجلس الوطني.

****

(33) أسم النشاط : المشاركة فى ورشة العمل بعنوان : " دراسة مقارنة الأجور بقطاعات الاقتصاد " اللحوم والأسماك – الدواجن والألبان – الخضرة والفاكهة ".

مكان وتاريخ التنفيذ:

- الثلاثاء 23 ديسمبر / كانون الأول 2014م – قاعة إتحاد الغرف الصناعية – الخرطوم ، شارع إفريقيا.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المجلس الأعلى للأجور (وزارة مجلس الوزراء).

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في فعاليات الورشة بدعوة رسمية.

الجهات المشاركة :

- وزارات " العمل والإصلاح الإداري – وزارة مجلس الوزراء – الداخلية الرعاية والضمان الاجتماعي – التعليم العالي والبحث العلمي" . الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس. الصندوق القومي للمعاشات. الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي. الجهاز المركزي للإحصاء. إتحاد أصحاب العمل السوداني. اتحاد نقابات عمال السودان. مركز تطوير الإدارة. ديوان شئون الخدمة. جامعة أفريقيا العالمية. مركز العاصمة للدراسات. المركز العربي للتأمينات الاجتماعية. خبراء مستقلون. صحف (الرأي العام – السوداني – الانتباهه).

المحاور :

- إستراتيجية الأجور .
- سياسات الأجور.
- المجلس الأعلى للأجور.
- مهام واختصاصات المجلس.
- انجازات المجلس (الدراسات والبحوث المتعلقة الأجور في القطاعات الاقتصادية ، ودراسات الحد الأدنى – ورش العمل والندوات – بنك المعلومات).
- مستويات الأجور بقطاعات الاقتصاد:
  1- الدواجن والألبان.
  2- اللحوم والأسماك.
  3- الخضر والفاكهة.

التوصيات :

- الإسراع في تنفيذ مشروع تقويم وترتيب الوظائف لحل آثار المفارقات في الأجور.
- الاستمرار في عمليات المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص.
- الإسراع بتسجيل وتصنيف العمالة الوطنية حسب الخبرات والمؤهلات وربطها بشبكة معلومات حتى تكون متاحة عند الطلب بما يشجع استخدام العمالة الوطنية.
- العمل على إحلال العمالة الوطنية للأجنبية وذلك للتأكد من نقل خبرات الأجانب للعمالة الوطنية .
- تشجيع اتجاه ربط القطاع الاقتصادي غير المنظم بالقطاع الاقتصادي المنظم.
- إدخال العاملين بقطاعات اللحوم والأسماك ، الدواجن والألبان والخضر والفاكهة في نظام الضمان الاجتماعي وفق التدابير التشريعية المنظمة لذلك.

◘ ◘ ◘

ثالثاً

محور التنمية البشرية والتشغيل

مجال التشغيل

1- اسم النشاط ونوعه : *عقد المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة (قومى).*

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 17)

مكان وتاريخ التنفيذ: الرياض/ المملكة العربية السعودية 24- 26 فبراير 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية والبنك الدولي.

الجهة المستفيدة: *أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية.*

المشاركــون :

- وزارت العمل فى الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال فى الدول العربية.
- منظمات العمال فى الدول العربية.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك.
- منظمات عربية ودولية.
- البنك الدولى.
- وزارات التكوين المهنى والتشغيل.
- وزارات التربية والتعليم العالى فى الدول العربية.
- وزارات المالية والتخطيط فى الدول العربية.
- المجالس الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية.
- مؤسسات التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية.

محاور العمل والنقاش بالمنتدى:

- سياسات وآليات دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية.
- مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل.
- التنمية الاقتصادية المتوازنة.

- المناخ الاستثمارى الداعم لخلق فرص العمل.
- نحو أنظمة حماية اجتماعية شاملة.
- دور الحوار الاجتماعى فى سياسات وبرامج التشغيل.

التوصيـــات:

أولا : فى مجال آفاق التشغيل :

- إعطاء الأولوية لإعادة تنظيم وإصلاح أسواق العمل الوطنية والعربية وتطوير شبكات و مراصد أسواق العمل وتعميق المعرفة بمؤشراتها ومتابعة المتغيرات وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة عن العرض والطلب على القوى العاملة وفرص التدريب والتوظيف فى جميع البلدان العربية ، وذلك بالتعاون الكامل بين الشركاء الاجتماعيين ومختلف الجهات ذات العلاقة مما يساهم فى تعزيز جهود منظمة العمل العربية لاستكمال بناء وتفعيل الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- التأكيد على أن جهود تنمية التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج والمجزى لا تقف فقط عند مستوى تأمين الدخل للعامل بل تكون لها تأثيرات إيجابية على رفع معدلات النمو الاقتصادى من خلال تحريك الطلب الداخلي وتحسين مستوى الاستهلاك مما يساعد على تحفيز الاستثمار وإعادة التوظيف الأمثل لطاقات الإنتاج وضمان حقوق الأجيال القادمة فى التنمية .
- دعوة الحكومات العربية الى تبنى سياسات وبرامج مرنة ومتنوعة للإحاطة بالرياديين والمبادرين وتقديم جميع أشكال الدعم الفني والمادي لهم بداية من مرحلة الانطلاق الفعلي للمشروع مروراً بمرحلة إنتاج النماذج وحماية براءات الاختراع وضمان تمويل المشروع عند اكتمال الشروط لدخول مرحلة الإنتاج والتسويق .
- حث البلدان العربية على تقديم المزيد من التسهيلات و الحوافز المناسبة لتشجيع المنشآت المتوسطة والكبرى على التوسع فى تجزئة عمليات الإنتاج لتمكين الشباب من بناء منشات صغرى وصغيرة تؤمن بعض الأنشطة الخدمية ولإنتاج بعض مكونات المنتج النهائى للمنشات الرئيسية فى إطار علاقات تعاقدية منظمة مما يساعد على دفع نسق إقامة المشاريع وتوفير المزيد من فرص العمل ودعم القدرات التنافسية .
- دعم وتشجيع إقامة الجمعيات والتعاونيات الهادفة الى نشر وتعزيز أشكال التضامن الاجتماعي الاقتصادى وتفعيل دورها فى مجالات التشغيل من خلال تنويع أنشطتها وبوجه خاص توفير الإقراض التضامني للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإسداء النصح والإحاطة بالباعثين الشبان .
- تقديم جميع التسهيلات والخدمات الإدارية واللوجستية والاجتماعية والحوافز التمويلية والضريبية فى إطار حزمة من السياسات والإجراءات التنظيمية ترتكز على التشاور لمساعدة وتشجيع القطاع الخاص على توسيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية وفتح أسواق جديدة تساهم فى التنمية والتشغيل .
- تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الاستثمار فى مجالات التعليم والتدريب المهنى والتقنى وإعادة التأهيل أثناء الخدمة باعتبار هذه المجالات ركيزة أساسية لتطوير واستدامة المنشآت من خلال توافر العمالة الماهرة القادرة على التكيف مع المستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية .
- تكثيف الحملات التوعوية لترسيخ ورفع قيمة العمل ونشر ثقافة الإنتاج والتشغيل الذاتي والعمل

الحر وبوجه خاص إعادة الاعتبار للعمل المهنى بمشاركة جميع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومختلف وسائل الإعلام مع التركيز على تنمية روح الابتكار والمبادرة لدى الشباب وضرورة تقديم التسهيلات والحوافز المتنوعة لتطوير قطاع المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها على توفير المزيد من فرص العمل.

- التأكيد على المسئوليات الاجتماعية للقطاع الخاص فى مجالات البيئة والمشاريع الاجتماعية بما لها من تأثيرات إيجابية على مردود العمالة وتطوير المنشات الاقتصادية والمجتمع الذى تعمل فيه .
- بذل المزيد من الجهود لاستكمال بناء السوق العربية المشتركة واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة على المستويات الثنائية وشبه الجماعية والجماعية نحو تحرير الخدمات وزيادة التجارة العربية البينية وتحرير انتقال وحركية القوى العاملة ورجال الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمارات العربية واتجاهاتها نحو القطاعات الاقتصادية ذات ميزات تفاضلية ومصالح مشتركة فيما بين البلدان العربية من أجل بناء التكتل الاقتصادى العربى المنشود على أسس التكامل والتعاون وليس التنافس الاقتصادى .
- إنشاء وتفعيل الآليات المناسبة لتقييم ومراجعة أنماط التنمية المتبعة وما تحقق من خلالها من إنجازات حسب مكوناتها وأبعادها المتلازمة وبوجه خاص فى مجالات التشغيل ومكافحة الفقر والاستبعاد والتهميش وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للشعوب العربية ، على أن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا وفاعلا فى هذه الآليات من أجل وضع السياسات والبرامج التنموية الداعمة لاستدامة المؤسسات وفرص العمل وزيادة الدخل القومى وتكوين الثروة .
- التأكيد على أن التنمية البشرية هى مفتاح النهضة والتقدم وحداثة المجتمعات وتطورها مما يستوجب إشراك أصحاب المنافع وفى مقدمتهم القطاع الخاص فى معالجة اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل المتغيرة بما يساعد على حسن استغلال الثروة البشرية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات العربية وتوفير المزيد من فرص العمل .
- تعزيز الاندماج والتمكين الاقتصادى للمرأة العاملة العربية واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية وعملية التنمية مع التأكيد على أهمية تمكينها من الالتحاق ببرامج الإعداد والتأهيل والتدريب المهنى المخصصة لها .
- تنظيم القطاع غير المنظم دون إعاقة حركيته فى توليد فرص العمل بهدف الارتقاء به تدريجيا إلى القطاع المنظم عن طريق : توسيع مظلة الإقراض الأصغر – تقديم الخدمات والحوافر – تيسير عملية التسجيل – إيجاد تشريعات خاصة بهذا القطاع .
- تحديث وتطوير مكاتب التشغيل وخدماتها مع التأكيد على ضرورة رصد اتجاهات سوق العمل ودعم وظائف الإرشاد والتوجيه التربوى والمهنى لمساعدة الشباب على اكتشاف إمكانياتهم الذاتية وتحديد اختياراتهم فى المراحل التعليمية والتدريبية الأعلى بهدف تنمية القدرات الكامنة فيهم وتحقيق الانتقال السليم من الحياة الدراسية إلى الحياة المهنية وبمشاركة أطراف الإنتاج فى هذه العملية .
- السعى لاكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها فى اقتصاد المعرفة فى الدول العربية من أجل توسع القاعدة الاقتصادية وأنماط العمل الجديدة فى المنطقة العربية.
- دعوة البلدان العربية إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة بشأن متطلبات العقد العربى للتشغيل فى ضوء توجهات وقرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية

الدورية والمتعاقبة .

- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة فى البلدان العربية للمساهمة الإيجابية لدعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية فى ضوء قرارات القمم الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011 ، الرياض 2013) .

ثانيا : فى مجال التنمية الاقتصادية المتوازنة والمناخ الاستثمارى الداعم لخلق فرص عمل :

- الاصلاح المؤسسى والحوكمة ضرورية لضمان زيادة المردود من الانفاق الحكومى لزيادة توليد فرص العمل .
- ضرورة ترشيد الدعم لضمان وصوله لمستحقيه والمحافظة على وضع الطبقة رقيقة الحال .
- عدم الاعتماد على القطاع العام كمصدر أساسى للتشغيل وضرورة تحسين بيئة العمل من أجل إتاحة فرص أفضل للقطاع الخاص باعتباره المولد الرئيسى لفرص العمل .
- ضرورة زيادة الانفاق على البنى التحتية من أجل زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة .
- دعوة الدول العربية إلى العمل على تمتين سياستها تجاه ريادة الأعمال وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك تعظيما لقدرتها على خلق فرص العمل من خلال إحكام التنسيق المؤسسى والحوار مع القطاع الخاص ومراجعة السياسات وتقويمها .
- للعمل على دعم عملية اتخاذ القرار فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على المنظمات العربية والدولية السعى لتبادل الخبرات والتجارب العملية الدولية الناجحة للاستفادة منها وبناء القدرات .
- العمل على تحرير حركة الأموال العربية وتيسير تنقل العمالة العربية وحركة أصحاب الأعمال ومراجعة قوانين الاستثمار فى بعض الدول العربية التى من شأنها تعويق فرص العمل بغية زيادة الاستثمارات وتعزيز فرص العمل تحقيقا للحماية الاجتماعية .
- دعوة المستثمرين للاستثمار فى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية خاصة فى مجالات البنية التحتية والصناعات الثقيلة .
- الدعوة لإنشاء رابطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تدعيم الحوار الاجتماعى بين الشركاء الاجتماعيين .
- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمنح المجالس الاقتصادية والاجتماعية صفة مراقب فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى .
- التأكيد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية التمويل من الدخول إلى والخروج من الأسواق بسهولة ويسر .
- تعزيز " الابتكار والحركية " فى الأسواق من خلال الحد من المخاطر وتخفيض الكلف على الداخلين الجدد للأسواق لتحقيق نمو أفضل .
- إصلاح البيئة الاستثمارية يعتبر عنصرا ضروريا ولكن ليس كافيا ويحتاج إلى التعزيز من خلال مبادرات تتعلق بتنمية المهارات وتوفير التمويل وتحسين البنية التحتية .
- الانفتاح التجارى والتكامل مع الاقتصاد الدولى يدعم تدفق الاستثمارات المولدة لفرص العمل ، والفرصة قائمة للمزيد من التجارة البنية داخل المنطقة .

- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتبنى مبادرة هيئة الاحصاءات العربية (عربستات) وذلك على غرار هيئة الاحصاءات الأوروبية (يوروستات) وذلك نظرا لأهمية هذه الهيئة فى تطوير نظم الاحصاءات العربية وتوفير بيانات اقتصادية دقيقة لمتخذى القرار لاتخاذ القرارات المناسبة.
- دعوة الدول العربية إلى تطبيق التصنيف العربى المعيارى للمهن الذى أصدرته منظمة العمل العربية فى عام 2008 وذلك لخدمة أغراض الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

ثالثا : فى مجال الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعى :

- الدعوة لنشر الوعى بالحماية الاجتماعية كأداة للعدالة الاجتماعية وإدماج ذلك فى مناهج التعليم وتشجيع الاتجاه للتخصصات العلمية ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية بما فيها الدراسات الأكتوارية.
- التأكيد على أهمية التنسيق العربى من أجل المساعدة على وضع أرضية مشتركة للحماية الاجتماعية والعمل على توحيد نظم التأمينات الاجتماعية داخل كل دولة مع توحيد نظم المنافع المقدمة للمشتركين بغض النظر عن القطاع الذى يعملون فيه .
- العمل على إيجاد آلية تنسيق بين كافة أجهزة العمل العربى المشترك والمنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوعات الحماية الاجتماعية ، بما يسهم فى العمل فى إطار منظومة متكاملة ، وبما يمنع الازدواجية ويحقق أكبر قدر من الاستفادة للفئات المستهدفة .
- الاستجابة للحاجة الماسة والعاجلة فى إعادة توجيه الدعم لقطاع تمويل مشاريع التشغيل الذاتى والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق التمكين الاقتصادى الشامل للفقراء النشطين وخاصة الشباب العاطل ومحدودى الدخل والأسر الضعيفة القادرة على الإنتاج ، وخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمر بها المنطقة العربية ، حيث تحتاج هذه الفئات بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية النمطية لحماية اقتصادية جادة متمثلة فى دعم مالى وفنى خاص يعالج أهم الاقصاءات التى تواجهها هذه الفئات المحرومة فى تنمية الأعمال المدرة للدخل وأهمها الوصول إلى الفرص الاستثمارية والأسواق الواعدة والاستفادة من الخدمات الأساسية لبيئة الاستثمار، والشراكة فى تنمية الأعمال مع القطاع الخاص والتمويل وضمان التمويل للمشروعات ، ويشمل التمكين الاقتصادى الشامل مرافقة هذه الفئات من الفقراء النشطين فى كل مراحل تنفيذ مشاريعهم المدرة للدخل وأعمالهم الاستثمارية بدئا بالوصول إلى أسواق واعدة ، دراسات المشاريع ، المساهمة فى التمويل كشريك أعمال ، وتأمين الائتمان ، تيسير الوصول والتدريب المهنى والإدارى الموافق لاحتياجات السوق والمساعدة الفنية والخدمات التسويقية .
- العمل على تدريب المسئولين عن الاحصاءات فى الدول العربية بما يمكن من عمل قواعد بيانات وطنية محدثة وفق المعايير الدولية ،وصولا إلى قاعدة بيانات عربية تمكن من إجراء التحاليل الدقيقة ووضع خطط الاستهداف القابلة للتنفيذ.
- دعوة الحكومات العربية إلى أفراد سياسات حماية اجتماعية تناسب أوضاع بلدانها، على أن تتضمن هدف التوسع الأفقى فى التنفيذ السريع للضمانات الأساسية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع وضمان حد أدنى من الدخل وشمول العاملين بالقطاع غير المنظم ، وكذلك التوسع رأسيا بصورة متدرجة ، وتكون هذه السياسات فى إطار برنامج مجتمعى للتنسيق تترابط فيه الحماية الاجتماعية ودعم التشغيل وتشجيع قيام المؤسسات الإنتاجية .
- العمل فى المدى القريب على تحسين الاستهداف لبرامج المساعدات الاجتماعية مع زيادة تغطيتها لتشمل الفئات الفقيرة والعمل فى المدى المتوسط على تقليل الاعتماد على دعم السلع وتحويل أنظمة

شبكات الأمان الاجتماعى تدريجيا إلى أنظمة قائمة على استهداف الفقراء والفئات الأقل حظا .

- دعم جهود التدريب والبحث فى مجال الحماية الاجتماعية والسعى لتحقيق المزيد من التعاون فى ذلك مع المؤسسات العربية والدولية .
- الدعوة لإقرار صيغة مؤسسية للحوار الاجتماعى مؤطرة بإطار قانونى وتفعيل دور الدولة فى توفير مستلزمات تنشيطها على كل المستويات بمشاركة طرفى الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدنى بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى المتوازن .
- تبنى برامج للترويج للحوار الاجتماعى وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعى تهدف إلى توزيع أعباء التحول الاقتصادى ، وما يمكن أن يحققه هذا التحول من نتائج إيجابية وتوزيعها توزيعاً عادلا بين جميع فئات المجتمع ، وتقاسم عوائد التنمية بعدالة تصب فى مصلحة المجتمع العليا .
- اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعى فى موضوعات التشغيل بمختلف جوانبه واعتماد التشريعات والآليات الكفيلة بجعل هذا الحوار دائما وشاملا لكافة الأطراف المعنية باعتبار أن النهوض بالتشغيل مسئولية مشتركة لجميع مكونات المجتمع فى ظل ظروف العولمة واقتصاد السوق .
- الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدارسات والمعلومات ومعاهد الثقافة العمالية لأعداد كوادر قيادية واعية ومدربة فى إدارات العمل ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال قادرة على إدارة الحوار وتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات .
- دعم وتعزيز قدرات هياكل ومؤسسات الحوار الاجتماعى على المستوى الوطنى لضمان مشاركتها الفاعلة فى صياغة سياسات العمالة الوطنية والتشغيل بدأ من تحليل وتقييم أوضاع التشغيل وسوق العمل وتقديم الاستشارات وصولا إلى الإسهام فى إقرار السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية .
- التأكيد على أهمية مشاركة خبراء فى سياسات وبرامج التشغيل وممثلين من مؤسسات المجتمع المدنى ووزارات الاقتصاد والتخطيط والوزارات القطاعية التى لها دور فى خلق وتوفير فرص العمل إلى جانب ممثلى أطراف الإنتاج فى المستوى الوطنى للحوار الاجتماعى.

****

2- اسم النشاط ونوعه : عقد الندوة القومية حول "تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها فى التنمية والتشغيل" (قومى)

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 22)

مكان وتاريخ التنفيذ: فى مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 12 – 14 مايو / آيار 2014 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).*

أهداف النشاط :

وتهدف هذه الندوة إلى التعرف على واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى البلدان العربية وتحديد الصعوبات التى لا تزال تعانى منها من أجل إيجاد حلول عملية ومبتكرة لتوفير المقومات والمناخ المناسب لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها وضمان نجاحها واستمراريتها

ودعم قدراتها على توفير المزيد فى فرص العمل المنتج والمجزى وذلك من خلال تبادل الآراء فيما بين المعنيين بهذا القطاع وتعميم الاستفادة من الخبرات والتجارب العربية الرائدة فى مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الجهة المستفيدة: أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

المشاركـــون :

شارك فى أعمال هذه الندوة (30) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة فى البلدان العربية إضافة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وعدد من الخبراء العرب المتخصصين فى مجالات التنمية والتشغيل وكذلك ممثلى منظمة العمل العربية.

المحـــاور:

- أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قضايا التشغيل فى الوطن العربى.
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الحد من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب فى الوطن العربى .
- دور منظمة العمل العربية في تشغيل الشباب وتنمية المهارات البشرية العربية .
- دور منظمات أصحاب الأعمال فى تعزيز قضايا التشغيل فى الوطن العربى.
- تطوير منظومة التدريب التقني و المهنى لدعم التنافسية العربية .
- التشريعات والآليات الداعمة للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة العربية .
- تجارب وأوراق عمل قطرية تم عرض ومناقشة تجارب كل من :
- (تونس، السعودية ، العراق ، سلطنة عمان ، الكويت ، مصر،اتحاد عمال مصر ، اتحاد عمال الكويت، الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، اتحاد عمال لبنان).

التوصيات الختامية :

- تدعيم الجوانب البحثية والدراسات فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعظيم دورها فى التشغيل.
- العمل على تعزيز روح الريادة والابتكار ونشر ثقافة العمل الحر والمبادرة والتوظيف الذاتى بين العاطلين عن العمل فى الدول العربية لأنها الأكثر قدرة على تحويل ما لديهم من معرفة ومهارات وأفكار إلى مشروعات حقيقية صغرى ومتوسطة.
- ضرورة دعم التنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - منظمات أصحاب أعمال- اتحادات عمال) ومختلف الجهات الفاعلة عند وضع السياسات وصياغة نموذج التنمية الوطنية ووضع برامج وخطط التشغيل والتدريب المناسبة وفق خصوصيات المنطقة العربية ووفق الاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج.
- إنشاء الحاضنات الموجهه لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها فى تقديم الدعم الفنى للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدءاً من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الإنتاج الفعلي وتفعيل دور المؤسسات الموجودة حاليا بحيث تصل إلى من يحتاج هذه الخدمات، إضافة إلى مزيد من عمليات التشبيك بين مؤسسات الدعم الفنى والمؤسسات المالية ومنظمات الأعمال.
- العمل على إيجاد تشريع وطنى متطور ينظم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً للأسس العلمية

والمنهجية الواضحة لتأمين الإجراءات الإدارية والفنية الداعمة والمحفزة على مزاولة النشاط الاقتصادى وتطوير قدرات المبادرين على إقامة المشروعات الصغيرة بشكل منظم.

- تطوير وتحديث البرامج التدريبية فى كيفية الدخول إلى عالم الأعمال وإدارة وتشغيل المشروعات الصغيرة فى تعميم برامج تدريبية ولما بعد إنشاء المنشآت لتطوير الكفاءة العملية فى المجال التسويقي والتنظيمي بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل الفعلي.
- تحديث معلومات سوق العمل وتصنيف قاعدة بيانات العاطلين لتكوين قاعدة معلومات دقيقة ومحدثه كركيزة أساسية لدعم الجهود المبذولة فى تطوير برامج المشاريع الصغيرة المتوسطة وفق متطلبات تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.
- العناية بعمليات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة بإيجاد آليات حكومية ومنظمات للمجتمع المدنى نشيطة لتحفيز هذه الجهات على الدعاية والترويج وإقامة المعارض فى الداخل والخارج للتعريف بالمزايا النوعية للمنتج الوطنى.
- الاهتمام ببرنامج تمكين المرأة ودعم النساء المعيلات لأسرهن من النواحي المالية والتنظيمية والمهنية واستهداف ذوات الاحتياجات الخاصة منهن القادرات على العمل جزئياً واقتراح برامج تشغيلية تناسب المرأة لإدماجها فى سوق العمل.
- تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع المستفيدين من القروض الصغيرة والمبادرين لإدارة الأعمال على أسلوب الحاضنات الموجهه لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكوين روابط أو جمعيات تنظم علاقاتهم المهنية والعمل على تطوير ثقافتهم الاستثمارية والمهنية .
- حث الحكومات العربية على أهمية إنشاء مجلس تنسيقي يشرف ويعمل على الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية وتوجيهها ضمن سياسة تنموية متكاملة لتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها فى التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة فى الوطن العربى.
- دعم المبادرات وتثمين العروض والتجارب القطرية وتكليف منظمة العمل العربية بتعميمها لتبادل الخبرات والإستفادة منها.
- دعوة الحكومات العربية لتفعيل قرارات القمم الاقتصادية ومؤتمرات العمل العربية المتعلقة بالتشغيل والبطالة.
- التأكيد على تعزيز ثقافة العمل والريادة فى مستويات التعليم المختلفة.
- وضع آليات لمتابعة المبادرين لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامة فرص العمل.
- تقديم الشكر والتقدير لمعالى السيد / أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية على عقد مثل هذه الندوات الهامة مع تثمين الجهود المبذولة للمنظمة فى إطار تأدية رسالتها وسعيها المتواصل للنهوض بقضايا التشغيل ومعالجة مشكلات البطالة باعتبارها التحدى الأكبر للمجتمع العربى.

***

3- اسم النشاط ونوعه : إطلاق التقرير العربى الرابع حول " التشغيل والبطالة فى الول العربية" ((آفاق جديدة للتشغيل)).

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 20)

مكان وتاريخ التنفيذ: (القاهرة، 13 / 9 / 2014).

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).

المشاركون : شارك فى حفل اطلاق التقرير ممثلى كل من:

- وزارت العمل فى الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال.
- اتحادات العمال فى الدول العربية.
- منظمات دولية وإقليمية وعربية.
- خبراء عرب متخصصين فى التشغيل والبطالة.

محاور التقرير:

- رصد توثيقى وتحليلى لبطالة الفئات الشابة والمتعلمة فى المنطقة العربية.
- تحسين كفاءة منظومة التعليم التقنى والتدريب المهنى.
- ريادة الأعمال ودور المنشأت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فى دعم التشغيل.
- البحث العلمى وتطوير القدرة الابتكارية وتحسين تنافسية الأعمال .
- السياسات الاقتصادية المساندة للتشغيل.
- دور شركاء التنمية والمجتمع المدنى فى تحقيق التوافق المجتمعى.
- الأنماط الجديدة للعمل فى المنطقة العربية؟
- الحماية الاجتماعية وبناء شبكات الأمان وتحسين بيئة العمل.
- خدمات ومكاتب التشغيل ودورها فى الحد من مشكلة البطالة.
- متطلبات النهوض بالقطاع الزراعى لدعم التشغيل.

***

4- اسم النشاط ونوعه : **عقد الندوة القومية حول "تطوير مكاتب ومنظومة التشغيل فى الدول العربية" (قومى)**

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 18)

مكان وتاريخ التنفيذ: (القاهرة، 20 – 22 / 10 / 2014).

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).*

أهداف النشاط :

- التعرف على واقع مكاتب التشغيل وإنجازاتها .
- تبادل الخبرات والتجارب فيما بين المعنيين والمتخصصين فى مجال الإرشاد والتوجيه المهني.
- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجه أقسام وفروع مكاتب التشغيل وإيجاد الحلول المناسبة لتطويرها وتنمية قدرات وأداء العاملين فيها .
- التعرف على التنظيم القانونى واختصاصات مكاتب التشغيل وكيفية تطويرها وفقاً للمستجدات فى هذا الشأن .
- التباحث حول تنظيم سوق العمل وعملية تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- التعرف على دور أطراف الإنتاج فى النهوض بالتشغيل وبصفة خاصة فى مجال تشغيل الشباب.
- تعزيز دور التوجيه والتدريب المهنى فى استقطاب الشباب ومساعدتهم على إبراز قدراتهم الإبداعية والابتكارية
- العمل على تطوير منظومة التشغيل والتدريب فى الدول العربية من أجل مواجهة البطالة وخلق فرص عمل.

الجهة المستفيدة: *أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.*

المشاركـــون :

- يشارك فى أعمال هذه الندوة عدد من كبار المسئولين عن التشغيل وعن إدارة مكاتب التشغيل العربى المعنيون بقضايا التشغيل والتوجيه المهني ، إضافة إلى ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة وخبراء عرب متخصصين فى هذا المجال وممثلي منظمة العمل العربية .

المحـــاور:

- متطلبات تحديث مكاتب التشغيل لتحقيق الموائمة بين العرض والطلب فى سوق العمل.
- دور التوجيه والإرشاد المهني فى تضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل ودعم تشغيل الشباب.
- مهام وتنظيم مكاتب التشغيل العمومية والخاصة من خلال معايير العمل العربية والدولية.
- دور أصحاب الأعمال فى تدعيم برامج وخطط مكاتب التشغيل لتنظيم أسواق العمل.
- دور مكاتب التشغيل فى سد فجوة فرص العمل للمرأة وذوى الاحتياجات الخاصة.
- تطوير وتعزيز العلاقات والشراكة بين مراكز التدريب ومكاتب التشغيل ومختلف الجهات ذات العلاقة بالتشغيل.
- تجارب قطرية.

التوصيات الختامية:

- دعوة البلدان العربية إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير مكاتب التشغيل وأجهزة التوجيه المهنى بمختلف أبعادها من حيث التجهيزات الحديثة والإمكانيات المادية والكوادر البشرية المدربة بالعدد الكافى. مع ضمان تنمية قدراتهم باستمرار لتمكينهم من الحركة بسرعة تواكب تغيرات احتياجات سوق العمل والمستجدات والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية، مما يساعد فى إعادة بناء جسور الثقة بين هذه الأجهزة وطالبى العمل، وتحفيز أصحال الأعمال للتوجه إليها كبيوت خبرة لتوفير احتياجاتهم من العمالة .
- مساعدة مكاتب التشغيل للحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة عن واقع وأوضاع المؤسسات

التعليمية وأوضاع البطالة واحتياجات سوق العمل لتمكينها من المساهمة فى وضع السياسات والبرامج والخطط للنهوض الفعلى بالتشغيل.

- تعديل التشريعات والنظم فى الدول العربية لتتناسب مع المهام المتطورة لمكاتب التشغيل ولتتماشى مع اتجاهات تنظيم التشغيل على المستوى العربى والدولى والتصديق على الاتفاقيات والتوصيات العربية ذات العلاقة بالتشغيل وتفعيلها.
- التأكيد على أهمية الإرشاد والتوجيه المهنى فى مساعدة الشباب بوجه خاص على استكشاف ذاتهم وتوسيع الخيارات أمامهم لإنجاح عملية الانتقال من مرحلة الدراسة التى تتسم بعدم الاستقرار ووضوح التوجهات المستقبلية إلى مرحلة العمل وإتباع المسار المهني الذى تتماشى مع إمكانياتهم وقدراتهم الجسدية والنفسية والفكرية – بمزيد من الثقة فى أنفسهم وفى المستقبل.
- التأكيد على أن الإرشاد والتوجيه المهني يعتبر أفضل وسيلة علمية لتوعية الشباب وحديثي التخرج بتطور الأوضاع الاقتصادية وتغيرات سوق العمل والمهارات المطلوبة لشغل فرص العمل الحالية والمتوقعة فى الداخل والخارج، واكتشاف المبادرين والمبتكرين والمبدعين وتبنيهم كرواد فعليين لخلق فرص عمل جديدة لأنفسهم ولغيرهم من الشباب،وزيادة فرصهم فى المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية.
- دعوة البلدان العربية وبلدان المغرب العربي بوجه خاص إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير مكاتب التشغيل بمختلف أبعادها من حيث التجهيزات الحديثة والإمكانيات المادية والكوادر البشرية المدربة بالعدد الكافي، مع ضمان تنمية قدراتهم باستمرار لتمكينهم من الحركة بسرعة وفقاً لاحتياجات سوق العمل والمستجدات والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية، مما يساعد فى إعادة بناء جسور الثقة بين هذه الأجهزة وطالبي العمل، وتحفيز أصحاب الأعمال للتوجه إليها كبيوت خبرة لتوفير احتياجاتهم من العمالة.
- دعوة البلدان العربية لإنشاء الآليات المناسبة، وتفعيل ما يتوفر لديها من آليات لدعم وتعزيز التعاون والتنسيق بين مكاتب وهيئات التشغيل والمؤسسات التعليمية فى تصميم ووضع السياسات والخطط التعليمية والتدريبية المناسبة لتحقيق الدمج الفعلى بين مخرجات التعليم واحتياجات ومتطلبات أسواق العمل الحالية والمستقبلية على المستويين العربى والدولى.
- العمل على دعم وتنسيق جهود التعاون والتكامل فيما بين البلدان العربية فى مجالات الإرشاد والتوجيه المهنى وخطط وبرامج تشغيل الشباب ومكافحة الطالة والحد من هدر الطاقات والموارد البشرية فى سن الشباب – سن البذل والعطاء ودعوة منظمة العمل العربية وأجهزتها الفنية لإيجاد الآليات المناسبة فى هذا الشأن.
- ضرورة حصول مكاتب التشغيل على البيانات والمعلومات الدقيقة عن واقع وأوضاع المؤسسات التعليمية وعن البطالة واحتياجات سوق العمل لتمكينه من المساهمة فى وضع السياسات والبرامج والخطط للنهوض الفعلى بالتشغيل، ومعالجة قضايا البطالة بأكثر نجاعة من خلال تقديم صورة حقيقية للواقع الحالى وتوقعات مستقبلية تعتمد على بيانات ومؤشرات دقيقة وواقعية.
- يسجل المشاركون شكرهم وتقديرهم للسيد/ أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية على عقد مثل هذه الندوات الهامة مع تثمين الجهود المبذولة للمنظمة فى إطار تأدية رسالتها وسعيها المتواصل للنهوض بقضايا التشغيل بما سيساهم حتما من الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل للعمالة الوطنية والعربية.

*****

(5)- اسم النشاط ونوعـه : الندوة القومية حول"تنمية الموارد البشرية وزيادة القابلية لتشغيل الشباب العربي"

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 19)

مكان وتاريخ التنفيذ: مدينة الجزائر، خلال الفترة من 16 - 18 ديسمبر/ كانون الأول 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).* بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائرالتابع لمنظمة العمل العربية **تحت الرعاية السامية لمعالي السيّد / محمد الغازي- وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر.**

أهداف النشاط :

- التعرف على أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة التي تساعد على التشغيل ومحاربة البطالة .
- مناقشة العوامل المساعدة على ربط منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني باحتياجات التنمية وتغيرات أسواق العمل .
- إيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التي تواجه منظومة تنمية الموارد البشرية في الدول العربية .
- تعزيز التعاون العربي الثنائي وشبه الجماعي لتنمية القوى العاملة العربية وتيسير تنقلها ومعالجة مشكلات البطالة في الوطن العربي .
- التأكيد على أهمية تطوير مكاتب التشغيل ودعم برامج إيجاد فرص العمل .
- حث رواد الأعمال ووضع آليات تشجيع المنشآت الصغيرة .
- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي .
- تعميم الفائدة وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين المعنيين بقضايا تنمية الموارد البشرية في الدول العربية .

الجهة المستفيدة: *أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.*

المشاركـــون :

- شارك فى أعمال هذه الندوة عدد (40) مشارك عن أطراف الإنتاج في الدول العربية التالية (الاردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر، السعودية ، السودان، فلسطين ، الكويت، لبنان ، مصر ، اليمن) وممثل عن الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وممثلى جهات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ذات صلة بموضوع الندوة فى الجمهورية الجزائرية

محـاور النـدوة

- تشخيص واقع التنمية البشرية في الدول العربية:مقاييس ومؤشرات.
- أنماط العمل الجديدة ودورها في إدماج الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي
- اقتصاد المعرفة ومصادر التعليم الجديدة وتحسين القدرة التنافسية للموارد البشرية العربية.
- الإنتاجية العربية وتعظيم دور الموارد البشرية .

- رؤية إستراتيجية عربية شاملة في مجال التنمية البشرية لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان العربية.
- ريادة الأعمال ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة
- الاتصال المؤسساتي وقضايا التشغيل .
- دور القطاع الخاص في التنمية البشرية والتشغيل .
- الإرشاد والتوجيه المهني ودوره في تشغيل الشباب العربي .
- تجارب عربية ودولية ناجحة في مجال تنمية الموارد البشرية .

التوصيات الختامية:

تضمنت الندوة (7) جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام تم فيها مناقشة محاور الندوة وعرض للتجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- حث حكومات الدول العربية على تشجيع وتأهيل الموارد البشرية وذوي الاحتياجات الخاصة معرفيا وعلميا وتكنولوجيا وتحويلها الى قوة بشرية منتجة للتجاوب مع التحول الهيكلي والافاق المستجدة للثورة العلمية والتكنولوجية .

- تشجيع المشروعات التى تتبناها أطراف الانتاج مع الحكومات ومشاركة منظمات المجتمع المدني من أجل التوسع فى التعليم التقنى والتدريب المهنى ، وخاصة فى مجال الصناعة ، مع الاسترشاد "بالاستراتيجية العربية للتعليم التقنى والتدريب المهنى" التى تم اقرارها بمبادرة من منظمة العمل العربية عام 2010.

- تطوير أجهزة الإحصاء والتنسيق بين الدول العربية لإتباع منهجيات موحدة فيما يخص مسوحات وإحصاءات العمل وبما يتوافق مع المعايير العربية والدولية ، وذلك في سبيل توفير قاعدة بيانات للدول العربية جميعها فيما يخص أسواق العمل في جانبي الطلب والعرض كأداة فاعلة للتخطيط الإقليمي وتنقل الأيدي العاملة

- حث الجهات العربية المعنية من أجل العمل على وضع دليل عربي أساسي للتنمية البشرية يراعي خصوصية المجتمع العربي

- ضرورة وضع استراتيجيات محكمة بمدّ مظلة التأمين الاجتماعى لكافة الفئات الاجتماعية من خلال أنظمة الحماية وشبكات الأمان، وخاصة التأمين ضد البطالة، والتأمين الصحى، و "المعاشات التقاعدية" و "تعويضات الضمان الاجتماعي.

- العمل على تحديث وتطوير البنية التشريعية والادارية والاجرائية التى تحفز وتشجع الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية لمواكبة التغيرات العالمية وبمشاركة من أطراف الانتاج

- دعوة الحكومات و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى إلى تشجيع "رواد الأعمال" وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بكافة السبل ، التمويلية و التقنية والمؤسسية، وتشجيع تدريب الشباب على المهارات الحياتية لرفع نسبة استيعابها لقوة العمل الشابة.

- تشجيع التحول من القطاع الغير الرسمى إلى القطاع الرسمى وتقديم كافة الوسائل المعينة على ذلك ومن بينها ربط التمويل الإقراضي الميسر بالحصول على رخص رسمية بمباشرة النشاط، مع المساعدة فى ذلك تقنياً وإدارياً.

- تشجيع التشغيل في القطاعات كثيفة العمالة مثل القطاع الزراعى والأنشطة التنموية الريفية غير

الزراعية ، والتوسع فى الاستثمارات الموجهة إلى هذه الأغراض ، خاصة فى ضوء انخفاض معدلات الاستثمار فى الأنشطة الزراعية والريفية فى الدول العربية .

- تشجيع "الأنماط الجديدة للعمل" مثل " العمل عن بعد " مع مراعاة اتفاقيات العمل العربية والدولية.
- حث الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب التقنى والمهنى على وضع وتفعيل خطط هدف إلى ملائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية و سوق العمل سريعة التغيرمن أجل مواجهة تحديات البطالة وخاصة بطالة الشباب و حديثي التخرج.
- دعوة الدول العربية لاعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 والاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني الصادران عن منظمة العمل العربية.
- دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأولى (الكويت 2009) وخاصة مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتى أطلقت فى الدورة (41) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة 2014).
- حث أطراف الإنتاج الثلاثة ومنظمات المجتمع المدني على التوافق حول منظومة سياسات هادفة إلى توطين فرص العمل داخل الدول العربية والحد من هجرة الشباب وخاصة الكفاءات خارج الوطن العربي.

◘ ◘ ◘

مجال التدريب المهني

1- اسم النشاط ونوعه : عقد الندوة القومية حول "***الإرشاد والتوجيه المهنى ودوره فى تنمية التشغيل***

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 15)

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة ، 20 - 21 مايو / آيار 2014 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).*

أهداف النشاط :

الجهة المستفيدة: *أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.*

المشاركـــون :

شارك فى أعمال هذه الندوة عدد (27) مشارك يمثلون وزارت العمل والتشغيل فى البلدان العربية وعدد من منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال وعدد من المؤسسات العربية والدولية ذات العلاقة فضلاً عن مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين فى مجال عمل الندوة، إضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

المحـــاور:

- تطوير مكاتب التشغيل وأقسام الإرشاد والتوجيه المهنى ورفع كفاءة ادؤها وفقاً للمتغيرات العربية والدولية واحتياجات سوق العمل.
- دور وأهمية الإرشاد والتوجيه المهنى فى تشغيل الشباب ودعم المبادرين .
- أهمية التعاون والتنسيق بين مكاتب التشغيل والتوجيه المهنى ومختلف الجهات المعنية بتنمية وإعداد الموارد البشرية.
- متطلبات أساليب النهوض بتشغيل الشباب فى ضوء احتياجات سوق العمل .
- دور أصحاب الأعمال فى تفعيل وتنشيط خدمات التشغيل والتوجيه المهنى.
- التنظيم القانوني لمكاتب التشغيل العمومية والخاصة وتفعيل دورها فى توطين الوظائف وتيسير تنقل العمالة العربية .

التوصيات الختامية :

- التأكيد على أن قضية التشغيل مسئولية مشتركة بين مختلف الهيئات العاملة فى الدولة ورجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني فى إطار التماسك الاجتماعى، لتكون قضية التشغيل فى مرتبة متقدمة فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية والخطط والبرامج التنموية العربية، لاسيما سياسات تشغيل الشباب والمتعلمين .
- العمل على زيادة الوعى الاجتماعى فى مجال التشغيل بمراجعة وتعديل وتوضيح بعض المفاهيم والممارسات التى تحكم عملية التوظيف والتشغيل فى المنشآت الاقتصادية ، حيث أصبحت المنافسة الدولية أكثر شراسة، ولم تعد القدرة التنافسية محكومة بكلفة اليد العاملة فقط، بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمفردات الكفاءات والمهارات والمبادرة والتجديد والابتكار والجودة، مما يترتب عليه تطوير وتحديث الميزة التفاضلية للقوى العاملة العربية بالتوسع فى التدريب والتأهيل المهنى المبنى على

إرشاد وتوجيه متميز ومتمرس.

- دعوة الدول العربية إلى الاهتمام بتعزيز دور الإرشاد والتوجيه المهنى، حيث يعتبر أفضل وسيلة علمية لتوعية النشئ والشباب فى سن مبكرة بواقع المسارات التعليمية والاستعداد المبكر للحياة المهنية من ناحية ، ولارتباطه الوثيق بسوق العمل من ناحية آخرى، لأنه يمثل حلقة الربط الهامة والرئيسية فى الموائمة بين مخرجات منظومة إعداد الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل.
- دعوة البلدان العربية إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير مكاتب التشغيل وأقسام الإرشاد والتوجيه المهنى بمختلف أبعادها من حيث الإمكانيات المادية والتجهيزات الحديثة والكوادر البشرية المدربة بالعدد الكافي ، مع الحفاظ على تنمية قدراتهم لتمكينهم من مواكبة المستجدات والمتغيرات الحديثة، مما يسهم فى إعادة بناء جسور الثقة بين هذه الأجهزة وطالبى العمل، وتحفيز أصحاب الأعمال للتعامل مع هذه الأجهزة بثقة لتوفير احتياجاتهم من العمالة.
- مساعدة مكاتب التشغيل للحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة عن واقع وأوضاع المؤسسات التعليمية ومخرجاتها من ناحية، وفرص العمل وأوضاع البطالة واحتياجات سوق العمل من ناحية آخرى، لتمكينها من المساهمة فى وضع السياسات والبرامج والخطط الفعلية للنهوض بالتشغيل ومعالجة قضايا البطالة، من خلال تقديم صورة حقيقية وتوقعات مستقبلية تعتمد على بيانات ومؤشرات دقيقة.
- ضرورة تنسيق عمل مكاتب الإرشاد والتوجيه المهنى مع منظمات أصحاب الأعمال والمصانع من خلال عقد اتفاقيات لتدريب وتأهيل طالبى العمل لديها، بما يتيح فرص عمل داخل هذه المصانع للمتدربين ، وضرورة تعزيز الروابط بين مكاتب الإرشاد والتوجيه والتأهيل المهنى والمنظمات العمالية فى مجال التأهيل والتدريب المستمر.
- العمل على دعم وتنسيق جهود التعاون والتكامل فيما بين البلدان العربية فى مجالات الإرشاد والتوجيه المهنى وتكثيف الأنشطة الخاصة بهما، لدعم خطط وبرامج تشغيل وتدريب الشباب لمكافحة البطالة والحد من هدر الطاقات والموارد البشرية، والمساهمة فى تنظيم الهجرة العربية البينية ، وذلك من خلال تفعيل :-
- الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، الصادرة عن الدورة (30) لمؤتمر العمل العربى (تونس 2003).
- إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية الصادر عن الدورة (32) لمؤتمر العمل العربى (الجزائر 2005).
- اعتماد وتطبيق التصنيف العربى المعياري للمهن (2008)، الذى أقرته الدورة (36) لمؤتمر العمل العربى (المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
- الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى، الصادرة عن الدورة (37) لمؤتمر العمل العربى (البحرين 2010).
- العمل على إنشاء شبكة معلومات سوق العمل العربية بالتعاون مع منظمة العمل العربية تساعد فى معرفة احتياجات هذه السوق، والعمل على تحقيق الموائمة بين احتياجات سوق العمل والتدريب المهنى المطلوب.
- ضرورة استناد تنظيم أسواق العمل إلى أسس فكرية عربية والتأصيل والتنظيم للاقتصاد الوطنى، وعدم التقليد والمحاكاة البعيدة عن واقع وظروف المجتمع العربى.
- العمل على تحقيق التكامل بين أسواق العمل فى الدول العربية، وربطها بمتطلبات التنمية، ومراجعة مخرجات مؤسسات التعليم ومراكز التدريب المهنى، وإنشاء صناديق وطنية لدعم التعليم والتدريب المهنى.
- استقطاب الكفاءات العربية المهاجرة للاستفادة من إمكانياتها العلمية والتكنولوجية لدعم مسيرة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى من خلال توفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار
- التأكيد على الحاجة إلى زيادة الاهتمام ببرامج التدريب الرامية إلى زيادة كفاءة وقدرات المرأة بما يحقق زيادة فرص العمل أمامها ومواكبتها للتطورات الجديدة والمستقبلية لاسيما فى مجالات المعلومات والاتصالات والخدمات.
- العمل على بلورة فكرة الإرشاد والتوجيه المهنى وتسويقه فى مفهوم الثقافة العربية للأخذ بها وتطبيقها فى مراحل التعليم المختلفة لتستجيب أكثر لاحتياجات سوق العمل ورغبات طالبى العمل، والدعوة لإنشاء وتوفير المزيد من المرجعيات العلمية العربية حول الإرشاد والتوجيه المهنى لتكون فى متناول الشباب والمبدعين والمبادرين لتحفيزهم لإعادة أحياء وتنشيط روح المبادرة والإبداع واكتشاف المواهب.
- دعوة البلدان العربية لتفعيل ما يتوفر لديها من آليات، والعمل على إنشاء آليات مناسبة وحديثة لدعم وتعزيز التعاون والتنسيق بين مكاتب وهيئات التشغيل والتدريب من جهة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات إعداد منظومة الموارد البشرية من جهة آخرى، للمساهمة فى إصلاح الاختلالات الهيكلية فى نظم أسواق العمل وفق المعطيات والمعايير الجديدة لاقتصاديات السوق، من خلال التعاون المشترك فى وضع السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية المناسبة لتحقيق التوازن الفعلي المأمول بين مخرجات منظومة إعداد الموارد البشرية واحتياجات ومتطلبات أسواق العمل الحالية والمستقبلية.
- العمل على بناء برامج وأدلة تدريبية خاصة لتمكين المرأة وتكثيف مشاركتها فى التدريب والتعليم المهنى والتقنى، وتضمين تلك المهارات الاستخدامية اللازمة بشهادات موثقة تؤهلها للمنافسة للحصول على فرصة عمل.
- دعوة وسائل الأعلام العربية للتركيز على نشر ثقافة العمل بشكل عام، والتدريب والتأهيل المهنى لتشغيل الشباب من الجنسيين بشكل خاص، والعمل على توظيف جزء من أعلام التواصل الاجتماعى لمساعدة الشباب العربى للولوج فى سوق العمل مما يخلق بيئة إعلامية مساندة لدعم دور مكاتب التشغيل لأداء رسالتها وإيلاء أقسام الإرشاد والتوجيه المهنى العناية اللازمة لزيادة فاعلية أدائها.
- ضرورة الاستفادة من بعض المظاهر الايجابية فى هذا المجال، من خلال التعرف والاسترشاد ببعض التجارب العربية والدولية الناجحة فى هذا الشأن، ودراسة الآثار الايجابية وتعميم الاستفادة منها، وكيفية التغلب على السليبات ومعالجتها وفقاً للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية واحتياجاتها التنموية.

***

2- اسم النشاط ونوعه : عقد اجتماع خبراء حول "تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008" (قومى)

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 16)

مكان وتاريخ التنفيذ: (القاهرة، 22 مايو 2014).

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)*

الجهات المستفيدة من النشاط: أطراف الانتاج الثلاثة فى الدول العربية.

الجهات المشاركة: خبراء متخصصون من الدول العربية.

أهداف النشاط :

- دراسة وتحليل مقترحات البلدان العربية حول تحديث التصنيف وتحديد الآلية والمنهجية المناسبة فى هذا الشأن.

التوصيات:

- متابعة تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (2008)، مع دراسة الآلية المناسبة بين الدول العربية فى هذا الشأن.
- متابعة الردود الخاصة بتحديث التصنيف.
- حث الدول العربية التى لم تعتمد التصنيف على اعتماده وتسمية منسق وطنى لمتابعة التحديث.

◘ ◘ ◘

مجال الهجـــرة

(1) اسم النشاط ونوعه : **الندوة القومية حول"هجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل"**

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 24)

مكان وتاريخ التنفيذ: (تونس– الجمهورية التونسية ، 19 – 21 / 11 / 2014).

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)* بالتعاون والتنسيق مع وزارة التكوين المهنى والتشغيل – بالجمهورية التونسية.

الجهة المستفيدة: *أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.*

المشاركـــون :

- يشارك فى أعمال هذه الندوة الجهات التالية
- ممثلو الدول العربية المسئولين عن الهجرة والتنقل .
- خبراء متخصصون فى مجال الهجرة والتنقل .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- المنظمة الدولية للهجرة.
- جهات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ذات صلة بالإضافة إلى عدد من ممثلى أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدولة المستضيفة.

أهداف النشاط

- رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية.
- دراسة وتحليل أثر التغيرات العربية لاسيما فى دول الربيع العربى على قضايا الهجرة والتنقل وعلاقاتهم بأوضاع التشغيل.
- الوقوف على الآثار المترتبة عن الهجرة الدولية على رأس المال البشرى فى الدول المرسلة للعمالة.
- بلورة مساهمة التنقل فى تنفيذ قرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية خاصة منها تنفيذ مرامى العقد العربى للتشغيل الذى أقرته قمة الكويت 2009 فى إطار التعاون العربى فى مجالات العمل والعمال.
- تبادل وجهات النظر فيما بين الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة الأوربية والتعرف على بعض التجارب بشأن معالجة قضايا الهجرة.
- التعريف بالسياسة الأوروبية فى مجال الهجرة وسياسة الجوار بهدف التوصل إلى وضع خطة مشتركة تساعد فى إنجاح أية مفاوضات بين الجانين فى هذا المجال.
- التباحث حول ظاهرة هجرة الكفاءات وكيفية الاستفادة منها فى بلدان المنشأ .
- متابعة الآثار السلبية للتنقل غير المنظم والهجرة غير الشرعية إلى البلدان العربية أو من خلالها.
- التعرف على أهمية تحويلات المهاجرين والمتنقلين ودورها فى تنمية بلدان المنشأ.

المحـــاور:

- واقع العمالة العربية المهاجرة وبوجه خاص الكفاءات العربية(دوافعها – أبعادها – تطوراتها – آثارها).
- أثر التغيرات العربية فى دول الربيع العربى على تيارات الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية.
- الأطر القانونية لحماية العمالة المهاجرة على المستويات العربية والإقليمية والدولية.
- دور ومساهمة العمالة المهاجرة فى تحقيق أهداف التنمية فى بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال معاً .
- تنقل الايدى العاملة العربية بين الواقع والمأمول
- سياسات وقضايا الهجرة فى إطار الشراكة الاوروومتوسطية .
- دور منظمة العمل العربية فى تعزيز التعاون والتكامل العربى فى مجالات العمل والعمال.
- تأثيرات التنقل غير المنظم والهجرة غير الشرعية على البلدان العربية.
- عرض تجارب قطرية لبعض الدول العربية فى معالجة قضايا الهجرة والتنقل المنظم والغير منظم.

التوصيات الختامية:

- دعوة الدول العربية التي لم تصادق حتى الآن على اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالعمّال المهاجرين للمصادقة عليها وبصفة خاصة اتفاقية العمل العربية رقم 4 بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية.
- تعزيز دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها في مجال الهجرة ودعم الإدارات المعنية في هذا الميدان وضمان التدريب المستمر للعاملين بها.
- دعوة الدول العربية لإنشاء مجالس وطنية استشارية تضمّ جميع الهيئات ذات الصلة في مجال الهجرة لتكون الإطار المناسب لتدارس السبل الكفيلة بحماية العمّال المهاجرين وتحسين ظروف عملهم.
- تطوير دور المؤسسات العامة والخاصة المعنية بتوظيف طالبي العمل في دول الاستقبال لتنمية تشغيل الكفاءات وتأمين حقوقهم.
- التنسيق بين الدول العربية لإتباع نظم موحدة فيما يخص مسوحات وإحصاءات العمل وبما يتوافق مع المعايير العربية والدولية .
- ضرورة وضع استراتيجيات محكمة للعمل على تنويع مصادر الاقتصاديات الوطنية للدول العربية.
- حث الدول العربية على تبنى استراتيجيات فاعلة لتشجيع مناخ الاستثمار بما يشجع على جذب أموال المهاجرين من خلال ضرورة تقديم حوافز تشجيعية لهم.
- حث الدول العربية على إدماج قضايا الهجرة في خطط التنمية وتعزيز قدرة الهياكل والمؤسسات المعنية بملف الهجرة على المستوى الوطني.
- دعوة الوزارات المعنية في دول الإرسال بإصدار نشرات توعوية في للعمالة لتعزيز وعيهم حول حقوقهم وواجباتهم.
- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر.
- العمل على تطوير مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة لأسواق العمل استرشادا بالإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني لعام 2010.

- دعوة الدول العربية لتفعيل مؤسسات ومراكز الأبحاث والدراسات لتقصى أبعاد ظاهرة الهجرة مع توفير المعلومات والبيانات المتاحة حولها.
- دعوة الدول العربية لاعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 الصادر عن منظمة العمل العربية بهدف الاعتراف المتبادل للمهن مما يؤدى إلى تسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية.
- دعوة منظمة العمل العربية إلى إصدار تقرير دوري شامل بصفة حول أوضاع العمّال المهاجرين يخصّص لاستعراض التطورات في مجال الهجرة في مختلف دول العالم والتعريف بالتجارب الوطنية الناجحة في مجال حماية حقوق العمّال المهاجرين واقتراح الحلول لتجاوز الصعوبات التي تعترض هؤلاء العمّال .
- دعوة الدول العربية لتعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأولى (الكويت 2009) وخاصة مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتى أطلقت فى الدورة (41) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة 2014).
- توجيه الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية ووزارة التكوين المهنى والتشغيل بالجمهورية التونسية على جهودهما المتميزة في متابعة القضايا المتعلقة بالهجرة والتشغيل داخل الوطن العربي مع التمني على المنظمة تكثيف هذا النوع من الأنشطة في خطة عملها المستقبلية .

◘ ◘ ◘

مجال الثقافة العمالية

(1) اسم النشاط ونوعه:

- **دورة تدريبية قطرية للمكونين النقابيين بالاتحاد العام للعمال الجزائريين حول: " الوظيفة العمومية والعمل النقابي، خصائص وآليات"**

رقم النشاط بالخطة: مشروع ج/2014/89.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- معهد الجزائر بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمعهد الوطني للدراسات النقابية بالعاشور-الجزائر.

مكان وتاريخ التنفيذ:

- معهد الدراسات النقابية بالعاشور-الجزائر خلال الفترة من 10 إلى 14أوت/أغسطس 2014.

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين

- - دولة المقر
- (18) مشاركا يمثلون الكوادر النقابية بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الجهات المشاركة:

- (18) كادرا من مختلف ولايات الجمهورية الجزائرية يمثلون مختلف قطاعات الوظيف العمومي.

أهداف النشاط:

- إن الهدف الرئيسي من عقد هذه الدورة هو دعم قدرات الكوادر النقابية بالاتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل تمكينهم من التحكم في قوانين وآليات الحوار الاجتماعي داخل قطاع الوظيف العمومي وإنشاء دليل المكون يسترشدون به أثناء تدريبهم للنقابيين في ولاياتهم على المستوى القاعدي.

المـحاور:

- دور المندوب النقابي وعضو اللجنة الادارية المتساوية الأعضاء.
- الحوار الاجتماعي وتشريعات العمل في الجزائر.
- تقنيات التواصل.
- تسيير النزاعات الجماعية والفردية في الوظيفة العمومية.

التوصيات:

- التكثيف من هذا النوع من التعاون على المستوى الداخلي.
- برمجة لقاءات مماثلة في إطار تعزيز التبادل على المستوى العربي.
- الاشادة بأهمية العمل العربي وضرورة تعزيزه في إطار جامعة الدول العربية والوكالات

المتخصصة لها.

- توجيه الشكر والعرفان لمنظمة العمل العربية لجهودها تجاه القوى العاملة العربية وحرصها على الرفع من المشاركة العمالية بما يخدم القضايا المصيرية للأمة العربية.

***

<u>نشـاطات المعـهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر المنفذة خارج خطته:</u>

- المشاركة في فعاليات الدورة (37) لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (OATUU OUSA) والتي انعقدت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة من 9 الى 12 مارس/ اذار 2014.
- المشاركة في اشغال الدورة الخامسة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب – الجزائر من 15-16 مارس/أذار 2014
- بدعوة كريمة من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر شارك معهد الجزائر بمناسبة اليوم العالمي للطفل ملتقى نظمته وزارة العمل حول عمالة الأطفال وقد تم إعداد دراسة حول هذا الموضوع وتقديمها بهذه المناسبة لتوضيح رؤية منظمة العمل العربية تجاه موضوع عمل الأحداث والجهود المبذولة من أجل الحد من هذه الظاهرة.
- المشاركة في ندوة أفريقية حول " واقع الهجرة في أفريقيا ودور النقابات في حماية حقوق العمالة المهاجرة : حالة غرب أفريقيا . نظمها المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر بالتعاون مع لاتحاد العام لعمال الجزائريين ومكتب العمل العربي بالقاهرة والاتحاد النقابي للمنظمة النقابية الأفريقية وذلك بالجزائر لمدة ثلاثة أيام في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2014 .

◘ ◘ ◘

مجال إدارات العمل

(1) <u>نشاط شبه قومي</u> :

1 – اسم النشاط ونوعه : ورشة عمل لفائدة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول " دور تفتيش العمل في مكافحة العمل الجبري والإتّجار بالبشر "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

مكـان و تاريخ التنفيـذ : المنامة - مملكة البحرين ، 18 – 2014/5/20 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

- أجهزة التفتيش بوزارات العمل بدول المجلس والجهات الأخرى ذات العلاقة واللجان الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر .

- شـارك في الورشة 20 مشاركا .

الجهات المشاركة :

* وزارات العمل في دول الخليج العربية : (الإمارات ، البحرين ، السعودية ، عُمان ، الكويت) .

* منظمة العمل الدولية : مكتب العمل الدولي بجينيف ، المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت.

* الخبراء .

وقد أشرف على افتتاح الورشة السيد عقيل أحمد الجاسم المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومدير المركز .

المحور / المجال : تفتيش العمل

أهداف النشاط :

تـهدف الورشة بشكـل عام إلى زيادة وعي مفتشي العمل بقضايا العمل الجبري والاتّجار بالبشر وتمكينهم من أداء أدوارهم بأكبر قدر من الكفاءة .

وتتمثل الأهداف الفرعية أساسا في ما يلي :

- التعريـف بالعمـل الجبـري والاتّجـار بالبشـر فـي سياق تقـارير منظمـة العمـل الدوليـة والتقـارير الدولية ذات العلاقة .

- زيادة الوعي المعمّق بماهية العمل الجبري والاتّجار بالبشر والخطوط الفاصلة بينهما .

- الاطّلاع على أبرز الممارسات في مجال مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر .
- الوقوف على الجهود الاقليمية والدولية لمكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر ، وتبادل الخبرات .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

* التمييز بين العمل الجبري والاتّجار بالبشر والآثار القانونية المترتّبة عليه: الدكتور أسامة كامل مستشار وزارة التنمية الاجتماعية - مملكة البحرين .
* الأشكال المعاصرة للعمل الجبري والإتّجار بالبشر في ضوء التقارير الدولية والأجنبية : السيد صابر محمد بركات ، استشاري الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – جمهورية مصر العربية .

- مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر من خلال المواثيق الدولية ومعايير العمل الدولية : السيد أندريا سالفيني ، كبير المستشارين لمشاريع العمالة المهاجرة والاتّجار بالبشر / المكتب الإقليمي للدول العربية – منظمة العمل الدولية / بيروت .
- دور تفتيش العمل في مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر : السيد جواكيم بنتدو نوناس ، خبير في إدارة العمل وتفتيش العمل / إدارة الحوكمة والثلاثية – مكتب العمل الدولي بجينيف .
- التعاون بين جهاز تفتيش العمل والجهات الأخرى المعنية بمكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر : الأستاذ علي فيصل ، باحث قانوني في إدارة الشؤون العمّالية – المكتب التنفيذي .
- العمل الجبري والاتّجار بالبشر : رؤية مستقبلية لأجهزة تفتيش العمل بدول مجلس التعاون : الأستاذ محمد الأمين فارس ، مستشار وخبير لدى وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة .

كما تضمّن البرنامج تقديم عروض قطرية من طرف المشاركين تتناول تجارب كل دولة مشاركة في ما يتعلّق بأجهزة تفتيش العمل بدول مجلس التعاون في مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر

أهم التوصيات :

- التأكيد على أنّ العمل الجبري والإتّجار بالبشر ظواهر تمس حقوق الإنسان وتتعارض مع العمل اللائق ، وهي ممارسات موجودة في كثير من دول العالم وليس في دول دون غيرها ، وفقا لما تبيّنه المعطيات والتقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، وأنّ مكافحة هذه الممارسات يستدعي تضافر جهود كافة الأطراف المعنية باعتباره مسؤولية مشتركة .
- الإشادة بالخطوات الإيجابية التي قامت بها دول المجلس في مكافحة العمل الجبري والإتّجار بالبشر ، وذلك على المستوى التشريعي والتنفيذي ، ودعوتها لمواصلة جهودها وتعزيزها بما يخدم الحقوق الأساسية للعمالة وصيانة كرامتهم الإنسانية .
- تأكيد العمل على نشر المعرفة على أوسع نطاق بالمعايير والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة العمل الجبري والإتّجار بالبشر ، والعمل على تعزيز دور مختلف الجهات المعنية بهذا الموضوع وعلى وجه الخصوص إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال ، ومؤسسات التعليم والتدريب والثقافة ، والجهاز القضائي ووسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمكتوبة .
- التأكيد على الدور المحوري والهام لأجهزة تفتيش العمل في مكافحة العمل الجبري والإتّجار بالبشر بحكم قرب المفتشين من أسواق العمل ، واتّصالهم به بالنظر إلى صلاحياتهم ، وعلى النحو الذي يحقّق الغايات المبتغاة عبر العناصر الأساسية لمكافحة هذه الممارسات ، والمتمثّلة في الحماية والوقاية وإنفاذ

القانون والملاحقة القضائية .

– دعوة الدول الأعضاء لتعزيز دور أجهزة تفتيش العمل من خلال مراجعة التشريعات والنظم النافذة وتطوير الممارسات والأساليب الجيّدة في التفتيش ، والعمل على زيادة صلاحيات مفتشي العمل لتشمل الممارسات التي تعتبر من قبيل العمل الجبري والإتّجار بالبشر .

– التأكيد على أهمية إصدار وتطوير النظم والتشريعات الخاصة بوكالات استقدام العمالة (وكالات التوظيف الخاصة)، بما يشمل حقّ المفتشين بإجراء الرقابة الفاعلة على هذه الوكالات من جهة، وتعزيز روح التعاون والحوار والإرشاد من جهة أخرى ، لما تلعبه هذه الوكالات من دور هام وفاعل في مكافحة العمل الجبري والإتّجار بالبشر .

– التأكيد على أهمية التعاون البنّاء بين أجهزة تفتيش العمل وكافة الجهات الأخرى ذات العلاقة من عمّال وأصحاب عمل وقطاع أهلي ، والتأكيد على أهمية إعداد برامج توعوية إعلامية متطوّرة في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ، بمساعدة اختصاصيين في القانون وعلم الاجتماع والإعلام ، تستهدف جميع الفئات ذات العلاقة من العمّال وأصحاب العمل ، للارتقاء بعلاقات العمل والتوعية بالممارسات التي تعدّ من قبيل العمل الجبري أو الإتّجار بالبشر .

- دعوة الدول الأعضاء بمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواصلة جهودها الهادفة لدعم أجهزة تفتيش العمل وتعزيز دورها وفقا لمعايير العمل الدولية والعربية ، من أجل تحقيق الغايات النبيلة في مكافحة أيّة ممارسات تصنّف عملا جبريا أو اتّجارا بالبشر .

– التأكيد على أهمية تعزيز الوعي والمعرفة والإدراك لدى مفتشي العمل وأجهزة تفتيش العمل بدول مجلس التعاون ، بكافة صور الممارسات التي تصنّف من قبيل عملا جبريا أو اتّجارا بالبشر ، فضلا عن الصور والأساليب المستحدثة والمعاصرة لهذه الخروقات ، وماهية التمايز والحدود الفاصلة بين ما يعتبر عملا جبريا وما يعتبر اتّجارا بالبشر ، في ضوء التشريع الوطني ومبادئ القانون الدولي .

– التأكيد على دور أجهزة تفتيش العمل بوزارات العمل بدول المجلس في عملية تطوير برامج الإعلام والإرشاد والتوجيه لأصحاب العمل والعمّال لتعريفهم بالتشريعات وتأمين التطبيق السليم لأحكام قانون العمل ، وبالممارسات التي تنال من حقوق العمّال وكرامتهم ، بالإضافة إلى ما يعدّ عملا جبريا أو اتّجارا بالبشر .

– الاستفادة من تجربة وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال استخدام الأنظمة الإلكترونية من قبل أجهزة تفتيش العمل ، من أجل صيانة حقوق العمالة وضمان استيفاء الأجور وفضّ المنازعات ، لما لها من دور بارز في منع تطوّر الممارسات الضارّة بالعمالة

– دعوة وزارات العمل بدول المجلس إلى تنظيم وترتيب برامج اعلامية توعوية ، تتناول أفلام قصيرة تكشف خطورة العمل الجبري والاتّجار بالبشر وكيفية التعامل معها .

– تكليف المكتب التنفيذي بالعمل على إعداد دليل خليجي لمفتشي العمل يبيّن دورهم في مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر ، توضّح فيه حالات ومؤشرات العمل الجبري والاتّجار بالبشر ، وكذلك طرق التدخّل والتعامل معها من قبل المفتشين .

– العمل على تشكيل لجان أو أقسام معنية بمكافحة العمل الجبري لدى أجهزة تفتيش العمل ، تكون من مهماتها رصد ومراقبة كافة الممارسات التي تصنّف من قبيل العمل الجبري ، وتقوم بتقديم التقارير وضبط المخالفات والوقاية والنصح والإرشاد في هذا الخصوص ، في حدود الصلاحيات المتاحة لهم ، ورصد الموارد المادية والبشرية التي تعينهم على تأدية أدوارهم بأكبر قدر من الفاعلية .

– التأكيد على أهمية صياغة خطط عمل وطنية وبرامج وسياسات تنفيذية ، بالتشاور مع أجهزة تفتيش العمل من أجل مكافحة كافة أشكال الاتّجار بالبشر وما يتّصل به من ممارسات تصنّف من قبيل العمل الجبري والاتّجار بالبشر .

– دعوة وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العمل على تأسيس مرصد لجمع البيانات والمعطيات الخاصة بحالات ومؤشرات العمل الجبري وما قد يتّصل به من ممارسات تصنّف اتّجارا بالبشر ، لتمكين الأجهزة والإدارات المعنية من اتّخاذ القرار المناسب وإعداد الدراسات والأبحاث بغرض معالجة ومكافحة هذه القضايا .

– التأكيد على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين وزارات العمل بدول مجلس التعاون ، بالتعاون مع الدول والجهات التي لديها تجارب ناجحة في مجال مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر .

– تكليف المكتب التنفيذي بتنظيم ورشة عمل حول مكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر ، تجمع الجهات المعنية في الدول الأعضاء ، من مفتشي عمل وقضاة ووكلاء نيابة عامة ووكالات استقدام وغيرها من جهات وطنية ذات علاقة .

– العمل على تطوير عملية التعاون والتنسيق الدائم بين كافة الأطراف ذات العلاقة بمكافحة العمل الجبري والاتّجار بالبشر من خلال إيجاد إطار مؤسسي للتعاون بين أجهزة تفتيش العمل والأجهزة الأخرى ذات العلاقة، دون إهمال صيغ التعاون المؤقت التي قد تقتضيها احتياجات طارئة ، في هذا المجال

– دعوة ممثلي وزارات العمل بدول مجلس التعاون وبقية ممثلي الدول العربية الذين سيشاركون في أعمال اللجنة الفنية التي ستتولى مناقشة موضوع إجراءات مكافحة العمل الجبري خلال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي (جينيف 2014) لتنسيق المواقف ، بما يسهم في اعتماد أدوات قانونية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول العربية ليسهل تطبيقها والاسترشاد بأحكامها .

– دعوة منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس ، لتكثيف الجهود في عقد ورشات العمل والدورات التدريبية لكافة الأطراف المعنية بما يساهم في تعزيز قدرات مفتشي العمل بالدول الأعضاء على مكافحة قضايا العمل الجبري والاتّجار بالبشر .

– توجيه الشكر والتقدير للمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية ، على تعاونه مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون ، في العمل على الاعداد والتحضير الجيّد لأعمال هذه الورشة ، ودعوة المكتب التنفيذي والمركز العربي لتعزيز هذا التعاون من خلال تنظيم أنشطة مشتركة في مجالات العمل المختلفة .

***

(2)- إسم النشاط ونوعه : ندوة وطنية لفائدة تونس **حول " دور إدارة العمل في تكريس حقوق العمّال المهاجرين وحمايتهم "**

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس .

مكـان و تاريخ التنفيـذ : تونس (نزل قولدن توليب – المشتل) ، 24 – 2014/6/25 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية .

- شـارك في الندوة 31 مشاركا .

الجهات المشاركة :

* وزارة الشؤون الاجتماعية (مكتب التعاون الدولي ، الإدارة العامة للشغل ، الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة ، تفقدية الشغل تونس 1) .

* وزارة التكوين المهني والتشغيل (مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية) .

* وزارة الداخلية .

* وزارة الشؤون الخارجية .

* جامعة الدول العربية – مركز تونس

* ديوان التونسيين بالخارج .

* الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

* الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

* الصندوق الوطني للتأمين على المرض .

* الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل .

* الاتحاد العام التونسي للشغل .

* الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية .

* جمعية التونسيين بفرنسا .

* جمعية البحوث حول الديمقراطية والتنمية .

* جمعية التونسيين بالسويد .

* فيدرالية التونسيين للمواطنة بالضّفتين .

* المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

* مجمع التونسيين للدفاع عن الحرّيات .

المحور / المجال : العمّال المهاجرون .

أهداف النشاط :

وتهدف الندوة بشكل أساسي إلى تعزيز دور إدارة العمل وبقيّة الأطراف المعنية في حماية العمّال التونسيين بالخارج وترشيد هجرة الكفاءات التونسية وتدعيم حماية حقوق العمّال المهاجرين .

وتتمثّل الأهداف الفرعية أساسا في ما يلي :

- التعريف بمعايير العمل الدولية والعربية والتشريعات الوطنية المكرّسة لحقوق العمّال المهاجرين.

- الرفع من قدرات إدارة العمل في مجال رسم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الهادفة إلى حماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج .

- تفعيل وتطوير أدوات تدخّل إدارة العمل لحماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج وبالأخص اتفاقيات تنقّل اليد العاملة واتفاقيات الضمان الاجتماعي وتعزيز دور تمثيليات تونس بالخارج

والملحقين الاجتماعيين وجمعيات المهاجرين في هذا المجال .

- النهوض بتشغيل الكفاءات التونسية بالخارج وتطوير دور المؤسسات العمومية والخاصة المتدخّلة في هذا المجال وتعزيز مساهمتها في حماية حقوق العمّال المهاجرين سواء عند توظيفهم أو أثناء مباشرة عملهم بالخارج .

- تعزيز الحوار والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بحماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج والدفاع عنها وبالأخص : الوزارات والمؤسسات المختصّة ، المنظمات المهنية ، مؤسسات المجتمع المدني الناشطة بتونس أو بالخارج .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

* حماية حقوق العمّال المهاجرين من خلال معايير العمل الدولية ودور منظمة العمل الدولية في هذا المجال : السيد فرانشيسكو كرلاّ ، مستشار فني أوّل / مشروع هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمّال المهاجرين (تونس، المغرب، ليبيا، مصر) ، منظمة العمل الدولية – مكتب القاهرة .

* حماية حقوق العمّال المهاجرين من خلال معايير العمل العربية ودور منظمة العمل العربية في هذا المجال : السيد حمدي أحمد ، مدير الحماية الاجتماعية - منظمة العمل العربية .

* حماية حقوق العمّال الأجانب في تونس من خلال التشريع الوطني ودور إدارة العمل في هذا المجال: السيد محمّد صالح الشطي ، مدير عام مكلّف بمأمورية بديوان وزير الشؤون الاجتماعية .

* دور الوكالة التونسية للتعاون الفنّي في الإحاطة وتأطير المتعاونين التونسيين بالخارج : السيد الهادي بالضيافي ، مدير التصرّف في شؤون المتعاونين - الوكالة التونسية للتعاون الفنّي .

* دور ديوان التونسيين بالخارج في حماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج : السيد لسعد العبيدي مدير عام ديوان التونسيين بالخارج .

* المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج ودورها في النهوض بتشغيل التونسيين بالخارج : السيد أحمد المسعودي ، مدير عام الهجرة واليد العاملة الأجنبية - وزارة التكوين المهني والتشغيل.

* دور المنظمات المهنية والمجتمع المدني في حماية حقوق العمّال المهاجرين السيد عبد الرحمان الهذيلي ، رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

* اتفاقيات تنقّل الأيدي العاملة ومدى مساهمتها في حماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج :

السيد أحمد المسعودي ، مدير عام الهجرة واليد العاملة الأجنبية - وزارة التكوين المهني والتشغيل .

* اتفاقيات الضمان الاجتماعي ومدى مساهمتها في الحماية الاجتماعية للعمّال التونسيين بالخارج : السيد كمال المدّوري ، مدير مكلّف بالاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي بالإدارة العامة للضمان الاجتماعي - وزارة الشؤون الاجتماعية .

أهم التوصيات :

- الإشادة بالمبادرات والجهود المبذولة لإحكام متابعة أوضاع العمّال التونسيين بالخارج وحماية حقوقهم وبصفة خاصة من خلال إحداث مرصد وطني للهجرة وإطلاق منظمة العمل الدولية لمشروع بتونس يتعلق بتحسين حوكمة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمّال المهاجرين (IRAM) .
- دراسة إمكانية مصادقة تونس على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية العمّال المهاجرين وأسرهم وعلى اتفاقيات العمل الدولية والعربية المتعلقة بالعمّال المهاجرين وبصفة خاصة اتفاقيتي العمل الدوليتين رقمي 97 و143 واتفاقية العمل العربية رقم 4 .
- مراجعة وتحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بعمل الأجانب في تونس في اتجاه التوفيق بين حماية اليد العاملة الوطنية في مجال التشغيل وتأمين حقوق هؤلاء العمّال .
- تعزيز دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها في مجال الهجرة ودعم الإدارات المتدخلة في هذا الميدان وبالأخص المكلّفة بالتشريع وبالتوظيف ودعمها بالموارد البشرية والمادية وضمان التدريب المستمر للعاملين بهذه الإدارات بما ينمّي قدراتها ويفعّل دورها في معالجة مختلف المسائل التي لها ارتباط بالهجرة وحماية حقوق العمّال المهاجرين .
- تكثيف مراقبة تشغيل العمّال الأجانب في تونس وتفقد شروط وظروف عملهم .
- تعزيز دور مندوبي الوكالة التونسية للتعاون الفني والملحقين الاجتماعيين في الإحاطة بالعمّال التونسيين بالخارج والدفاع عن حقوقهم من خلال تكثيف الدورات التكوينية لفائدتهم والعمل على تحسين أوضاعهم .
- نشر المعرفة بحقوق العمّال المهاجرين التي تكرّسها الأدوات القانونية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومعايير العمل الدولية والعربية وذلك على أوسع نطاق ولدى مختلف الجهات المعنية وبالأخص الإدارات ذات العلاقة والمؤسسات المختصة والمنظمات المهنية ومكوّنات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم والتدريب والثقافة والجهاز القضائي ووسائل الإعلام المختلفة .
- تطوير دور المؤسسات العامة والخاصة المعنية بتوظيف التونسيين بالخارج للنهوض بتشغيل الكفاءات التونسية بالخارج مع تأمين حقوق المهاجرين سواء عند توظيفهم أو أثناء مباشرة عملهم بالخارج .
- تقييم الاتفاقيات المبرمة بين تونس والدول الأجنبية في مجال تنقّل الأيدي العاملة والضمان الاجتماعي وذلك بهدف تحديثها وملاءمتها مع الحاجيات الحالية والعمل على إبرام اتفاقيات جديدة مع الدول الأخرى المستضيفة لعدد هام من العمّال التونسيين .
- التشجيع على إحداث جمعيات في بلاد المهجر لتأطير العمّال التونسيين بالخارج وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم .

- تشجيع جمعيات وروابط المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني على توحيد جهودها في بلدان الإقامة من أجل حماية حقوق المهاجرين والدفاع عنها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تعزيز الحوار والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية بالهجرة وبحماية حقوق العمّال التونسيين بالخارج ، من وزارات ومؤسسات مختصة ومنظمات مهنية ومؤسسات المجتمع المدني والإسراع بإحداث المجلس الأعلى للتونسيين بالخارج باعتباره الإطار المناسب لتدارس الآليات الكفيلة بحماية حقوق التونسيين وتحسين ظروف عملهم وإقامتهم بالخارج .

- دعوة منظمتي العمل الدولية والعربية للقيام بحملات ترويجية لحثّ الدول الأعضاء على الانخراط في معايير العمل الدولية والعربية المتعلقة بالعمّال المهاجرين وبصفة خاصة دول الاستقبال وتعزيز دور المنظمتين في مجال حماية حقوق العمّال المهاجرين .
- دعوة منظمة العمل الدولية إلى إصدار تقرير شامل بصفة دورية حول أوضاع العمّال المهاجرين يخصّص لاستعراض التطورات الحاصلة في مجال الهجرة في مختلف دول العالم والتعريف بالتجارب الوطنية الناجحة في مجال حماية حقوق العمّال المهاجرين واقتراح الحلول لتجاوز الصعوبات التي تعترض هؤلاء العمّال .
- دعوة منظمتي العمل الدولية والعربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تكثيف الندوات والدورات التدريبية في مجال حماية حقوق العمّال المهاجرين لفائدة مختلف الجهات المعنية.

****

(3) إسم النشاط ونوعه : ندوة وطنية لفائدة تونس حول " دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النهوض بالتشغيل "

– الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس .

- مكـان و تاريخ التنفيـذ : تونس (نزل قولدن توليب – المشتل) ، 9 – 2014/12/11

– الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : وزارة التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية

- شـارك في الندوة 70 مشاركا .

– الجهات المشاركة :

*** الوزارات والهياكل الحكومية :**

- وزارة التكوين المهني والتشغيل
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الفلاحة
- وزارة التنمية والتعاون الدولي
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- البنك التونسي للتضامن
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- الديوان الوطني للصناعات التقليدية

*** المنظمات المهنية :**

- الاتحاد العام التونسي للشغل

- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

*** مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :**

- الشبكة التونسية للاقتصاد الاجتماعي
- الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- جمعية خلق وإبداع من أجل التنمية والتشغيل برأس الجبل
- تعاونيـة أعوان شركـة نقـل تونس وشركـة النقـل بين المـدن
- الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية نجمة بالجم
- مجموعة التطوّع المدني" بإيطاليا

*** مؤسسات أخرى للمجتمع المدني :**

- الرابطة التونسية للدفاع عن أصحاب الشهادات
- جمعية الشفافية والمسؤولية الصناعية
- برنامج " لنكن فاعلين وفاعلات "

*** المنظمات والهياكل الدولية والاقليمية :**

- منظمة العمل الدولية
- منظمة العمل العربية
- المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتـر)

*** الخبراء**

المحور / المجال : التشغيل .

- أهداف النشاط :

يأتي تنظيم هذه الندوة بمبادرة من وزارة التكوين المهني والتشغيل في نطاق الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتشغيل من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

وتهدف الندوة بشكل أساسي إلى إبراز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم النهوض بالتشغيل بوجه خاص وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام .

وتتمثل الأهداف الفرعية أساسا في ما يلي :

- التعريف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- إبراز دور كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تشخيص واقع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس ودراسة سبل تطوريها
- تطوير التشريعات الوطنية المنظّمة لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعية والتضامني
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار في مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والبرامج والخطط الوطنية لمواجهة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تعزيز دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة .

موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

* الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مفهومه ، خصائصه، أشكاله : السيد لطفي بنور ، أستاذ جامعي بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية

* الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكانته في منوال التنمية : السيد رضا الشكندالي ، المدير العام لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس

* دور منظمة العمل الدولية في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة للنهوض بالعمل اللائق: السيد كريم التومي ، منسّق مشروع التنمية الاقتصادية ومخطط العمل الجهوي لخلق العمل اللائق للشباب بتونس – منظمة العمل الدولية

* دور منظمة العمل العربية في دعم التعاونيات كرافد للنهوض بالتشغيل : السيد رابح مقديش ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس

* واقع الحركة التعاونية العربية : أنواعها وحجم العضوية فيها واتحاداتها وآفاق تطويرها : الدكتور محمود منصور عبد الفتاح ، أمين عام الاتحاد التعاوني العربي

* الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس : الواقع والآفاق : الدكتور بلعيد أولاد عبد الله ، رئيس الشبكة التونسية للاقتصاد الاجتماعي

* الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : قطاع واعد للتشغيل : السيدة فائزة القلال ، المديرة العامة للنهوض بالتشغيل بوزارة التكوين المهني والتشغيل

* دور منظمات أصحاب العمل في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني: السيد سامي السليني، مدير الشؤون الاجتماعية بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

* دور منظمات العمّال في النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني: السيد الصادق بالحاج حسين، مستشار لدى الاتحاد العام التونسي للشغل .

كما تضمّن البرنامج عرضا لتجارب عربية ودولية في المجال :

- التجربة المغربية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الإطار التشريعي ، الهياكل ، المساهمة في التنمية والتشغيل) : السيد أحمد آيت حدوت ، رئيس الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- عرض شريط حول " تعاضدية الأرض " Coopérative Terre ببلجيكا

- تجربة "مجموعة التطوّع المدني" Groupe de Volontariat Civil بإيطاليا: السيدة جيورجينا جياكوني، رئيسة مشروع " صوت المرأة Eco de femmes بتونس

وكذلك عرض لتجارب تونسية ناجحة :

- تدخلات البنك التونسي للتضامن : السيد محمد كعنيش ، الرئيس المدير العام للبنك

- تجربة " تعاونية أعوان شركة نقل تونس وشركة النقل بين المدن " : السيد منعم بن يعقوب ، مدير التعاونية

- تجربة " الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية نجمة بالجم " : السيد صالح شيحة ، مدير الشركة

- تجربة " جمعية خلق وإبداع من أجل التنمية والتشغيل برأس الجبل " : السيد حمادي الجلجلي ، رئيس الجمعية .

واختتم برنامج الندوة بنقاش عام وتنشيط تفاعلي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس (الصعوبات ، الحلول ، الآفاق) .

أهمّ التوصيات :

بهدف النهوض بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف مكوّناته تشريعيا وهيكليا وتمويليا ، وتجسيما للأهداف والمبادئ التي أقرّها العقد الاجتماعي الممضى يوم 14 جانفي 2013 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في هذا المجال ، توصّل المشاركون إلى التوصيات التالية :

- الالتزام بالقيم والمبادئ التعاونية الواردة خاصة ببيان الحلف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية لسنة 1995 وبتوصية العمل الدولية رقم 193 بشأن تعزيز التعاونيات الصادرة سنة 2002 باعتبارها الأساس لقيام منظومة تعاونية ناجحة .
- تكريس استقلالية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجاه السلط العمومية والأحزاب السياسية بما يمكّنها من تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها .
- نشر الثقافة التعاونية وتنمية الوعي بالدور الهام الذي تقوم به مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التنمية الشاملة بما ينمّي السلوك والفكر التعاوني لدى الأفراد .
- تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة وتسيير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يحسّن أداءها ويشجّع الإقبال على الأنشطة التعاونية .
- العمل على تحسين نسبة التأطير والكفاءة الإدارية للتعاونيات من خلال الفصل بين الإدارة التنفيذية والإدارة المنتخبة حتى تتفرّغ الإدارة التنفيذية للعمل التنفيذي وتتولى الإدارة المنتخبة القيام بمهام الرقابة والإشراف .
- تسهيل حصول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التمويل المناسب بشروط تتماشى وطبيعة ودور التعاونيات على أن لا يؤثر ذلك على استقلاليتها .

- القيام بدراسة لتشخيص واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واستشراف آفاقه بهدف إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بهذا القطاع .
- إحداث لجنة وطنية صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل تضمّ جميع الأطراف المعنية لتطوير الإطار التشريعي والمساهمة في تصوّر برامج وطنية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتفعيل دوره لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق .
- وضع إطار تشريعي موحّد كفيل بتنظيم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمكينها من مواكبة التطورات والتكيّف مع المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية .
- إحداث صندوق أو بنك تكافلي خاص بتمويل ومساندة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يراعي خصوصيات هذه المؤسسات .
- إحداث تمثيليات جهوية ووطنية للجمعيات والمنظمات لدعم مساهمتها ومشاركتها في ضبط وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الوطنية .
- وضع برنامج وطني لدعم ترويج منتوجات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال إحداث نقاط بيع أو معرضا قارا لترويجها .
- إحداث جمعيات "شبابية" تعنى بمرافقة الباحثين عن شغل .
- إحداث شبكة تضمّ مختلف الهياكل المعنية بالتشغيل من هياكل عمومية وجمعياتية ومنظمات قصد تنسيق وترشيد تدخلاتها .
- العمل على توفير قاعدة معلومات وبيانات حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يساعد على إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .
- إدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية الوطنية باعتبار دوره في النهوض بالتشغيل بصفة خاصة ومساهمته في تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة.
- التفكير في إحداث مركز للتكوين والتدريب والدراسات والبحوث حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يساهم في تحسين مهارات المشرفين والعاملين بهذا القطاع ويعزز بالتالي دوره التنموي .
- التفكير في بعث هيكل وطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (وزارة، كتابة دولة، إدارة عامة) يتولى تنسيق أنشطة هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفق مخططات التنمية المحلية والجهوية .
- اقتراح احتضان تونس سنة 2017 لدورة أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ينظّمها سنويا المركز الدولي للتدريب بتورينو التابع لمنظمة العمل الدولية .
- دعوة الاتحاد التعاوني العربي بالتعاون مع منظمة العمل العربية لإعداد قانون تعاوني عربي موحّد لتنظيم كافة مجالات التعاونيات وليكون مرجعا تسترشد به الدول العربية في سنّ وتطوير تشريعاتها الوطنية الخاصة بهذا المجال .

- دعوة الاتحاد التعاوني العربي ومنظمة العمل العربية لتوحيد المصطلحات القانونية التعاونية والعمل على تحقيق تماثل التشريعات التعاونية العربية كلما أمكن ذلك .
- دعوة الاتحاد التعاوني العربي ومنظمة العمل العربية لتجسيم التوصية الصادرة عن الندوة العربية التي عقدت بشرم الشيح حول "دور التعاونيات في تعزيز فرص التنمية الشاملة في الوطن العربي" والمتمثلة في إعداد استراتيجية عربية موحّدة لتنظيم عمل التعاونيات في شتى المجالات على أن يتمّ اعتمادها خلال ندوة عربية تنظّم في الغرض خلال شهر فيفري 2015 .
- دعوة منظمة العمل العربية لاعتماد أداة قانونية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تراعي خصوصيات ومكوّنات هذا القطاع في الوطن العربي .
- دعوة منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس لتكثيف الندوات والملتقيات والدورات التدريبية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يساهم في نشر الثقافة التعاونية والتعريف بالتجارب الناجحة في هذا المجال .

- إحداث لجنة تضمّ جميع الأطراف المعنية لتفعيل التوصيات المنبثقة عن هذه الندوة

◘ ◘ ◘

رابعا

محور العلاقات العربية والدولية

(1)اسم النشاط : عقدة دورة تدريبية حول الصحة والسلامة المهنية في العمل .

رقم النشاطك في الخطة : التعاون ضمن خطة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية (دمشق) .

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة ، مارس / آذار 2014 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفدين : أثني عشر مشارك من أطراف الإنتاج العربية .

الجهات المشاركة : أثني عشر مشاركا ومشاركة ممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية ، من (السعودية الإمارات – عمان – فلسطين – السودان وموريتانيا) .

أهداف النشاط : دورة تدريبية حول المخاطر الناجمة عن الغازات والسوائل الضارة في المصانع وكيفية الوقاية منها .

النتائج : اجتاز جميع المشاركين في الدورة الاختبار النهائي بنجاح ، كما تم تسليم نسخة ورقية من كافة المحاضرات للمشاركين والمشاركات في الدورة .

***

(2) اسم النشاط : المشاركة في اجتماع الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة .

رقم النشاط في الخطة : من خارج الخطة .

الجهة المعنية بالتنفيذ : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

مكان وتاريخ التنفيذ : جنيف ، يونيو / 2014 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المتخصصة وبعض منظمات الأمم المتحدة .

أهداف النشاط : تفعيل التعاون بين المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة .

التوصيات : التأكيد على ضرورة التعاون بين المنظمات العربية والدولية في الأنشطة المتشابهة .

- ضرورة ترجمة كافة الأوراق باللغة العربية على أن يراعي هذا في الاجتماعات القادمة .
- ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات المختلفة لتفعيل التعاون المشترك فيما بينها .

***

(3) أسم النشاط : شاركت منظمة العمل العربية فى أعمال الدورة العادية (94) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، التى عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خلال الفترة من 7 – 2014/9/11 ، بمشاركة جميع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ومنظمات العمل العربى المشترك وعدد من موظفى الأمانة العامة.

أولاً : اشتملت الدورة على اجتماعات اللجان الفنية التالية :

- ✔ اللجنة الاجتماعية وقد عقد يوم الأحد الموافق 2014/9/7.
- ✔ اللجنة الاقتصادية وقد عقد يومى الاثنين والثلاثاء الموافق 8 – 2014/9/9.
- ✔ لجنة كبار المسئولين وقد عقد يوم الأربعاء الموافق 2014/9/10
- ✔ اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى (على المستوى الوزاري) وقد عقد يوم الخميس الموافق 2014/9/11.

ثانياً : وكان مطروحاً على جدول أعمال هذه الدورة العديد من الموضوعات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية الهامة، من أهمها :-

- ✔ تقرير الأمين العام متابعة تنفيذ قرارات الدورة (93) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فيما بين دورتي المجلس (93 و 94).
- ✔ تطوير العمل الاقتصادى والاجتماعى العربى المشترك.
- ✔ نتائج أعمال اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية فى دورتها الرابعة (تونس 2015).
- ✔ الملف الاقتصادى والاجتماعى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى دورتها العادية (26) مارس 2015.
- ✔ متابعة تنفيذ إعلان (ليما) الصادر عن القمة (الثالثة) للدول العربية وأمريكا الجنوبية (2012) الجوانب الاقتصادية.
- ✔ محور أعمال الدورة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى).
- ✔ الاستثمار فى الدول العربية.
- ✔ المنتديات العربية الدولية.
- ✔ التقرير الاقتصادى العربى الموحد.
- ✔ تقرير الأمن الغذائى العربى.
- ✔ اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع (23) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى (تونس، 15 – 2014/6/23)

وغيرها من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ثالثاً : ترأست أعمال هذه الدورة، الجمهورية اليمنية، وقد تميزت الدورة، بحضور مكثف من مختلف الدول العربية ونقاشات مطولة وخاصة فى المسائل ذات الصلة بمراجعة أوضاع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك المسائل ذات الصلة بالإصلاح والتطوير.

رابعاً : كما شهدت الدورة صدور القرار رقم (2026) بالموافقة على توصيات الاجتماع (23) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى (تونس 2014) الذى تضمن:-

أ) اعتماد الموازنات السنوية (لعامي 2015 و 2016) لمنظمات العمل العربى المشترك، مع التأكيد

على إعادة توزيع الموازنات على البرامج والأنشطة.

ب) الموافقة على تطبيق الزيادة فى البدلات التى أقرها مجلس جامعة الدول العربية فى دورته (135) بموجب قراراته (3755 و 7358) بتاريخ 2011/3/2 بشأن زيادة بدل غلاء معيشة بنسبة 40% لموظفى الأمانة العامة للجامعة ومنح الموظف بالمقر والمكاتب والمراكز بدل اغتراب 70% من الراتب الأساسي إذا كان من غير مواطني دولة مقر عملة، على موظفى المنظمات العربية المتخصصة، على أن يتم تطبيق تلك الزيادات من تاريخ موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ج) التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة وضع مواصفات ومعايير وشروط خاصة لشغل منصب المدير العام والمدير العام المساعد، يتم اعتمادها من الجمعيات العامة، على أن يراعى فى من يتولى شغل هذه المناصب، المهنية والمؤهلات اللآزمة والخبرة المطلوبة والكفاءة الفنية والإدارية.

د) التأكيد على المنظمات العربية، الإسراع فى تعديل اتفاقيات إنشائها وفقا للأنظمة واللوائح الموحدة وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

هـ) على المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة الذين شارفت ولايتهم على الانتهاء، عدم اتخاذ قرارات ذات أثر مالى دائم خلال الأشهر الستة الأخيرة من انتهاء الولاية.

سادساً: هذا وقد تمخض عن الدورة صدور العديد من القرارات ذات الصلة بالموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة.

****

(4) اسم النشاط : المشاركة في احتفالية مائة عام من الإحصاءات بجمهورية مصر العربية .

شاركت منظمة العمل العربية بالحضور في إحتفالية مائة عام من الإحصاءات (1914 – 2014) في جمهورية مصر العربية بناءً على الدعوة الموجهة لمنظمة العمل العربية من السيد اللواء / أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبتوجيه من الإدارة العامة شاركت في الاحتفالية يوم الاثنين 2014/12/8 وذلك على النحو التالي :-

أولاً :

بدأ تسجيل المشاركين في تمام الساعة 8.30 صباح يوم الاثنين 2014/12/8 وبحضور مكثف من موظفي الجهاز وعدد من المندوبيات العربية في مصر (الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة) إضافة إلى عدد من المنظمات العربية منها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية بالإضافة إلى معظم مسئولي مكاتب الإحصاء في الدول العربية والذين كانوا يشاركون في دورة تدريبية في الجهاز قبل الاحتفالية .

شارك الجلسة الافتتاحية عدد من أعضاء الحكومة المصرية وعلى رأسهم دولة رئيس مجلس الوزراء المهندس / إبراهيم محلب والسيد / وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري د . أشرف العربي إضافة غلى السيد اللواء / أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ثانياً : الكلمات

ركزت الكلمات على الدور المميز الذي يقوم به الجهاز وأهمية ربط عملية التنمية بالإحصاءات حيث أن مقياس مدى نجاح الخطط التنموية يأتي من خلال البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما يظهر أهمية العمل الإحصائي في أية دولة . وقد أبرز المتحدثون في الجلسة الافتتاحية تاريخ مصر القديم مع الإحصاءات وكذا دورها في تكوين الأطر العربية في مصر وفي

بلدانهم .

ثالثاً : التكريم لقيادات الجهاز السابقون

قام دولة رئيس مجلس الوزراء بتكريم عدد من القيادات الإحصائية الذين قضوا وعدد آخر من القيادات الذين مازالو على قيد الحياة بتسليمهم دروع ، اعترافا من الدولة بدورهم فيما وصل إليه الجهاز الإحصائي من تقدم في مصر .

رابعاً : جلسات عمل

أقام الجهاز خمس جلسات عمل حول :

1- دور الإحصاء في التنمية .
2- تعدادات السكان : الطريق إلى المستقبل .
3- الجديد في مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك .
4- حوار بين منتجي ومستخدمي البيانات : منظور سوق العمل .
5- الإحصاء والإعلام .

أنعش المحور الرابع حول مستخدمي البيانات كل من الدكتور / أحمد جلال منتدى البحوث الاقتصادية (كرئيس للجلسة) بالإضافة إلى كل من د . راجي أسعد (جامعة مينيسوتا) حيث تحدث عن أسواق العمل – كما تحدث د . يوسف القريوطي من منظمة العمل الدولية عن معلومات سوق العمل والتحليل لدعم عملية صنع السياسات في مصر .

جري بعد كل جلسة نقاشا عاما لمدة محدودة لضيق الوقت تحدث فيه عدد من المختصين .

خامساً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

مجـال الإعـــلام والنشر

(1) إسم النشاط :

تحديث دليل الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال

مكان وتاريخ التنفيذ :

مكتب العمل العربى – مشروع مستمر

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

الجهات المشاركة :

الخبراء من أطراف الإنتاج الثلاثة الذين يرغبون بإدخالهم فى دليل الخبراء العرب .

طبيعة مشاركة المنظمة :

إنشاء وتصميم قاعدة بيانات تضم الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال – إعداد وتنقيح دليل الخبراء مكتبياً .

الأهداف :

- تحديث دليل الخبراء من خلال تنقيح الدليل الموجود وإضافة وتحديث بيانات من تردنا من استمارات الإدخال من الخبراء العرب .
- توفير دليل للخبراء العرب فى مجال العمل والعمال لاحتياجات واستخدامات أطراف الإنتاج الثلاثة .

وقد تم حتى الآن حصر أكثر من 200 خبير فى أغلب المجالات الخاصة بالمنظمة .

***

(2) إصدار الأعداد (103 و104) من مجلة العمل العربى أكتوبر / تشرين أول 2014 .

- مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية ، وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال فى الوطن العربى .

الجهة المستفيدة من النشاط :

- أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية والمهتمين بالشئون العمالية ، والخبراء والدراسين.

***

(3)إسم النشاط ونوعه: الندوة القومية حول " تعزيز الإهتمام بالبعد الإقتصادي لوسائل الإعلام العربية".

رقم النشاط بالخطة: أ . ت / 26 / 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ: شرم الشيخ من 7 – 9 مايو/آيار 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين: الإدارات الإعلامية لأطرف الإنتاج الثلاثة (26) مشارك.

الجهات المشاركة:

شارك فى أعمال الندوة (26) مشاركا يمثلون (الجزائر- العراق- سلطنة عمان- دولة فلسطين- دولة الكويت- الجمهورية اللبنانية- جمهورية مصر العربية) بالإضافة الإتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ومنظمة العمل الدولية وعددا من الإعلامين المتخصصين فى قضايا العمل والتشغيل والإعلام الإقتصادى، والسادة الخبراء المتخصصين فى مجال الإعلام والإقتصاد ومعلومات أسواق العمل.

أهداف النشاط:

- تعزيز المسئولية الاقتصادية لوسائل الإعلام بما يدعم دورها في خدمة قضايا المجتمع التنموية
- دعم دور وسائل الإعلام في التواصل بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى ومؤسسات المجتمع
- التعرف على التجارب القطرية الرائدة في مجال الإعلام الاقتصادي وتبادل الخبرات العربية في هذا الصدد
- إبراز أهمية الثقافة العمالية والتوعية بقضايا العمال في دعم الاقتصاديات الوطنية
- تزويد القائمين على قطاعات الإعلام في الدول العربية بأحدث المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بأسواق العمل العربية
- العمل على تطوير قدرة وسائل الإعلام العربية على أداء وظيفتها التنموية في مجال التنمية الاقتصادية

المحاور:

- ✓ واقع الإعلام العربي وتناوله لقضايا التشغيل
- ✓ أطر التكامل بين وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية
- ✓ دور المؤسسات الإعلامية في التنشئة الاقتصادية للفئات المجتمعية المختلفة في المجتمعات العربية .

- ✓ أثر تطور تقنيات الإعلام والاتصال على صناعة الإعلام الاقتصادي
- ✓ نحو مشروعات للتعليم والتدريب لتطوير كوادر الإعلام الاقتصادي
- ✓ عرض التقرير العربي الأول لمعلومات أسواق العمل في البلدان العربية .
- ✓ استعراض أوضاع التشغيل في المنطقة العربية في ظل التحولات الجارية

التوصيات:

<u>- توصيات عامة :</u>

- ✓ التأكيد على أهمية التكامل بين وسائل الإعلام العربية والمؤسسات الاقتصادية لوضع خطط التنمية

الشاملة والعمل على تنفيذها.

- ✓ ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام كمحفزات للنمو الاقتصادي في المجتمعات من خلال طرح مشاكل العمال وأصحاب الأعمال وفتح قنوات اتصال بينهم وبين الجهات الحكومية ذات الصلة.

- دعوة حكومات الدول العربية إلى:

- ✓ دعوة الحكومات العربية لإعادة النظر في علاقتها مع الإعلام كشريك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ دعوة الحكومات العربية إلى سرعة إصدار وتفعيل قوانين اتاحة وتوفير المعلومات والبيانات أمام الاعلاميين والباحثين المعنين في مختلف المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات التشغيل والاعلام الاقتصادي.
- ✓ دعوة وزارات التعليم العالي العربية للتوجيه لأقسام وكليات الإعلام بالجامعات العربية لإيلاء أهمية خاصة للإعلام الاقتصادي، والاهتمام بتدريس مقررات الاعلام المتخصص ضمن اللوائح العلمية الخاصة بها.

- دعوة منظمة العمل العربية إلى:

- o صياغة مشروع استراتيجية عربية للإعلام في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المنشودة لمنظمة العمل العربية التي نبعت من دستورها وميثاقها؛ يساهم فيها كافة الجهات المعنية؛ مع التأكيد على اتخاذ المنظمة كافة التدابير والإجراءات اللازمة لعرض مشروع الاستراتيجية على مؤتمر العمل العربي القادم والتوصية باعتمادها.
- o إعداد برامج تدريبية بهدف تعزيز قدرات الكوادر الإعلامية المهنية في المجال الاقتصادي وفي مجالات اهتمام المنظمة حتى يتسنى لهم تغطية هذا الميدان بفعالية.
- o تأسيس بوابة إلكترونية عربية كمصدر للإعلام الاقتصادي تهتم بمعالجة جوانب التنمية الاقتصادية وبتبادل الخبرات والتجارب العربية في هذا الميدان؛ حيث يتم ربط هذه البوابة بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي تعتزم المنظمة إطلاقها في الدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي.
- o تثمين السادة المشاركين للدراسة التحليلية لمضامين قضايا العمل في الصحافة العربية التي أعدتها منظمة العمل العربية، ودعوتهم لاستكمال البحث بعدد آخر من البحوث بحيث تشمل دراسات الاذاعة والتليفزيون ووسائل الاعلام الالكترونية.
- o إعداد دليل استرشادي لفائدة الاعلاميين والصحفيين ومنتجي البرامج حول قضايا العمل والاعلام الاقتصادي على المستويين القطري والقومي " Regional Economic Media Toolkit Manual".
- o تنظيم نشاط حول الاعلام وقضايا العمل في أقرب فرصة ممكنة بهدف المزيد من الربط والتنسيق بين قضايا الإعلام وقضايا العمل في نطاق منظمة العمل العربية.
- o التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك في تنفيذ نشاطات في مجال الإعلام وقضايا العمل.

****

(4)رقم النشاط بالخطة : خ / 103 / 2014م.
اسم النشاط : مجلة الرسالة المحكمة الأكاديمية العدد الثاني.
نوع النشاط :
- قومي.

الجهة المعنية بالتنفيذ :
– المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتنفيذ النشاط :

– الخرطوم – ديسمبر / كانون الأول 2014م (تم التنفيذ).

أهداف النشاط :

✓الدخول في المجال الأكاديمي للمركز .
✓نشر المعرفة الأكاديمية في مجال التأمينات الاجتماعية من دراسات وبحوث علمية.
✓إتاحة الفرصة للعاملين في أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية للتأهيل الأكاديمي في مجال التأمينات الاجتماعية .
✓ العمل على تطوير نظم التأمينات الاجتماعية العربية .

الجهات المستفيدة :

– أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية.
– مراكز البحوث والدراسات الأكاديمية العربية .
– العاملين بأجهزة التأمينات العربية .
– المكتبة التأمينية العربية.

المحاور :

- دور الإعلام في تفعيل وتطوير نظم الحماية الاجتماعية.
- التحديات التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي في الدول العربية.
- دور أطراف الإنتاج في تطوير وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية.
- الموجهات الإدراكية للسمات الشخصية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تحسين شروط وظروف الإنتاج في القطاع الزراعي .
- اتجاهات الصحف السودانية في دعم الصورة الذهنية لأنظمة الضمان الاجتماعي الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي نموذجاً.
- توظيف الاحتياطيات المتراكمة وعلاقتها بتحسين المزايا التأمينية في نظام التأمين الاجتماعي في السودان.

****

(5)- رقم النشاط بالخطة : خ / 102 / 2014م

اسم النشاط : مجلة الرسالة العدد (41).

نوع النشاط :

– قومي.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

– المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ :

– صدرت المجلة العدد (41) بالخرطوم ديسمبر / كانون الأول 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط :

- أجهزة التأمينات الاجتماعية .
- المكتبة العربية .
- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .

أهداف النشاط :

– نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية وبث الوعي التأميني لأطراف الإنتاج والجمهور المستهدف بالتأمينات الاجتماعية .

- عكس نشاطات المركز العربي للتأمينات الاجتماعي

****

(5)إسم النشاط ونوعه: إجتماع الخبراء"لمناقشة مشروع الإستراتيجية العربية للإعلام والإتصال في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقضايا العمل"

رقم النشاط بالخطة: أ. ت 2014/27

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتب العمل العربية – إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات.

مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة / جمهورية مصر العربية 9-10 ديسمبر / كانون الأول 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين: أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية ومختلف الجهات ذات الصلة

الجهات المشاركة: بعض الخبراء المتخصصين في هذا المجال وهم كتالي:

السيد الدكتور/ عبد اللطيف بن صفية - أستاذ الإعلام بالمعهد العالى للإعلام والإتصال وعضو لجنة كرسى اليونسكو بجامعة الإمام - المملكة المغربية.

السيد الدكتور/ عبد الله بن ناصرالحمود – أستاذ الإعلام والمشارك بجامعة الإمام - المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى فريق من الخبراء للمراجعة والتحكيم والذى يضم:

سعاد السيد الدكتور/ فايز الشهرى – عضو مجلس الشورى والخبير الإعلامى –

المملكة العربية السعودية

الأستاذة الدكتورة/ بهية الجشى – نائبة البرلمان العربى – مملكة البحرين

السيد الدكتور/ سامى نجيب – خبير الحماية الإجتماعية – جمهورية مصر العربية

السيد الدكتور/ سامى شريف – عميد كلية الإعلام – الجامعة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات خبير إعلامى – حمهورية مصر العربية

الدكتورة/ حنان يوسف- خبيرة إعلامية مقررة لجنة المرأة – جمهورية مصر العربية

السيد/ على حمدى – خبير التشغيل – الجمهورية التونسية

السيد/ مازن عودة – الأمين العام للمجلس الإقتصادى والإجتماعى – المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة/ بسمة الصرفندى- الخبيرة الإعلامية – المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة/ نعمات أحمد حسن – ممثلة النقابات العمالية – جمهورية السودان

نتائج اجتماع الخبراء

قام الخبيرين الرئيسين لإعداد الإستراتيجية السيد الدكتور / عبد اللطيف بن صفية والسيد الدكتور/ عبد الله بن ناصر الحمود باستعرض الإستراتيجية في شكلها قبل النهائي كما قام السادة الخبراء أعضاء الفريق المراجعة والتحكيم باستعراض الإستراتيجية استعراضاً مفصلاً مع ابداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بالنسبة لمشروع الإستراتيجية .

وتم الاتفاق في الاجتماع على تعميم مشروع الإستراتيجية على أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية بعد تعديلها في ضوء ملاحظات السادة الخبراء – وذلك لأخذ ملاحظات الدول الأعضاء في الاعتبار تمهيدا لعرضها على الدورة (82) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في مارس / آذار 2015 للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها .

كما تم الاتفاق على عقد ندوة قومية حول الإستراتيجية عقب انتهاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية .

مجـال التوثيق والمعلومات

1- رقم النشـاط : (إ - ت/ 52 / 2011)

إسـم النشـاط :

- دعم الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل (مشروع مستمر)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

أهداف المشروع :

- المساهمة فى إعداد وتطوير سياسات الاستخدام الوطنية .
- تشجيع التشاور والتعاون بين أطراف العملية الإنتاجية .
- التعاون فى مجال التدريب وإعداد نماذج معتمدة للتدريب المهنى والتدريب التحويلى .
- تطوير مهام ودور مكاتب الاستخدام .
- تيسير التنقل المهنى بين أصحاب المهن عن طريق التدريب المهنى .
- تقديم خدمات للعاملين والباحثين عن عمل .
- المساهمة فى خفض نسب البطالة .

واقع التنفيذ :

- يعد المشروع أحد المشاريع الرئيسية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة ، الذى أقرته القمة الاقتصادية بالكويت عام 2009 ، وبناءً على قرار القمة تم عرض البرنامج على عدداً من مؤسسات التمويل العربية ومنها برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند).
- وقد حظى مشروع الشبكة باهتمام عدد من هذه المؤسسات ومنها الأجفند ، وقد تم دمج مشروع المرصد العربى للتشغيل مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بناءً على طلب الأجفند ، وافق مجلس إدارة الأجفند على المساهمة فى مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بمبلغ 100.000 دولار أمريكى ، أعدت المنظمة البرنامج التنفيذى لمشروع الشبكة للبدء فى تنفيذ مراحل المشروع وتوقيع اتفاق التعاون مع الأجفند.
- تم التقدم في خطوات إطلاق الشبكة بطرح مناقصة خاصة بالبوابة الإلكترونية للشبكة وتم تقديم عروض بشأنها وكذلك طرح مناقصة بالبنية التحتية والشبكة الداخلية لمشروع الشبكة وتوفير المعدات والأجهزة اللازمة للمشروع وقد تم إطلاق مشروع الشبكة في الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي .
- تم إطلاق الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل ضمن فعاليات الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي بالقاهرة 2014 .
- وجاري حالياً مركز الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي

***

2- رقم النشاط : (إ - ت/ 53 / 2011)

- إسم النشاط :

- التوثيق والمعلومات ... (مشروع مستمر)

- الجهة المعنية بالتنفيذ :

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

- واقع التنفيذ :

- تحديث قواعد البيانات بقسم التوثيق والمعلومات – تحسين خدمة الإنترنت ، وخدمات موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية Internet .
- صيانة أجهزة الحاسب الآلى بالمنظمة وشراء قطع الغيار اللازمة وشراء أجهزة حاسب آلى.
- العمل على إنشاء واجهة برمجية للتصنيف العربي المعياري للعمل على موقع المنظمة وذلك لفائدة المعنيين بالتصنيف وتطبيقاته.

***

(4)المشاركة في ندوة قومية حول الشبكة العربية للمعلومات بناء على الدعوة الموجهة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال – إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة . 24- 26 يونيو / حزيران 2014 .

الجلسة الافتتاحية

عقدت الجلسة الافتتاحية للاجتماع بحضور سعادة السفيرة هيفاء ابو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال والأستاذة هالة جاد مدير إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة التي افتتحت الاجتماع بكلمة موجزة رحبت فيها بالاستجابة الطيبة من جانب الحضور التي تعكس رغبة حقيقية في إعادة طرح هذا المشروع بفكر جديد ورؤية حديثة تتناسب مع عصر التكنولوجيا والتطورات في تكنولوجيا المعلومات . وأكدت على ضرورة إحياء مشروع الشبكة العربية للمعلومات الذي يهدف إلى بناء شبكة إقليمية عربية للمعلومات تخدم المجتمعات العربية وتؤدي الدور المنوط بها في تعميق وتوسيع مجالات التعاون بين مراكز التوثيق والمعلومات في الوطن العربي وبين مراكز ونظم المعلومات الإقليمية والدولية .

***** استعرض الاجتماع ما يلي :***

- تاريخ الشبكة العربية للمعلومات التي تبنتها جامعة الدول العربية منذ 1978 ، الإشكاليات والعقبات التي واجهت المشروع في مرحلته الأولى لتحديد مكامن الخلل وأسباب الفشل من اجل تلافيها في مرحلة إحياء الشبكة بمنظور جديد يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة .
- واقع التجارب الفعلية في المنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجال شبكات المعلومات وقواعد البيانات والبوابات الإلكترونية ، وما يواجه المحتوى المعلوماتي العربي من عقبات .
- التجارب الفعلية القائمة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال قطاع الإعلام والاتصال ومشروع الشبكة الإقليمية العربية لغرف الأزمات ، قطاع الشئون الاقتصادية (إدارة الإحصاء

وقواعد البيانات) في بناء قواعد البيانات الإحصائية للتجارة الداخلية للدول العربية وأخرى للسياحة العربية وغيرها . إضافة إلى تجربة قطاع الشئون القانونية حول إنشاء الشبكة القانونية العربية الذي يتضمن كافة الوثائق القانونية الصادرة عن جامعة الدول العربية من اتفاقيات وقوانين نموذجية وتشريعات عربية وتقارير ودراسات وقرارات وأحكام المحكمة الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية .

- تسليط الضوء على الشبكة العربية للمعلومات باعتبارها تجربة رائدة في العمل العربي المشترك في مجال المعلومات ، والتي استهدفت تعميق وتوسيع مجالات التعاون بين مراكز التوثيق والمعلومات العربية ، وبينها وبين مراكز ونظم المعلومات الإقليمية والدولية بهدف البني الأساسية لأجهزة تداول وتبادل المعلومات في الوطن العربي .
- ضرورة إيلاء السياسات الوطنية للمعلومات اهتماماً باعتبارها أحد المحددات الأساسية لمشروع الشبكة العربية للمعلومات وضرورة تهيئة الإطار المؤسسي والقانوني والتنسيق بين المؤسسات المختلفة في إطار قانوني وتخطيط الحاجيات البشرية والتكنولوجيية والمعلوماتية .
- رؤى ومقترحات نحو إحياء الشبكة العربية للمعلومات لتحقيق الأهداف العامة التي وضعت للشبكة العربية للمعلومات منذ ثمانينات القرن الماضي ، والأسس التي تستند إليها هذه الرؤية لتمكين صانعي القرار والباحث والمواطن العربي بصفة عامة من الوصول إلى المعلومات التي تلبي احتياجاته المعلوماتية للاستفادة منها .

**** مداخلة المنظمة***

هذا وقد تقدمت السيدة / إيمان أحمد عبد المقصود مديرة إدارة الإعلام والتوثيق بورقة عمل في حول تجربة منظمة العمل العربية حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات لمعلومات أسواق العمل تم استعراضها في اليوم الأول للاجتماع حيث تناولت فيها اهتمام منظمة العمل العربية بمشكلة البطالة والتشغيل ووضعها في صدارة اهتماماتها في محاولة منها للسعي لحل هذه المشكلة والدفع بوتيرة التشغيل على مستوى الوطن العربي واعتبار البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والذي تعتبر الشبكة أحد مشروعاته الرئيسية أحد مساعي المنظمة وجهودها المبذولة لحل هذه المشكلة بالإضافة إلى استعراض مشروع الشبكة من واقع أهدافه ومكوناته وقواعد البيانات الأساسية الخاصة به والخدمات التي تقدمها والمستفيدين منها .

**** الجهات المشاركة في الاجتماع***

يعد هذا الاجتماع اجتماع فني متخصص ضم (13) منظمة عربية متخصصة منها منظمة العمل العربية قاموا جميعاً بتقديم عروضهم حول الشبكات الخاصة بهم أو تقديم مقترحاتهم لسكرتارية الاجتماع وذلك بالإضافة إلى عدد من الإدارات بالجامعة العربية منها إدارة الإحصاء وقواعد البيانات وإدارة الملكية الفكرية التنافسية وقطاع الشئون المالية والإدارية إلى جانب وجود مجموعة من الخبراء المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات والتوثيق من جامعات عربية مختلفة .

التوصيات

- ✓ الترحيب بمبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعادة إحياء مشروع الشبكة العربية للمعلومات .
- ✓ ضرورة استمرار الأمانة العامة من خلال إدارة لمعلومات والتوثيق في القيام بدور المنسق والمحرك لمشروع الشبكة العربية للمعلومات .
- ✓ تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال إدارة المعلومات والتوثيق بإعداد مسح لشبكات

المعلومات العربية المتخصصة للوقوف على الواقع الفعلي لهذه التجارب والعقبات التي تواجهها سواء الفنية أو التقنية .

- ✓ تكليف الأمانة العامة من خلال إدارة المعلومات والتوثيق بإعداد دراسة جدوى حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات تسعى إلى تقدير متطلبات إعادة الحياة إلى مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، على أن تؤخذ الاعتبار المستلزمات المالية والتقنية والبشرية اللازمة لوضع التصور الجيد وفق متطلبات العصر الحاضر ، وبما يؤمن مواكبة الشبكة لمستجدات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات .
- ✓ عرض الدراسة على الاجتماع الثاني لمشروع الشبكة العربية للمعلومات وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في شهر يناير 2015 لمناقشتها وإقرارها من قبل الاجتماع الثاني لمشروع تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية .
- ✓ تشكيل هيئة استشارية تضم ممثلين من المنظمات العربية المتخصصة والخبراء المهنيين والأكاديميين في مجال المعلومات والشبكات والتوثيق المعلوماتي .
- ✓ دعوة الحكومات في الدول العربية إلي إيلاء مشروع الشبكة العربية للمعلومات الاهتمام الكافي ، وتأمين المستلزمات التي تضمن قيامها بالواجبات والمهام المنوطة بها على أفضل وجه .
- ✓ تثمين جهود المنظمات العربية المتخصصة في إنشاء شبكات المعلومات وقواعد البيانات وبوابات إلكترونية على العنكبوتية العالمية لتمكين المواطن العربي من النفاذ إلى المعلومات وتحقيق متطلبات التحول نحو مجتمع المعلومات والمعرفة.
- ✓ تشجيع عقد اجتماعات دورية في مقار المنظمات العربية المتخصصة بدعوة منهم ، لتبادل الخبرات في مجال شبكات المعلومات وقواعد البيانات .
- ✓ توثيق مخرجات الاجتماع الأول للشبكة العربية للمعلومات وإتاحتها على البوابة الإلكترونية لجامعة الدول العربية ، والبوابات الإلكترونية للمنظمات العربية المتخصصة لتعميم الاستفادة منها .

وفي ختام الاجتماع ، وجه المشاركون الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال – إدارة المعلومات والتوثيق) على استضافة هذا الاجتماع لهام والإشادة بالطرح الجيد من قبل إدارة المعلومات والتوثيق لإعادة إحياء مشروع الشبكة العربية للمعلومات .

***

(4) إسم النشاط ونوعه: عقد الدورة التدريبية الأولى حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

رقم النشاط بالخطة: أ.ت /2014/33

الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ: الغردقة 18 – 20 نوفمبر / تشرين الثاني

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين: أطراف الإنتاج الثلاثة

الجهات المشاركة:

خصصت هذه الدورة لدول المشرق والمغرب العربي وقد شارك فيها سبعة دول عربية **المملكة الاردنية الهاشمية – جمهورية السودان –دولة فلسطين – الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية** ، حيث ضمت اثنى عشر مشاركاً من وزارات العمل العربية والأجهزة الإحصائية بالإضافة إلى السيد المهندس / أحمد مصطفى خبير التصانيف العربية

والسيد الدكتور / رأفت رضوان الخبير المتخص بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .

أهداف النشاط:

- ✓ إتخاذ الخطوات التنفيذية لتفعيل مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- ✓ بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل يكون قادراً على مواجهة التحديات التى تعصف بأوضاع العمل والعمال.
- ✓ تحديد نقاط إرتكاز وطنية (NFP) بالدول العربية تتولى القيام بعملية إعداد وتوفير البيانات الوطنية بما يحقق تغذية الشبكة بالمعلومات والإستفادة بما تتيحه الشبكة من موارد معرفية .
- ✓ تفعيل التعاون بين منتجى ومستخدمى البيانات الاحصائية لدى أطراف الإنتاج الثلاثة وخاصة وزارات العمل والأجهزة الإحصائية فى البلدان العربية .
- ✓ تسليط الضوء على آلية التصنيف العربي المعيارى للمهن 2008 وإرتباطه بتنظيم أسواق العمل العربية .
- ✓ الإلتزام بالمعايير الدولية للإحصاءات بهدف توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

المحاور:

- ✓ **التعريف بمشروع الشبكة** العربية لمعلومات أسواق العمل **.**
- ✓ **التعرف على البوابة الإليكترونية** للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- ✓ **التدريب** على طرق وآليات تزويد الشبكة بالبيانات والمعلومات .
- ✓ **التدريب** على إصدار تقارير من واقع البيانات المدرجة بالشبكة .
- ✓ **التصنيف العربي المعياري** للمهن وإرتباطه بتنظيم أسواق العمل العربية .
- ✓ **مقترحات** المشاركيين لتطوير الشبكة.

التوصيات:

وفى أطار التطبيق العملى لهذه الدورة وبعد المناقشات والمداخلات المستفيضة توصل المشاركون إلى جملة من المبادئ والمنطلقات تناولت ما يلي :

1. <u>دعوة الدول العربية إلى :</u>

- ✓ **التأكيد على إقامة نقاط بؤرية** فى كل دولة تضم الجهات معنية بالبيانات اللازمة لتغذية الشبكة وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة منها .
- ✓ **دعوة الدول العربية** إلى اعتماد التصنيف الدولى المعيارى للتعليم كمرجعية فى تحديد مستويات التعليم (التحصيل العلمى **آسكيد 2011**)
- ✓ **اعتماد التصنيف الدول المعيارى الصناعى ISIC** الصادر عن الأمم المتحدة فى تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادى وما يتبع ذلك من أبواب وفصول وفئات .
- ✓ **الآخذ بعين الاعتبار التجربة المصرية الأردنية** فى التوظيف عن بعد من خلال الربط الإلكتروني لعملية انتقال العمالة المصرية للمملكة الأردنية الهاشمية والعمل على الاستفادة منها كنموذج للتعاون بين الدول فى مجال التشغيل .

2. <u>دعوة منظمة العمل العربية إلى</u>

- ✓ **مخاطبة الدول العربية** لتحديد وتسمية النقاط البؤرية فى كل دولة مع توضيح المعايير المطلوبة لهذه النقاط والغرض منها مرفقاً بها جداول البيانات المطلوبة للشبكة ، وذلك تمهيداً لتوقيع بروتوكولات

تعاون مع وزارات العمل العربية والأجهزة الإحصائية العربية إن أمكن ذلك .

- ✓ **عقد دورات تدريبية متقدمة للشبكة العربية** لمعلومات أسواق العمل خاصة مع إطلاق إصدارات جديدة لنظام معلومات الشبكة بالإضافة لضمان التراكم المعرفى والتعرف على الصعوبات والمعوقات التى قد تعوق النقاط البؤرية عن أداء عملها .ويفضل مشاركة الحاصلين على شهادة اجتياز الدورة التدريبية الأولى لضمان التواصل والاستفادة .
- ✓ **إعداد مسرد مصطلحات Glossary** لمعلومات أسواق العمل بهدف تحديد دلالة كل مصطلح بناء على مرجعيات معتمده وإضافته للشبكة .
- ✓ **متابعة تحديث التصنيف العربي المعياري** للمهن 2008 من حيث فتح الفصول المغلقة إضافة إلى ما يستجد من أعمال فى ضوء التغيرات التقنية فى سوق العمل وانعكاساتها على التوصيف المهنى للعمل مع إصدار النشرات السنوية الخاصة بهذا التحديث .
- ✓ **إعداد معايير مهنية** واختبارات مستوى المهارة فى المهن المنظمة واختيار مراكز اختبارات متفق عليها وإعتمادها بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة .
- ✓ **الآخذ بعين الاعتبار** التعديلات المطلوبة على البوابة الالكترونية للشبكة بهدف تسهيل عمل المستخدمين والمستفيدين من الشبكة مع التأكيد على إصدار دليل استرشادى لاستخدامات وتطبيقات الشبكة **(User Guide)**
- ✓ **التنسيق مع الهيئات الدولية** ذات العلاقة الممولة للدراسات لإنتاج احصاءات لخدمة الدول باطرافها الثلاثة ولخدمة أغراض الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- ✓ **متابعة إصدار تقرير معلومات** معمق لتحليل الواقع الاحصائى كل عامين من واقع البيانات والمعلومات المدرجة بالكتاب الإحصائى الذى يصدر عن المنظمة .

وفى ختام الجلسة تم تسليم شهادات تقديرية للسادة المشاركين تقديراً لجهودهم فى الدورة وتحفيزاً لهم على العمل ومواصلة العطاء .

****

<u>أسم النشاط : المشاركة في عرض كتاب " مكانة الدول العربية في الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية :</u>

شاركت منظمة العمل العربية بناء على الدعوة الموجه لها بشأن لحضور مناقشة عرض كتاب **"مكانة الدول في الإقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية"**، ورؤية تحليلية لبزوغ نجم الصين والحالة المصرية بعد الأزمة في الإطار العالمي، تعد منظمة التنمية الإدارية هى الناشر للكتاب تحت مسمى (بحوث ودراسات).

<u>نتائج الاجتماع</u>

بدأ الإجتماع في تمام الساعة الحادية عشر وعشرون دقيقة. رحب فيها السيد الدكتور ناصر القحطاني المدير العام المساعد لمنظمة التنمية الإدارية الحاضرين بسعادة الوزير الأسبق لوزارة الخارجية المصرية محمد العرابي والسيدة أ.د. يُمن محمد الحماقي - جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية و عضو مجلس الشورى الأسبق ومؤلفة كتاب ***"مكانة الدول في الإقتصاد العالمي بعد أزمة العالمية"*** رؤية تحليلية للمؤلفة لبزوغ نجم الصين والحالة المصرية بعد الأزمة في الإطار العالمي.

وقد أعطى الدكتور ناصر الكلمة لمؤلفة الكتاب لتقدم رؤيتها التحليلية لهذا الكتاب. وبدأت الدكتورة يُمن كلمتها بالشكر لمنظمة التنمية الإدارية وهى الناشر للكتاب، والدكتورة داليا رئيسة وحدة

المكتبة الرقمية وقاعدة البيانات على الجهد المبذول لعرض الكتاب وكذلك قامت بالشكر للدكتور ناصر القحطاني على التقديم و كذلك شكر خاص لسعادة السفير محمد العربي لاستجابة لمناقشة وعرض الكتاب. وقد ذكرت الدكتورة أن الهدف من أي بحث علمي أو الدراسة التحليلية هو الاستفادة بها - وبما أن الدكتورة يُمن متخصصة في الإقتصاد الدولي- ذكرت أن مصر والدول العربية في وضع غير مريح وهذا فيما يتعلق بالواقع العربي والواقع العالمي. والرسالة الرئيسية لهذا الكتاب تشير لأهمية التكاتف العربي والتحديات الإقتصادية ليكون لنا وزن وثقل على الساحة العالمية لأن ضعف ثقلنا على الساحة العالمية كعرب يجعلنا نتمنى أن نضع خطط خماسية وعقدية للتعاون العربي وبين الأقطار العربية وهذا التساؤل يأتي بعد أزمة مالية طاحنة وكان السبب فيها هى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

وقد أوضحت الدكتورة أن النظام المالي العالمي عبارة عن تحركات رؤوس الأموال للمصلحة الإقتصادية للدول المختلفة والذي يسيطر عليها مجموعة من الدول. أما النظام النقدي فنحن نتحدث عن العُملة مثل الدولار التي يسيطر عليها الإقتصاد الدولي العالمي وعلى السيولة النقدية في عالم الإقتصاد و تطرقت أيضاً للأزمة العالمية الدولية ولأهمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وترتب على الأزمة المالية وضع أكثر التكتلات الإقتصادية نجاحاً وهو الإتحاد الأوروبي في مأزق و إمكانية خروج الدول المتعثرة مالياً من النظام النقدي الأوروبي (منطقة اليورو) وهو يهدد بذلك الاستقرار الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي وينذر بمرحلة من الركود سيكون لها تداعياتها على مساهمة الإتحاد الأوروبي في النمو الإقتصادي العالمي.

وقد تطرقت الدكتورة يُمن لأهمية ظهور الإقتصادات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل وروسيا وترتب على ذلك ظهور مجموعة العشرين بدلاً من السبعة الكبار مع إدارك أن الدول المتقدمة السبع لا تستطيع أن تقود النمو الإقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية. وأضافت الدكتورة يُمن أن تحديات التي يشهدها حالياً الإقتصاد الدولي من حيث أهمية إعادة صياغة النظامين المالي والنقدي العالميين وذلك إعادة هيكلة دور المؤسسات الإقتصادية الدولية ، يضاف إلى ذلك تغير الأوزان النسبية لدول العالم في هذا النظام من حيث ظهور الدول الناشئة بقوة على الساحة الدولية ،وهذه التحديات لابد أن تثير تساؤلاً هاماً هو ما هى مكانة مصر في الإقتصاد الدولي؟ وكانت الإجابة من أ.د. يُمن كتالي – مصر لها مكانة اقتصادية عالمية حالياً تتمثل في مساهمتها في الناتج الإقتصادي العالمي وفي التجارة الدولية وكذلك إعادة هيكلة دور المؤسسات الدولية وتدفقات الاستثمارات. ومن هنا وبهذه المعايير فإن هذه المكانة تعتبر ضعيفة للغاية ، وإذا أرادنا أن يكون لمصر مكانة يعتد بها على الساحة الدولية ، فإن الأمر إنما يرتبط بزيادة الوزن النسبي لمصر في الإقتصاد العالمي.

وقد أشارت أ.د. يُمن أن المعجزات الأسيوية التي حققتها النمور الأربعة منذ الخمسينات حتى التسعينات(كوريا الجنوبية – تايوان – هونج كونج – سنغافورة). وقد أعربت أ.د. يُمن في **توصياتها على النحو التالي** :-

- ✓ أهمية التكاتف العربي والتحديات الإقتصادية.
- ✓ أهمية ثقل وزو الدول العربية وخاصة مصر على التواجد العالمي.
- ✓ أهمية تكاتف الدول العربية لمواكبة النظام المالي العالمي للسيطرة على الدولار الذي يسيطر عليه مجموعة من الدول.
- ✓ أهمية التواجد والطهور ضمن خضم التكتلات الإقتصادية الناشئة.
- ✓ أهمية إعادة هيكلة دور المؤسسات الإقتصادية الدولية.

- ✓ أهمية تغير الأوزان النسبية لدول العالم في النظامين المالي والنقدي. حيث تتمكن الدول العربية الناشئة وخاصة مصر من التواجد بقوة على الساحة الدولية.
- ✓ الإشارة إلى أهمية وجود مئات بل آلاف من الدراسات حول التجارب الناجحة لاستفادة مصر منها.
- ✓ أهمية وضرورة استغلال الموارد البشرية لكل دوله على حدا و ذلك لتحديد المعوقات والتحديات ومواجهتها أمام التكامل الإقتصادي العربي بشرط توفر الإرادة السياسية.

****

(6) رقم النشاط : (د / 77/ 2014)

اسم النشاط : أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية لعام (2014).

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق ،بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بمكتب العمل العربي.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط:

- المعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

– توفير المادة العلمية الحديثة في علوم بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية.

– دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.

- تلبية احتياجات الدول العربية في مجال الترجمة والتعريب.

- توفير أحدث الإصدارات المتصلة ببيئة العمل وحماية صحة العمال.

واقع التنفيذ :

1- تغذية الموقع الالكتروني للمعهد بالمواد العلمية ذات الصلة والتقارير الختامية للمعهد.

2- استكمال إنجاز ترجمة مدونة الممارسة الصادرة عن مكتب العمل الدولي حول (السلامة والصحة في الزراعة) وتحميلها على موقع المعهد.

3- السعي لاستكمال ترجمة وإصدار فصول موسوعة السلامة والصحة المهنية الصادرة عن مكتب العمل الدولي حيث يجري حالياً التنسيق مع اللجنة العليا للسلامة والصحة المهنية في مملكة البحرين بحيث تكون إحدى الجهات الداعمة مادياً لترجمة الفصول المتبقية من الموسوعة وإصدارها الكترونياً.

***

(7) رقم النشـاط : (د/ 80 /2014)

اسـم النشاط :

- طباعة وتوثيق منشورات معهد دمشق لعام 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيـذ :

- خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

- المعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

- توثيق أعمال ونتائج الحلقات والندوات التي يعقدها المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق إضافةً إلى الدراسات والبحوث والتقارير والكتب ذات الصلة باختصاصات المعهد

واقع التنفيذ :

طباعة وتوثيق أوراق عمل ونتائج الأنشطة المختلفة للمعهد ومختلف الوثائق ذات الصلة .

***

(8) رقم النشاط بالخطة : خ / 106 / 2014م.

اسم النشاط :

- تحديث موقع المركز على الانترنت (نشاط مستمر).

نوع النشاط :

- قومي .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

- الخرطوم – مايو / أيار – يونيو / حزيران 2014م.

الجهات المستفيدة من النشاط:

- جميع المتعاملين مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية من أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال والحكومات العربية والمراكز التابعة لمنظمة العمل العربية.

أهداف النشاط :

- عكس أنشطة المركز عبر الانترنت.
- توفير المعلومات عن التأمينات الاجتماعية لأجهزة التأمينات الاجتماعية العربية .
- الاستفادة من البريد الالكتروني.
- مواكبة التحديث على مواقع الانترنت .

المحاور :

- تم تحديث صفحة المركز على الانترنت وتوسيع مساحتها لتستوعب الأنشطة الجديدة والمكتبة الالكترونية.

***

(9) رقم النشاط بالخطة : خ / 105 / 2014م.

اسم النشاط :

- دعم وتطوير المكتبة (نشاط مستمر).

نوع النشاط :

- قومي ، شراء عدد 42 كتاب في مجالات الضمان الاجتماعي والعلوم الأخرى ذات الصلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ :

- الخرطوم– سبتمبر / أيلول 2014م.

الجهة المستفيدة من النشاط:

- المتعاملين مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية من أجهزة التأمينات الاجتماعية ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال والباحثين وطلاب الجامعات والدارسين.

أهداف النشاط :

- أثراء مكتبة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية وتزويدها بأحدث الإصدارات ذات الصلة بعمل المركز .

***

(9)- رقم النشاط بالخطة : خ/2014/104م .

اسم النشاط : الشبكة العربية لمعلومات التأمينات الاجتماعية – نشاط مستمر .

نوع النشاط :

- قومي.

الأهداف :

– تكوين قاعدة بيانات أساسية لنظم التأمينات الاجتماعية العربية .

– الاستفادة من التقنيات الحديثة في ربط المهتمين بمعلومات التأمينات الاجتماعية وتوفير ما يحتاجونه من معلومات .

مكان وتاريخ النشاط :

– الخرطوم خلال العام 2014م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :

– المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

ما تم انجازه :

– استكمال تصميم شاشة التعامل مع الاستبيان حتى مرحلة التعامل التفاعلي.
– تصميم التقارير كمخرجات للشاشة.
– استكمال المعلومات لدول : اليمن – تونس – الأردن والسودان .
– إعداد جداول مقارنة للمنافع التي يقدمها كل نظام.
– تحليل البيانات مع استصحاب مؤشرات أداء الضمان الاجتماعي (مستمر العمل في النشاط)

مجـال الإصدارات والدراسات والترجمة

(1) إسم النشاط : دراسة حول " دور الإعلام في تناول قضايا العمالة العربية المهاجرة ".

رقم النشاط: أ.ت/2014/29

الجهة المعنية بالتنفيذ: إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات – تم تكليف أحد الخبراء وتمت في شهر ديسمبر 2014.

محاور الدراسة:

مقدمة

نشأة الهجرة الدولية وتطوراتها

التعاون العربى والعمالة العربية

الاتفاقيات العربية المنظمة لتنقل الأيدى العاملة العربية

سمات هجرة العمالة العربية وتنقلها

البطالة كأحد أسباب هجرة الأيدى العاملة العربية

الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة البطالة بالوطن العربى

الهجرة غير الشرعية للعمالة العربية

آثار الأزمة المالية العالمية على تنقل الأيدى العاملة العربية

تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم

جهود الدول العربية لرعاية ابنائها من المهاجرين

الإطار المنهجى للدراسة

نتائج تحليل فئات مضمون الدراسة لقضايا العمالة العربية

أولاً : نوع الهجرة والتنقل

ثانياً : الوضع القانونى للتنقل والهجرة

ثالثاً : مشاكل المهاجرين بدول المهجر

رابعاً : عرض أسباب الهجرة والتنقل

خامساً : الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة الهجرة والتنقل

سادساً : القوانين المنظمة للهجرة والتنقل

سابعاً : طرح مقترحات لمواجهة مشكلة الهجرة والتنقل

ثامناً : نوع المادة الصحفية

تاسعاً : نوع محرر المادة الصحفية

عاشراً : استخدام الصور والرسوم بالمادة التحريرية

حادى عشر : نوع الصفحات المنشورة بها المادة التحريرية

ثانى عشر : أسلوب التناول للموضوع

ثالث عشر : الشخصيات المحورية بالمادة التحريرية

رابع عشر : الجمهور المستهدف للمادة التحريرية

خامس عشر : مصدر المادة التحريرية

الخلاصة

توصيات الدراسة والمقترحات

مراجع الإطار النظرى للدراسة

ملاحق الدراسة :

نماذج جرائد المساء المغربية والخليج والأهرام لمعالجة كل منها لقضايا العمالة العربية المهاجرة .

(2) اسم النشاط ونوعـه : دراسة حول" سياسات وبرامج التدريب والتعليم التقنى والمهنى لمواكبة احتياجات أسواق العمل وفق المستجدات العالمية" (قومى).

رقم النشاط بالخطة: (ت.ب/ 23).

الجهة المعنية بالتنفيذ : *منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).*

الجهة المستفيدة: *أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.*

أهداف الدراسة :

تتلخص اهداف الدراسة فى الآتي :

- التعريف بواقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول.
- تحديد أهم المشكلات من حيث السياسات والتخطيط ، والمستويات التعليمية والتدريبية ، والتجسير بين المستويات ، والمناهج ، وطرق التعلم ، والمناهج ، والبنيات التحتية ، والتدريسيين والمدربين ، والتنظيم والادارة.
- ايجاد الحلول لزيادة الاقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني .
- تقديم صياغة للمبادئ والأسس والمضامين والمعلومات والطرق ومتطلبات إعداد او تطوير مناهج تؤدي إلى مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل.
- تحديد الوسائل والقنوات للشراكة التي تحقق الفاعلية بين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وأصحاب العمل وروابطهم ومنظمات العمل.

محاور الدراسة:

الفصل الأول : واقع منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى الدول العربية.

المبحث الأول : تعريف ومستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني.

المبحث الثاني : مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني.

المبحث الثالث : التعليم المهني (الفني).

المبحث الرابع : التدريب المهني.

المبحث الخامس : التدريب المهني غير النظامي.

الفصل الثانى : المشاكل التى تعترض منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى.

المبحث الأول : مشكلات السياسات والتخطيط.

المبحث الثاني : عملية التعلم.

المبحث الثالث : المدرسون والمدربون.

المبحث الرابع : مناهج منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني.

المبحث الخامس : تنظيم التعليم والتدريب المهني والتقني.

المبحث السادس : إدارة التعليم والتدريب المهني والتقني.

المبحث السابع : البنيات التحتية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

الفصل الثالث : آليات بناء المناهج في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني العربية

المبحث الأول : المضامين الأساسية لمناهج برامج التعليم التقني والمهني.

المبحث الثاني : المعلومات الأساسية لبناء المناهج.

المبحث الثالث : هيكلية ومهام إعداد المناهج.

المبحث الرابع : متطلبات نجاح المنهج.

الفصل الرابع : الشراكة بين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني واصحاب ومنظمات العمل

المبحث الأول : آليات الشراكة بين التعليم والتدريب المهني والتقني وحقل العمل في الوطن العربي.

الفصل الخامس : بعض التجارب العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني

المبحث الاول : التجربة العراقية.

المبحث الثاني : تجربة السودان.

المبحث الثالث : تجربة المملكة العربية السعودية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا : الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

- يؤشر واقع منظومة التعليم والتدريب في اغلب الدول العربية خصوصا الدول المصدرة للبترول في العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى إصلاحات شملت السياسات المتعلقة بالتوسع الافقي ، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء جهات تعليم تقني وتدريب مهني ، والشراكة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ والإدارة والتمويل ، وتحسين قدرات أعضاء هيئة التدريس والتدريب من خلال الترقية المعرفية والمهنية وخدمات شبكات المعلومات والاتصالات والدورات التدريبية ، ودعم البنيات التحتية ، والاهتمام بالطلب أكثر من العرض لإعداد المخرجات .
- اغلب سياسات منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية بحاجة إلى مقاربة مع موجهات منظمة اليونسكو خصوصا ما يتعلق بمضامين ومعايير إعداد المناهج ، والتجسير (المعابر) بين مستويات التعليم التقني والمهني ، وتكامل السياسات مع مستويات التعليم الأخرى والطلب على القوى العاملة ، وطرق التعلم الحديثة ، ومشاركة أصحاب العمل ونقابات العمال ، وتعدد انماط التعليم التقني والمهني ، والبحث العلمي التقني .
- استمرار ظاهرة عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني والتقني ، حيث بلغ المعدل العام للقبول في التعليم التقني لعام 2010 في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وفلسطين 25% من إجمالي المقبولين بالتعليم العالي و 4/2 في كل من عمان وقطر والسودان ، وفي العراق بلغت نسبة المقبولين بالتعليم التقني 60% من إجمالي المقبولين بالتعليم العالي في عام 2013 .
- أهم الأسباب لظاهرة عزوف الطلبة عن التعليم التقني والمهني تتعلق بمحدودية فرص مواصلة التعليم ، وتواضع الوظائف والمؤهلات الثقافية للمخرجات ، وقلة فرص عمل الدبلوم التقني وانخفاض مستوى الأجور مقارنة بمخرجات الجامعات ، ولان هذا التعليم يقبل فيه من كان معدل تحصيله الدراسي متدنيًا وضعف المكانة الاجتماعية .
- أثبتت الدراسة إن التجسير بين مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني ، واستكمال هرمية التعليم التقني بمستوياته الثلاثة (دبلوم تقني ، بكالوريوس ، تقني ، دراسات عليا تقنية) ، وتعدد أنماط التعليم

والتدريب لإتاحة فرص التعليم والتدريب للمتفرغين وغير المتفرغين وبغض النظر عن الجنس والعمر ستؤدي إلى زيادة الإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني ، وهذا ما تؤكده نسبة المقبولين بالتعليم التقني ، والتي بلغت 60% من القبول في التعليم العالي في العراق بعد اعتماد سياسة التجسير واستكمال هرم التعليم التقني.

- لا يوجد تكامل بين سياسات التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات حجم ونوع الطلب على المهن في سوق العمل ، فمثلا المعدل العام لهرم هيكل القوى العاملة في القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين هو 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي (1 تقني+1 مهني+1حرفي) وبالمقابل فان معدل إسهام منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في عرض القوى العاملة في تلك الدول بمعدل اقل من واحد تقني ومهني إلى واحد جامعي .
- المشكلات الأكثر تأثيرا في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني تتعلق بمحدودية الدول العربية التي تعمل بتصميم برامج التعليم والتدريب وفق معايير المؤهلات المعرفية والمهنية ، واستخدام تقنية المعلومات في طرق التعلم الحديثة ، والانتقال من سياسات التعليم والتدريب المغلقة إلى سياسات مواصلة التعليم من خلال المعابر في داخل المنظومة التقنية والمهنية ، واعتماد نظم الجودة في تقويم الأداء العلمي والإداري ، والمشاركة الفاعلة لأصحاب الأعمال ومنظمات العمال في التخطيط والتنفيذ والإدارة ، واعتماد التعليم والتدريب والبحث العلمي كنفقات استثمارية .
- الوسائل والقنوات الأكثر فاعلية لتحقيق شراكة بين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني تتمثل في السياسات والتخطيط الموجهة نحو مواءمة العرض مع الطلب للقوى العاملة ، وخصصه التعليم المهني والتقني والتدريب ، وإعداد البرامج التدريبية ، والمشاركة بالإدارة ، وبرامج التدريب المشترك ، والتدريب المنتج ، والمشاركة الواسعة لأعداد المعايير المهنية ، وتمثيل أصحاب الأعمال ومنظمات العمل في مجالس الإدارة ، واللجان الاستشارية ، والبحث العلمي ، ولجان التغذية الراجعة .
- الشراكة المؤسسية بين التعليم والتدريب المهني والتقني تتحقق عندما تتوافر مصالح متبادلة للشركاء ، والمناخ الجاذب لها يحتاج إلى حجم هياكل أعمال وخدمات ومنظمات اقتصادية كبيرة ، وتشريعات حكومية محفزة للشراكة ، وسياسات وتخطيط وإدارة للتعليم والتدريب تستهدف الطلب أكثر من العرض في إعداد القوى العاملة.
- منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني تمثل الشريك المناسب للمشروعات الصغيرة لما فيها من تنوع في البرامج والخبرات المهنية والمعدات التدريبية وانتشارها الجغرافي على المستوى الوطني وتقديمها خدمات التدريب والاستشارات، وكل تلك الخدمات تحتاجها المشروعات الصغيرة لكي تستمر وتتطور.
- المنهجية الأكثر فاعلية في تصميم المناهج التعليمية والتدريبية لمواءمة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني سوق العمل ، تتحقق من خلال اعتماد الأسس والمبادئ وقواعد المعلومات وفق معايير منظمة اليونسكو ، واعتماد مصادر المعلومات من التغذية الراجعة وأعضاء هيئة التدريس والتدريب ، واعتماد التصنيف المهني على المستوى الوطني لإعداد المعايير للمؤهلات المهنية للمهن المستهدفة في تصميم البرنامج التعليمي والتدريبي التي تعتمد على المشاركة الواسعة لأصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني ، وإعداد المقررات وفقا لمواصفات الجودة ، وتوفير تدريسيين ومدربين مؤهلين معرفيا ومهنيا ولهم قدرات في طرق التعلم والتدريب باستخدام تقنية المعلومات ووسائل التعلم التي تحاكي ذهنية المتلقي وتنمي التعلم الذاتي والمهارة في حل المشكلات والقدرة على المبادرة .

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بالآتي :

- ✓ مراجعة السياسات والخطط المتعلقة بالتعليم عامة والقوى العاملة وتوجيه خطط القبول بما يتناسب وتركيبة القوى العاملة في سوق العمل لوجود عدم تناسب بين مخرجات التعليم الجامعي ومخرجات التعليم المهني والتقني بالمقارنة مع الطلب على المهن في سوق العمل.
- ✓ توجيه سياسات منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني العربية نحو النظام التعليمي والتدريبي الذي يعد المخرجات بمؤهلات معرفية ومهنية تمكنها من العمل المهني ومواصلة التعليم.
- ✓ اعتماد التجسير بين مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني داخل المنظومة لإتاحة فرص التعلم مدى الحياة وتخفيف أو إلغاء النظرة السلبية للمجتمع، والاستفادة من التجربة العراقية في هذا المجال .
- ✓ الاهتمام بإعداد وتطوير قدرات التدريسيين والمدربين المعرفية والمهنية واستخدام شبكة المعلومات لتحسين مستوى التعلم.
- ✓ الاهتمام بالتقويم العلمي والإداري والبحث العلمي في التعليم التقني والمهني.
- ✓ تمثيل اصحاب العمل ومنظمات العمل في مجالس الادارة واللجان الاستشارية والمناهج والتغذية الراجعة بطريقة فاعلة وليست شكلية .
- ✓ اعتماد منهجية معايير المؤهلات المهنية والمعرفية في إعداد وتطوير البرامج .
- ✓ تشجيع خصخصة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ، والشراكة من خلال المشاركة بالادارة والبرامج التدريبية المشتركة ولجان المعايير المهنية للبرامج التعليمية والتدريبية ، والتدريب المنتج ، والمشروعات الصغيرة ، ولجان التغذية الراجعة ، والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية.

****

(3) رقم النشاط : **(د/ 76 / 2014)**

اسم النشاط : **إصدار كتاب حول (مخاطر بيئة العمل والطب المهني)**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق.

الجهة المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ومختلف الجهات ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

أهداف النشاط:

- مواجهة النقص في المراجع المتخصصة في مجال علوم بيئة العمل والطب المهني على المستوى العربي.
- توفير احتياجات المراكز الوطنية ومعاهد التدريب المتخصص في مجال بيئة العمل من الكتب المرجعية للاعتماد عليها في التدريب وتطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية
- رفد المكتبة بمرجع علمي متخصص في مجال الصحة والسلامة المهنية.

واقع التنفيذ :

- جرى توقيع مذكرة اتفاق مع مكتب العمل الدولي في جنيف لترجمة مدونة ممارسة صادرة عن منظمة العمل الدولية بعنوان "السلامة والصحة في استخدام الآلات" بمقابل مادي في إطار التمويل الذاتي والترجمة قيد الانجاز.

***

(4) قام المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل باستكمال الدراسة التي كلّف المركز الدكتور يوسف الياس بإعدادها حول " حقوق المرأة في العمل بالدول العربية : من الحماية إلى المساواة " . ومن المنتظر توزيعها في الأيّام القادمة .

***

(5) قيام المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بليبيا بإعداد وطباعة ونشر تقرير سنوي أو كل سنتين عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

أولاً: موضوعات التقرير

(أ) واقع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والناهضة (عينة تضم 5 دول متقدمة ، و 5 دول ناهضة على الأقل)

- ✓ المعايير الستخدمة في تصنيف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ عدد المنشآت موزعة بحسب كل من الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونسبتهم إلى العدد الإجمالي للمشتغلين.
- ✓ مساهمة قطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية للمساهمة.
- ✓ معدل النمو السنوى.
- ✓ الحوافز.
- ✓ الصعوبات والمعوقات.
- ✓ الجهة الراعية على المستوى الوطني.

(ب) واقع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

- ✓ المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت الصغي والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ عدد المنشآت موزعة بحسب كل من الغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العدد الإجمالي للمشتغلين في المنشآت الصغي والصغيرة والمتوسطة ونسبتهم إلى العدد الإجمالي للمشتغلين.
- ✓ مساهمة قطاع المنشآت الغرى والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المئوية للمساهمة.
- ✓ معدد النمو السنوي.
- ✓ الحافز.
- ✓ الصعوبات والمعوقات.
- ✓ الجهة الراعية على المستوى الوطني.

(ج) تنمية ودعم تأسيس المنشآت الصغي والصغيرة والمتوسطة.

- ✓ الأهداف الإجتماعية والإقتصادية لتنمية وتشجيع تأسيس المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

- ✓ فكرة وفرصة المنشأت الصغرى واجراءات تحويلها إلى واقع.
- ✓ التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ جهات توفير الدعم.
- ✓ مأسسة توفير الدعم والمتابعة.

(د) التشريعات الوطنية مدى ملائمتها في تشجيع وتقديم الدعم لإنشاء وتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .

- ✓ توافر التشريعات الوطنية المتعلقة بتشجيع تأسيس المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توافر جهة راعية لتشجيع تأسيسس المنشآت الغرى والصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني
- ✓ توافر جهات مؤازرة ذات علاقة وظيفية بالجهات الوطنية الراعية.
- ✓ توافر نافذة واحدة للحصول على ترخيص انشاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- ✓ دور التشريعات في رط التمويل (القروض) بالتأهيل.
- ✓ دور التشريعات في تيسير الحصول على القروض (التمويل) وضمان القروض.
- ✓ دور التشريعات في تيسير ودعم عمليات التسويق.

(هـ) تجارب عربية ناجحة.

- ✓ تجربة ناجحة من تونس.
- ✓ تجربة ناجحة من جمهورية مصر العربية.
- ✓ تجربة ناجحة من الأردن.
- ✓ تجربة ناجحة من المملكة العربية السعودية.
- ✓ تجربة ناجحة من سلطنة عُمان.

(بحيث تغطي كل تجربة فكرة المشروع، وتمويله، واجراءات الترخيص، والتأسيس والإدارة ، والإنتاج ، والتسويق، والصعوبات والمعوقات، وكيف تمت معالجتها والعمر الزمني للمنشأة ، وقابليتها للنمو والتوسع)

****

(6) رقم النشاط : (د/ 75 / 2014)

اسم النشاط : **إعداد دليل استرشادي حول (ألبسة الوقاية الشخصية).**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

الجهة المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ومختلف الجهات ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

أهداف النشاط:

– تطوير المعارف المتصلة بألبسة الوقاية الشخصية وأنواعها ومجالات استخدامها.

– إغناء المكتبة بمرجع متخصص في هذا المجال.

واقع التنفيذ :

تم إنجاز الدليل مكتبياً في المعهد والعمل جار على إعداد نسخة الكترونية منه

*****

(7) رقم النشـاط : (د/ 80 /2014)

اسـم النشاط :

- طباعة وتوثيق منشورات معهد دمشق لعام 2014

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

- خلال عام 2014

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

- المعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

- توثيق أعمال ونتائج الحلقات والندوات التي يعقدها المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق إضافةً إلى الدراسات والبحوث والتقارير والكتب ذات الصلة باختصاصات المعهد

واقع التنفيذ :

- طباعة وتوثيق أوراق عمل ونتائج الأنشطة المختلفة للمعهد ومختلف الوثائق ذات الصلة
- تنضيد الفصل (93) حول البناء من موسوعة الصحة والسلامة المهنية الصادرة عن مكتب العمل الدولي والمترجم إلى اللغة العربية ، وسيتم تحميله على موقع المعهد بعد الحصول على موافقة المكتب المختص في منظمة العمل الدولية.

◘ ◘ ◘

مجال الإحصاءات

اسم النشاط : مشاركة منظمة العمل العربية في لجنة التنسيق الإحصائى بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و المنظمات العربية المتخصصة بتاريخ 2014/12/4الإجتماع الثامن والثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء بتاريخ 6 - 7 /2014/12.

تم موافاة الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتقرير التالية:

- تقرير عن النشاط الإحصائى لمنظمة العمل العربية لعاميين 2013-2014.
- خطة منظمة العمل العربية فى المجال الإحصائى لعام 2015.
- ملخص تقرير النشاط الإحصائى لمنظمة العمل العربية للعامين 2013-2014.

اليوم الاول :

اولاً: تنفيذا لتوصية اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء فى اجتماعها السابع والثلاثين (القاهرة 28-2013/1/29)، فقد تم عقد اجتماع لجنة التنسيق الإحصائي بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة لعام 2014 وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2014/12/4.

شارك فى الاجتماع ممثلون عن كل من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- منظمة العمل العربية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد.
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: تم إقرار بنود جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي :

البند الأول – متابعة تنفيذ توصيات لجنة التنسيق الإحصائي 2012.

البند الثاني – تقارير النشاط الإحصائي للمنظمات العربية المتخصصة لعامي 2013 و2014 وبرامج عملها 2015.

البند الثالث – قواعد البيانات الإحصائية لدى جامعة الدول العربية منظماتها المتخصصة.

البند الرابع – توصية فريق عمل تطوير العمل الإحصائي العربي المشترك بشأن استيفاء الاستبيان المتعلق بالمنظمات.

ثالثاً: ناقشت اللجنة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها:

- واطلعت على تقارير النشاط الإحصائي لعامي 2013 و 2014 وبرامج العمل الإحصائية لعام 2015

للمنظمات العربية المتخصصة المشاركة في الاجتماع، كما استمعت إلى العروض التي قدمها ممثلوها في هذا الخصوص.

- أكد المشاركون على أهمية توفير البيانات عن الدول العربية من مصادرها الوطنية الرسمية في جميع المجالات وإتاحتها لجميع مستخدمي الإحصاءات العربية، وأن هذا يعد جانبا مهما لتحقيق الأمن القومي العربي، مما يجعل واجبا على مؤسسات العمل العربي المشترك أن توحد جهودها من أجل إنشاء منظومة إحصائية شاملة متكاملة للبيانات العربية يقصدها جميع مستخدمي البيانات العربية، وذلك للحد من لجوء هؤلاء المستخدمين إلى مصادر غير موثوق بها، قد يكون ما ينشره بعضها على مواقعه تقديريا أو تم إعداده لأغراض معينة أولا تراعى فيه مبادئ النشر الإحصائي المعتمدة.
- واطلعت اللجنة على توصية الاجتماع الخامس لفريق عمل تطوير العمل العربي المشترك (مقر الأمانة العامة: 19-2014/10/21) بشأن استيفاء الاستبيان الذي أعده فريق العمل لتشخيص واقع العمل الإحصائي في المنظمات العربية المتخصصة، والذي قامت باستيفائه أربع منظمات فقط هي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للسياحة، ومجلس وزراء الداخلية العرب، ومنظمة المرأة العربية.
- أكد المشاركون على أهمية حضور جميع المنظمات المعنية في اجتماعات هذه اللجنة.

بعد المناقشة تم التوصل الى التوصيات التالية:

- أهمية وجود بوابة موحدة للبيانات الإحصائية العربية يمكن من خلالها الوصول إلى الإصدارات وقواعد البيانات الإحصائية لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وذلك من أجل توفير البيانات عن الدول العربية من مصادرها الوطنية الرسمية عبر منظومة عربية متكاملة تتاح لجميع المستخدمين.
- عقد اجتماع للجنة التنسيق الإحصائي خلال النصف الأول من 2015 يشارك فيه المختصون في تكنولوجيا المعلومات في الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة، يتم في هذا الاجتماع دراسة المتطلبات التقنية لاكتمال إنشاء قواعد البيانات لدى جميع مؤسسات العمل العربي المشترك والإجراءات اللازمة للربط فيما بينها، وإيجاد التقارب الفني في الاستعلامات من جميع قواعد بيانات هذه المنظومة العربية.
- عرض ما يتم التوصل إليه في هذا الخصوص على لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وذلك من أجل توفير الاهتمام المطلوب بهذا المشروع وحل المشكلات والعوائق التي قد تواجهها بعض المنظمات في إنجاز ما يناط إليها من هذا العمل.
- أهمية قيام مؤسسات العمل العربي المشترك بإنتاج البيانات الإحصائية عن الدول العربية في مجال عمل كل منها المتخصص، وأهمية أن تقوم بنشر إنتاجها الإحصائي على مواقعها الالكترونية سواء كان ذلك مطبوعات أو قواعد بيانات.
- دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى التنسيق فيما بينهما في مجال التدريب الإحصائي والمعلومات وذلك فيما يتعلق بالصناعات الزراعية.
- دعوة المنظمات العربية المتخصصة إلى العمل على مشاركة بعض العاملين في الأجهزة الإحصائية العربية في الدورات التدريبية التي تنفذها هذه المنظمات للكوادر الإحصائية العربية ذات الصلة بمجال عمل كل منها، ودعوة المنظمات إلى موافاة الأمانة العامة ببرامج الدورات التدريبية التي تقوم بها المنظمات.

- دعوة المنظمات العربية المتخصصة إلى سرعة استيفاء الاستبيان المعد من قبل فريق تطوير العمل العربي المشترك حول واقع العمل الإحصائي في هذه المنظمات (مرفق)، وإرسال الاستبيان بعد استيفائه إلى الأمانة العامة للجامعة قبل نهاية ديسمبر 2014، وذلك للمنظمات التي لم تقم بهذا بعد.

****

التقرير الختامى للمشاركة فى الاجتماع الثامن و الثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء

الاجتماع الثامن و الثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء

بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و المنظمات الإقليمية و الدولية و وفود الدول العربية و عدد من مؤسسات العمل العربى المشترك

عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحاً بحضور **وفود من 15 دولة عربية و 11 منظمة** و **الامانة العامة لجامعة الدول العربية** و اهم ما ورد في هذا الاجتماع هو تسليم الرئاسة اللجنة الفنية الدائمة لجمهورية مصر العربية من جمهورية الكويت حيث سلمت **معالي السيدة/ منى خلف الداعس – الوكيل المساعد لقطاع شؤون العمل الإحصائي بالإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت**، الرئاسة **لسعادة السيد اللواء/ أبو بكر الجندي – رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بجمهورية مصر العربية**،و قد تم اختيار **الأستاذ/ حبيب بن جعفر عزيز اللواتي - المكلف بأعمال مدير عام الإحصاءات السكانية والاجتماعية بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات - سلطنة عمان مقررا للاجتماع** تزاممن هذا الاجتماع مع مناسبة احتفال جمهورية مصر العربية بمئوية الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث أشاد الجميع بهذا الصرح العريق من خبرات وكفاءات مرموقة، وتمنوا له دوام الارتقاء والازدهار.

تم اقرار بنود جدول أعمال اللجنة وبعد مناقشتها تم التوصل للنتائج والتوصيات :

البند الاول

أ- متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع السابع و الثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
ب- نشاط إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات فيما بين الاجتماعين السابع و الثلاثين و الثامن و الثلاثين للجنة.

أوصت اللجنة بالترحيب بإعلان إطلاق النسخة التجريبية من الإلكتروني الإجهزة الاحصاء و قواعد المعلومات و عنوانة www.arabstat-economic.org ، و دعوة الأجهزة الإحصائية العربية إلى إبداء ملاحظاتها بشأنة و بلاضافة الي تزويد الادارة بالبينات اللازمة لاستكمال و تحديث بيانات التجارة الخارجية بالتفاصيل المطلوبة للقاعدة حتى 2014.

****

البند الثاني

النشاط الإحصائي للأجهزة الإحصائية العربية، و التعاون فيما بينها لعامي 2013 و 2014:

و بعد المناقشة أوصت اللجنة بما يلي:

1- الطلب من الامانة العامة لجامعة الدول العربية إدرج نماذج النشاط السنوي و البرامج التدريبية للأجهزة الاحصائية العربية ضمن محتويات موقعها الإلكتروني.
2- التأكيد على أهمية قيام الأجهزة الاحصائية العربية بما يلي:
- استيفاء نموذج النشاط الاحصائي السنوي و ارسالة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية قبل منتصف سبتمبر / أيلول من كل عام ليمكنها من ادراحة ضمن مشروع جدول الاعمال اللجنة و دعوة الأجهزة التي لم تستوف النموذج بعد.
- تزويد الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالبرامج التدريبية السنوية للأجهزة فور الانتهاء من اعدادها لتقوم الأمانة العامة بإرسالها إلى جميع الأجهزة الإحصائية العربية للاستفادة منها في عملية تدريب كوادرها الإحصائية.
- تزويد الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالأجراءات المتخذة من اجل تنفيذ توصيات اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.

****

البند الثالث

تقرير و توصيات اللجنان الفرعية الإحصائية:

- **تقرير و توصيات كل من:**

1- الاجتماع السادس عشر للجنة الفرعية للإحصاءات السكنية و الأجتماعية **(مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية28 – 30 / 10 /2014).**
2- الأجتماع العاشر للجنة الفرعية للحسابات القومية **(مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية 4 – 6 / 11 / 2014).**
3- الأجتماع الثالث عشر للجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية **(مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية 9 – 11 / 11 / 2014).**
4- الاجتماع الثالث للجنة الفرعية للتدريب الإحصائي **(الامانة العامة لجامعة الدول العربية 18 – 20 / 11 / 2014).**
5- تقرير و توصيات الاجتماع الرابع لفريق عمل تطوير العمل الإحصائي العربي المشترك **(الامانة العامة لجامعة الدول العربية 15 – 16 / 4 /2013).**
6- تقرير و توصيات الاجتماع الخامس لقريق عكل تطوير العمل الإحصائي العربي المشترك **(الامانة العامة لجامعة الدول العربية 19 – 21 / 10 / 2014).**
7- تقرير و توصيات الاجتماع الاول لفريق العمل المعني بتطوير التسجيل المدني و الاحصاءات الحيوية في الدول العربية **(الامانة العامة لجامعة الدول العربية 20 – 22 / 5 / 2014).**

8- تقرير و توصيات الاجتماع الاول لفريق عمل قياس مجتمع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الوطن العربي **(الامانة العامة لجامعة الدول العربية 23 – 25 / 9 / 2014).**

9- كما استمعت إلى ايضاحات الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول ما تم في هذه الاجتماعات.

10- كذالك اطلعت اللجنة على مقترح خطة العمل العربية لتطوير نظام التسجيل المدني و الإحصاءات الحيوية المرفقة المعدة من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية بلتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بجمهورية مصر العربية.

وبناء على ما تم من تقليص أيام انعقاد اللجنة مع زيادة ساعات العمل فى برنامجها الزمنى لتخفيف أعباء عن الدول المشاركة ويشجعها على زيادة المشاركة فى هذه الاجتماعات ، وإذ تؤكد على أهمية دور اللجان الفرعية الإحصائية وفرق العمل فى بناء القدرات العربية وفى تبادل التجارب والخبرات فيما بين الأجهزة الإحصائية العربية ، وبعد المناقشة أوصت اللجنة بما يلى :-

1- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماعان اللجان الفرعية على النحو التالى :-

أ- **الاجتماع** الخامس عشر للجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية **(مقر الأمانة العام للجامعة : (6-2012/11/8) .**

ب- **الاجتماع** التاسع للجنة الفرعية للحسابات القومية **(مقر الأمانة العام للجامعة : (11-2012/11/13) .**

ج- **الاجتماع** الثانى عشر للحنة الفرعية لإحصاءات الاقتصادية **(مقر الأمانة العام للجامعة : (18-2012/11/20) .**

د- **الاجتماع** الثانى للجن التدريب الإحصائى **(مقر الأمانة العام للجامعة : (25-2012/11/27) .**

هـ- **تقرير وتوصيات** الاجتماع الرابع لفريق عمل تطوير العمل الإحصائى العربي المشترك **(مقر الأمانة العام للجامعة : (15-2013/4/16) .**

و- **تقرير وتوصيات** الاجتماع الخامس لفريق عمل تطوير العمل الإحصائى العربي المشترك**(مقر الأمانة العام للجامعة : (19-2014/10/21) .**

ز- **تقرير وتوصيات** الاجتماع الاول لفريق عمل قياس المعنى بتطوير التسجيل المدنى وللإحصاءات الحيوية فى الدول العربية **(مقر الأمانة العام للجامعة : (23-2014/9/25) .**

ح- **تقرير وتوصيات** الاجتماع الاول لفريق عمل قياس مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الوطن العربي.

2- دعوة الاجهزة الإحصائية العربية إلى زيادة الاهتمام بالمشاركة فى اجتماعات اللجان الفرعية وفرق العمل ، ومراعاة أن يكون المشاركون من المختصين فى موضوعات الاجتماعات التى يشاركون فيها ، والاهتمام بتقديم أوراق العمل والعروض على النحو المطلوب ، إضافة إلى الاهتمام بمتابعة تنفيذ أوراق العمل والعروض على النحو المطلوب ، إضافة إلى الاهتمام بمتابعة تنفيذ توصيات هذه اللجان وفرق العمل وتقديم تقارير فى هذا الخصوص .

<u>فيما يخص اللجنة الفرعية للحسابات القومية :</u>

1- تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بعرض تقرير وتوصيات اللجنة الفرعية للحسابات القومية على اللجنة الفرعية للإحصاءات لإصدار التوصيات المناسبة فى هذا الخصوص قبل العرض على اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء .

2- **فريق عمل تطوير التسجيل المدنى والإحصاءات الحيوية فى الدول العربية :**

اطلعت اللجنة على مقترح خطة العمل العربية لتطوير نظم التسجيل المدنى والإحصاءات الحيوية المرافقة ، وتوصى بما يلى :-

أ- دعوة جميع الجهات المعنية فى الدول العربية إلى سرعة موافاة الامانة العامة بخطط العمل الوطنية والاحتياجات من الدعم المادى والنى لتطوير نظم التسجيل المدنى والإحصاءات الحيوية بها ، وتنفيذ الاستراتجيات الاقليمية المقرة فى هذا الشأن وذلك للدول التى لم تقم بذلك بعد .

ب- تكليف الامانة العامة باستكمال العمل فى وضع الخطة المطلوبة بالتعاون مع المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة ، وعرض الخطة على فريق العمل فى اجتماعه الثانى .

ج- ان يتم تحديد موعد الاجتماع الثانى لفريق العمل بالتنسيق مع الأمانة العامة والمكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية ، مع مراعاة ان تتم دعوة جميع الدول العربية المعنية (3 من كل دولة عربية على الاقل)

د- دعوة الدول العربية التى لم تجر التقييم الشامل بعد، إلى سرعة اتخاذ الخطوات اللازمة فى هذا الشأن وان يتم التنسيق بين الجهات الوطنة المعنية داخل الدولة وإبلاغ المكتب الاقليمية لمنظمة الصحة اللعالمية عند الانتهاء من جميع الترتيبات.

ذ- دعوة الجهات المعنية فى الدول العربية إلى الاهتمام بوضع نظام متابعة وإشراف لضمان جودة تسجيل البيانات .

ح- دعوة الاجهزة الاحصائية العربية لاستيفاء قائمة المؤشرات الأساسية المتفق عليها فى الاجتماع الأول لتطوير التسجيل المدنى للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013 .

فيما يخص فريق عمل تطوير العمل الإحصائى العربى المشترك :

- دعوة المركز الإحصائى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الانضمام في فريق العمل .
- دعوة الامانة العامة إلى عقد الاجتماع السادس لفريق العمل وذلك بالتشاور مع سلطنة عُمان – رئيس فريق

فيما يخص اللجنة الفرعية للتدريب الإحصائي:

1. تغيير مسمى اللجنة الفرعية للتدريب الإحصائي ليصبح "اللجنة الفرعية لبناء القدرات الإحصائية"، وأن يكون التدريب الإحصائي أحد مجالات عملها. ودعوة هذه اللجنة إلى القيام في اجتماعها الأول بالعمل على الاستفادة من نتائج تحليل استيفاء الاستبيان الذي قام بإعداده فريق عمل تطوير العمل الإحصائي العربي المشترك من أجل تشخيص واقع العمل في الأجهزة الإحصائية العربية.
2. تقديم الشكر إلى جمهورية مصر العربية لإعدادها الدليل الاسترشادي لإدارة عملية التدريب الإحصائي، وتكليف الأمانة العامة بتعميم الدليل على الأجهزة الإحصائية العربية عند الانتهاء من إعداده وفق توصية اللجنة الفرعية للتدريب الإحصائي في هذا الخصوص.

****

البند الرابع

الموضوعات التى طلبت الدول عرضها على اللجنة

أ- معاير ومقايس الجودة للإحصاءات الرسمية .
ب- الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية.
ج- البحوث الاقتصادية.

اولاً : معايير ومقاييس الجودة لإحصاءات الرسمية .

اطلعت اللجنة على مذكرة الامانة العامة ، واستمعت إلى العرض اللذى قدمه ممثل جمهورية مصر العربية حول هذا اللموضوع ، وبعد المناقشات أوصت بما يلي :-

- ضمن تطوير العمل الاحصائى العربي المشترك على مستوى الحضور الدولى للأجهزة لإحصائية فى المنطقة العربية ، واستكمالاً لما تم طرحه فى اجتماع مجلس امناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية حول الرابطة الدولية وللإحصاءات الرسمية وفى ظل اتخاذ دول فلسطين كرئيس منتخب للرابطة للأعوام 2016-2017 ، وتنظيم المؤتمر الدولى للرابطة الدولية لإحصاءات الرسمية فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى عام 2016 وتنظيم لمؤتمر الدولى للإحصاء فى دولة المغرب 2017 ،

توصى اللجنة بما يلي :-

1- التأكيد على مشاركة رؤساء وموظفى الاجهزة الإحصائية العربية .
2- تعزيز الانضمام الأجهزة الإحصائية (أجهزةوأفراد)كأعضاء فى الرابطة، فى مؤتمر الرابطة للعام 2016 ، والمقرر عقده فى دولة الامارات العربية المتحدة (أبو ظبى) والمؤتمر الدولى للإحصاء فى دولة المغرب 2017 .
3- المشاركة فى تقديم أبحاث ودراسات لنشرها فى المجلة الإحصائية المحكمة للرابطة.
4- تشجيع الإحصائيين الشباب العرب للمشاركة فى مسابقة الاحصائيين التى تنظم سنوياً .
5- تظيم ورشة عمل محوكمة لرؤساء الأجهزة الاحصاء فى المنطقة قبل يوم من عقد المؤتمرفى أبو ظبى وعلى ضوء انعقاد مؤتمر الرابطة القادم فى أبو ظبى 2016 ستكون هذه الدورة مخصصة لرؤساء الأجهزة الإحصائية فى المنطقة العربية ، وسيتم توزيع ملخص عن تجارب الدول السابقة وأيضاً الطلب من الدول استيفاء الاستبيان اللذى اعد فى طرف الرئيس المنتخب حول مقترح مواضيع ممكن تنظيمها لتلك الورشة استناداً إلى أولويات وحاجة المنطقة العربية ، وتم توزيع ورقيات ورشة العمل االتى نظمت فى السابق لتقيم الفائدة .

ج- منتدى البحوث الاقتصادية:

استمعت اللجنة إلى العرض الذي قدمته الدكتورة/ هالة أبو علي - مدير مشروع بمنتدى البحوث الاقتصاديةبالقاهرة للتعريف بالمنتدى ومجالات التعاون بينه وبين الأجهزة الإحصائية العربية والتي يمكن التعرف عليها من خلال الموقع الإلكتروني للمنتدى **www.arf.org.eg/erfdataportal** ، وأحيطت اللجنة علما بذلك.

****

البند الخامس
التعاون الإحصائى العربى الإقليمى والدولى

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة ، واستمعت إلى مداخلات المشاركين حول أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية فى مجالات العمل الإحصائى ، وعلى الاستعداد التى أبدته رئيس الجهاز الإحصائى فى فلسطين للاتصال بمنظمة باريس 21 ودعوتها للمشاركة فى الأنشطة الإحصائية لجامعة الدول العربية ذات العلاقة ، لأهمية ذلك فى بناء القدرات الإحصائية العربية ز

وبعد المناقشة أوصت :-

- بدعوة الأمانة إلى المشاركة فى المزيد من الأنشطة الإقليمية والدولية فى المجال الإحصائى المتعلقة بالدول العربية .

****

البند السادس
إحصاءات البيئة والتنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة تقرير وتوصيات الاجتماع لفريق العربي المعنى بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ولفريق العربي المعنى بشبكة المعلومات البيئية (القاهرة : 12- 16 / 10 / 2014) ، وأحيطت علماً بما ورد به ، **وبعد المناقشة أوصت بما يلي :-**

- **دعوة الأجهزة الإحصائية العربية إلى**

1- دعوة الاجهزة الإحصائية إلى موافاة إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بالتحديات والمشكلات التى تواجهه فى إعداد هذه المؤشرات وما تقترح إضافته إليها فى ضوء المستجدات الدولية ، لتقوم الإدارة بإعداد تقرير فى هذا الشأن يعرض على فريق عمل البيئة والتنمية المستدامة فى اجتماعه الثالث ، إضافة إلى قيام الإدارة بإصدار النشر الإحصائية المكلفة بها .

2- التأكيد عللى أهمية دعوة الأجهزة الإحصائية العربية إلى تزويد إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بيانات اللحزم المصغرة لسنوات 2005 – 2013 وذلك فى موعد غايته 31 / 3 / 2015 لتتمكن للإدارة إصدار النشرة الإحصائية المطلوبة.

3- دعوة الأجهزة الإحصائية العربية إلى موافاة الأمانة العامة قبل 31 / 3 / 2015 بنقطة الاتصال الوطنية لمؤشرات البيئة والتنمية اللمستدامة عضو فريق العملالمعنى بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة وذلك للأجهزة التى لم تحدد نقطة الاتصال بعد .

****

البند السابع

إحصاءات السياحة

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة ، كما استمعت إلى الإيضاحات التى قدمتها الأمانة العامة فى هذا الشأن ، بعد المناقشة أوصت بما يلي :-

1- توجيه الشكر لمملكة البحرين عللى استضافتها لملتقى العربي الأول للإحصاء السياحي، وعلى جهودها المقدمة من أجل أعمال عقد الملتقى .

2- اعتماد تقرير الملتقى العربي الأول حول الإحصائى السياحي (المنامة 8 – 10 / 4 / 2013) .
3- الترحيب بما أبداه عدد من رؤساء الأجهزة الإحصائية العربية (جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية) والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية من استعداد لمعاونة الأمانة العامة (إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) فى تنفذ توصيات الملتقى.
4- دعوة فريق العمل الفنى الخاص ببرنامج المعلومات والإحصاءات السياحية المنبثق عن الاستراتيجية العربية للسياحة إلى الإسراع فى تنفيذ اللتوصيات المنوطة به ، لأهمية تنفيذ هذه التوصيات فى دعم وتطوير إحصاءات السياحة فى الدول العربية.

****

البند الثامن
المستجدات فى مجال التعداد

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة اللعامة واستمعت إلى العرض الذى قدمه الجهاز والإحصاء فى جمهورية مصر العربية حول الممارسات الجديدة فى تنفيذ التعدادات السكانية فى جمهورية مصر العربية . **و أحيطت علما به .**

****

البند التاسع
برنامج عمل إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات لعام 2015

اطلعت اللجنة على برنامج عمل إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات لعام 2014 ، واستمعت إلى إيضاحات الأمانة العامة حولا تم إنجازه فى مجال بناء قواعد البيانات اللإحصائية عن الدول العربية وما تم اتخاذه من إجراءات من أجل استكمال بناء قواعد البيانات المختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، وبعد المناقشة أوصت بما يلي :-

1- الموافقة على برنامج عمل إدارة اللإحصاء وقواعد المعلومات لعام 2015 .
2- دعوة الاجهزة الإحصائية العربية إلى تزويد إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بالبيانات التفصيلية اللازمة لتحديث قاعدة بيانات التجارة الخارجية العربية ، وإلى تزويدها كذلك بالبيانات اللازمة لبناء قواعد بيانات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التى يجرى اللعمل عللى استكمالها فى الامانة العامة .

****

البند العاشر
أ- لجنة التنسيق الإحصائى 2014
ب- النشاط الإحصائى عامى 2013 و 2014 وبرامج العمل السنوية للمنظمات العربية المتخصصة 2015

أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة ، تقرير وتوصيات لجنة اللإحصائى 2014 (مقر الأمانة العامة للجامعة 4 / 12 / 2014) ، النشاط الإحصائى عام 2013 و2014 وخطة العمل لعام 2015 لكل من :

- المنظمة العربية لتنمية الزراعية
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
- منظمة العمل العربية
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (اكساد)
- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

واستمعت إلى العروض اللتى قدمها ممثلو المنظمات فى هذا الخصوص ، وفى هذا الخصوص ، إذا توجه الشكر للمنظمات التى شاركت فى اجتماع اللجنة وقدمت تقارير حول أنشطتها وخططها الإحصائية ، **بعد المناقشة أوصت بما يلي :-**

1- دعوة المنظمات العربية المتخصصة إلى الاهتمام بالمشاركة فى اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء ولجنة التنسيق الإحصائى وتقديم تقارير حول أنشطتها وبرامج عملها .

2- دعم العمل الإحصائى بالمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، والتأكيد على ضرورة تسديد المبالغ التى تدرج سنوياً فى الموازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم المعهد .

****

<u>البند الحادى عشر</u>

أ- بنود مشروع جدول أعمال الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة الفنية اللدائمة للإحصاء
ب- موعد ومكان الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء ولجانها الفرعية

طلعت اللجنة على مذكرة الأمانة ، **بعد المناقشة أوصت بما يلي :-**

1- قيام الأمانة لعامة لجامعة الدول العربية بعرض مقترح مشروع بنود جدول أعمال اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء الثامن والثلاثين على اللجان الفرعية الإحصائية ليتم إعداده بالصيغة النهائية .

2- عقد الاجتماع الإحصائية التالية خلال عام 2015 ببمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة :-

- الاجتماع التاسع والثلاثون للجنة الفنية الدائمة للإحصاء خلال الأسبوع الثانى من ديسمبر / كانون الأول 2015 .
- اجتماع للجنة التنسيق الإحصائى 2015 .
- اللاجتماع الرابع عشر للجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية .
- اللاجتماع السابع عشر للجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية .
- الاجتماع الحادى عشر للجنة الفرعية للحسابات القومية .

3- عقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية لتطوير القدرات الإحصائية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

****

مشروع بنود جدول أعمال اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء التاسع والثلاثين

البند	البيان
الأول	أ- متابعة تنفيذ توصت الاجتماع الثامن والثلاثين . ب- نشاط إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات فيما ببين اللاجتماعين الثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين
الثانى	شاطط الإحصائى للأجهزة الإحصائية العربية ، والتعاون فيما بينها عام 2015
الثالث	ير وتوصييات اللجان الفرعية والعمل
الرابع	وضوعات التى طلبت اللاجهزة الإحصائية إدرراجها على جدول أعمال الجنة
الخامس	اون الإحصائى اللعربي الدولى
السادس	صاءات البيئة والتنمية المستدامة
السابع	صاءات السياحة
الثامن	هدا الإنمائية ما ببعد 2015
التاسع	ستجدات فى التعداد
العاشر	امج عمل إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات لعام 2016
الحادى عشر	ت- لجنة تنسيق الإحصائى 2015 ث-النشاط الإحصائى وبرامج العمل السنوية للمنظمات العربية المتخصصة
الثانى عشر	أ- بنود مشروع جدول أعمال الاجتماع الأربعين للجنة الفنيية الدائمة للإحصاء ب- موعد ومكان الاجتماع الأربعين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء ولجانها الفرعية وفرق العمل
الثالث عشر	ما يستجد من أعمال

◘ ◘ ◘

سادسا

محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

الاجتماعات الدستورية والنظامية

(1) إسم النشاط : عقد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 14 – 21 سبتمبر/ 2014)

- استنادا إلى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية ، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر ، عقد مؤتمر العمل العربى دورته الواحد والأربعين بالقاهرة / جمهورية مصر العربية (فندق انتركونتيننتال سيتى ستارز) خلال الفترة من 14 – 21 سبتمبر 2014 وذلك بناء على إستضافة كريمة من وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية ..
- وجه معالى السيد/ المدير العام الدعوة لانعقاد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربى خلال الفترة من 14 – 21 سبتمبر 2014 لمعالى السادة وزراء العمل وأطراف الإنتاج الثلاثة والمراقبين من الاتحادات النوعية والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة وعلى رأسها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة العمل الدولية .
- قام مكتب العمل العربى بمختلف إداراته وأقسامه والمعاهد والمراكز التابعة له بالتحضير والمادى والفنى وإعداد وثائق المؤتمر وتسليمها لوفود الدول الأعضاء ووضعها على موقع المنظمة وتحميلها على أقراص مدمجة (CD) .

***** جدول أعمال المؤتمر :***

■ ***البند الأول : تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى***

*** القسم الأول :** تقـــرير المدير العام

وعنوانه ***" التعاون العربى وآفاقه لدعم التشغيل "***

*** القسم الثانى :** تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2013.

***** ملاحق (القسم الثانى) :***

الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (33) للجنة الحريات النقابيـة (أكتوبر/ تشرين الأول 2013) .

الملحق رقم (2): التقرير السنوى لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل.

الملحق رقم (3): تقرير حول : المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة " (الرياض 24 – 26 فبراير / شباط 2014) .

الملحق رقم (4): إطلاق الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

الملحق رقم (5): تقرير عن نتائج أعمال الدورة (12) للجنة شئون عمل المرأة العربية (شرم الشيخ ، ابريل / نيسان 2014)

* * *

■ ***البند الثانى : النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة :***

أولاً : عرض عام لقرارات وتوصيات مجلس الإدارة .

ثانياً : تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية ما بين الدورة (40) والدورة (41) لمؤتمر العمل العربي .

1- الدورة (79) لمجلس الإدارة (القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول 2013).

2- الدورة (80) لمجلس الإدارة (القاهرة، مارس/ آذار 2014).

ثالثاً : ملاحق البند الثانى :

(1) <u>الملحق الأول</u> :

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (92) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (سبتمبر/ أيلول 2013).

(2) <u>الملحق الثانى :</u>

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (93) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (فبراير/ شباط 2014).

* * *

■ ***البند الثالث : متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق :***

الدورة الأربعون لمؤتمر العمل العربى (الجزائـــــر، 15 – 22 ابريل/ نيسان 2013).

* * *

■ ***البند الرابع : المسائل المالية والخطة والموازنة :***

أولا : الموقف المالى لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما فى 2014/9/1.

ثانياً : مشروع خطة منظمة العمل العربية (المكتب والمؤسسات) لعامـــى (2015 – 2016).

ثالثاً : مشروع موازنة منظمة العمل العربية (المكتب والمؤسسات) لعامـــى (2015 – 2016).

رابعاً : تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبى الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى 2013/12/31 لكل من :

1- مكتب العمل العربي .

2- المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة .

خامساً : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (22) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس

الاقتصادي والاجتماعي (الإسكندرية ، يونيو / حزيران 2013) .

سادساً : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تونس ، يونيو / حزيران 2014) .

* * *

- ***البند الخامس : تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .***

* * *

- ***البند السادس : تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية التالية :***

1- مجلس إدارة منظمة العمل العربية (2014- 2016).

2- هيئة الرقابة المالية (2014- 2016).

3- لجنة الحريات النقابية (2014- 2016).

4- لجنة شئون عمل المرأة العربية (2014- 2016).

* * *

- ***البند السابع : تكريم معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية .***

* * *

- ***البند الثامن : تعيين المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة .***

* * *

- ***البند التاسع : تطوير التدريب والتأهيل المهنى للنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز القدرة التنافسية.***

* * *

- ***البند العاشر : تفتيش العمل .. اتجاهات وممارسات حديثة لتعزيز علاقات العمل وإنفاذ القانون.***

* * *

- ***البند الحادي عشر : مشروع أداة معيارية (توصية) بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع غير المنظم (مناقشة ثانية).***

* * *

- ***البند الثاني عشر : تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي (أبريل/ نيسان 2015).***

***** المشاركة فى المؤتمر :***

شارك فى أعمال المؤتمر (315) أعضاء يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (18) دولة عضواً بالمنظمة موزعين كما يلى :

- وزير زائر (14)

- رئيس وفد (4)
- أعضاء حكوميون (141)
- أصحاب أعمال (80)
- عمال (94)

وذلك إضافة إلى مشاركة ممثلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية التى تشارك بالمؤتمر بصفة مراقب .

**** أهم القرارات والتوصيات :***

بعد انتهاء أعمال المؤتمر ، تولى مكتب العمل العربى طبع القرارات الصادرة عن المؤتمر بصيغتها النهائية وحسب تسلسل بنود جدول أعمال المؤتمر بالإضافة إلى تضمنها تقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر ، وقد قام المكتب والمؤسسات التابعة له بوضع التصورات اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر وتحديد أولويات التنفيذ ومراحله ، وهى من ضمن البنود المعروضة على المجلس الموقر .

■ ■ ■